

دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية

# فرص وتحديات ادماج المجتمع المدني في السياسات الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة العربية

تقرير عن ورشة العمل العربية الإقليمية  
(١٣-١٥ مارس (آذار) ٢٠٠٧ — عمان، الأردن)



دائرة الشؤون الاقتصادية  
والاجتماعية / الأمم المتحدة



المجلس الوطني لشؤون الأسرة



حكومة المملكة الأردنية  
الهاشمية



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
الأردن

## إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة رابطة ببيئة حيوية بين السياسات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمل القومي. وتعمل الإدارة في ثلاث مجالات رئيسية متشابهة. (١) فهي تولد وتجمع وتحلل سلسلة تعتمد عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استعراض المشاكل المشتركة وفي النظر في الخيارات المتعلقة بالسياسات. (٢) وهي تسهل مفاوضات الدول الأعضاء في العديد من الهيئات بين الحكومات حول وسائل العمل المشتركة لمعالجة التحديات الحالية والمقبلة. (٣) وهي تقدم المشورة للحكومات حول الوسائل والطرق لترجمة الأطر السياسية التي يتم تطويرها خلال المؤتمرات واجتماعات القمة إلى برامج على مستوى القطر كما وأنها تساعد من خلال المساعدات الفنية في بناء القدرات القومية.

### ملاحظة

لا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. المقصود من التسميات "منطوية" و "نامية" هو السهولة الإحصائية ولا تتطوي بالضرورة على حكم حول المرحلة التي وصل إليها أي بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين الأفراد ولا تتطوي، بالضرورة، على تعبير عن آراء الأمم المتحدة.

يمكن توجيه أية استفسارات حول هذا التقرير إلى:

السيد غيدو برتوتشي

المدير

قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية

إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية

الأمم المتحدة، نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧، الولايات المتحدة الأمريكية

فاكس: ٩٦٣-٩٦٨١ (١٢) + ١

البريد الإلكتروني: [bertucci@un.org](mailto:bertucci@un.org)

ST/ESA/PAD/SER.E/١٠٥

منشورات ومطبوعات للأمم المتحدة

حقوق التأليف والنشر © الأمم المتحدة، ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة

الترجمة: العربية للاعلام: [www.arabmulti-media.com](http://www.arabmulti-media.com)

## قائمة المحتويات

تصدير

مقدمة

شكر

التقرير

الباب الأول: ملخص تنفيذي

الباب الثاني: وقائع ورشة العمل – المناقشات والتوصيات

الباب الثالث: تقييم ورشة العمل

الملاحق

الملحق (١): برنامج ورشة العمل

الملحق (٢): قائمة المشاركين

الملحق (٣): التشارك في الحوكمة – استراتيجيات داعمة لتطوير الفقراء

عادل خان: رئيس شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
الملحق (٤): إصلاحات العولمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: ما هي الإصلاحات اللازمة للمنطقة العربية

زيننا علي أحمد: مستشارة الحكم المحلي، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية.

الملحق (٥): الأهداف الإنمائية للألفية في الأردن – الوضع على الصعيد الوطني وحالات محافظتي الزرقاء والعبقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن

الملحق (٦): التنمية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني

خالد الطراونة: مدير دائرة التنمية المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الأردن

الملحق (٧): منظمات المجتمع المدني في العراق: الفرص والتحديات وبرامج العمل

هناء إدوارد: السكرتيرة العامة لجمعية الأمل العراقية، عضو لجنة تنسيق شبكة النساء العراقيات – العراق

الملحق (٨): دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الألفية

رمزيه عباس الإرياني: رئيسة مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني – اليمن

الملحق (٩): المجلس الوطني لشؤون الأسرة – "هوية أردنية... رؤية عالمية"

لارا حسين: نائب الأمين العام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن

الملحق (١٠): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر من ترقية الحوار الاجتماعي والاقتصادي إلى تقويمات عقلانية حسب معايير دولية

سامية بن عباس كغوش: عضو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – الجزائر

الملحق (١١): عرض حول المجتمع المدني في موريتانيا

عبد الله ولد محمد عبد الفتاح: مستشار المفوض المكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج – موريتانيا

الملحق (١٢): المجتمع المدني في ليبيا

د. فطيمة وفا: رئيسة قسم التعاون الفني، وزارة التخطيط – ليبيا

الملحق (١٣): الشراكة في السياسات العمومية بالمغرب

كوثر مدغري علوي: رئيسة قسم مرصد المناصب العمومية، وزارة تحديث القطاعات العامة، المملكة المغربية

الملحق (١٤): دروس مستفادة من برامج الاتصال الجهوية في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في المجال الاقتصادي:

شبكة @NGED كوسيلة اتصال

سكينة بوراوي: المدير التنفيذي، مركز كوثر

**الملحق (١٥):** التنمية المحلية بالمشاركة — تجربة برنامج شروق في مصر

د. إبراهيم محرم: مدير المشروع الوطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — مصر

**الملحق (١٦):** تجربة منظمة بندر جديد

أمال سعيد سالم: نائب رئيس منظمة بندر جديد — جيبوتي

**الملحق (١٧):** بناء القدرات في المشاركة المدنية

نجاة كارابورني: مستشار أول / دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

**الملحق (١٨):** إعلان عمان - "فرص المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي وتحدياتها"

كانت معظم القرارات الاقتصادية تؤخذ حتى وقت قريب من خلال التفاعل بين السوق والحكومة. وكان ينظر للناس على أي حال بأنهم متلقون سلبيون لمخرجات هذا الترتيب. لقد تغير هذا الوضع منذ ذلك الوقت. ويوجد هناك إجماع بأنه لم يعد لدى المواطنين القدرة على البقاء كمتلقين سلبيين لإجراءات الحكومة. ومع ذلك يواصل المفسرون بشكل عام والفقراء والنساء والشباب وكبار السن بشكل خاص البقاء خارج عمليات اتخاذ القرار الضرورية التي يؤثر بصورة وثيقة على أحوالهم الاجتماعية الثقافية السياسية والاقتصادية.

لمعالجة هذه التحديات، فإنه من الضروري تطوير السياسات والعمليات والترتيبات المؤسسية التي توفر الفرص للمواطنين كي يشاركوا في عمليات اتخاذ القرار بأسلوب يؤثر على تصميم وتخطيط ووضع الميزانيات وتقييم السياسات العامة والبرامج. وبالإضافة لذلك فإن القضايا المؤسسية والعمليات الشفافة المتعلقة بالمشاركة المدنية تعتبر مفتاح استدامة السياسات العامة والبرامج التي تعتمد النتائج والتي تسهم بصورة أكثر إيجابية في تحقيق أهداف التنمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

تم تنظيم ورشة عمل إقليمية تحت عنوان "الفرص والتحديات الناجمة عن المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة العربية" بالمشاركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة بدعم من الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن. وقد ضمت ورشة العمل التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ١٣-١٥ مارس (أذار) ٢٠٠٧، الممارسين وصناع القرار الذين يمثلون المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية والقطاع الخاص. وشكلت الورشة جزءاً من الشراكة من أجل البحث وتوصيل الأساليب المختلفة ومناهج البحث المؤدية إلى المشاركة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويسعى التقرير إلى تجميع ما يقدمه المتحدثون بالإضافة إلى الأسئلة وردود الفعل والمناقشات التالية كما أنها تسلط الضوء على الاتفاقيات الرئيسية وإجراءات متابعة ورشة العمل العربية هذه.

تأمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن تساعد نتائج ورشة العمل التي يتضمنها هذا التقرير العاملين في مجال التنمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع العام بالإضافة إلى صناع القرار على المستوى الوطني ومستوى الحكومة المحلية لتمكينهم من تعزيز الفهم العام لقضية المشاركة وكذلك المشاركة المدنية في السياسات العامة. بما يؤدي إلى التنفيذ الأفضل للأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية التي تعود فوائدها على الجميع وبخاصة الفقراء والمعسرين.

اشكر المنظمين والمشاركين لتعاونهم الفعال ودعمهم لهذا النشاط الهام جداً.

**غيدو بيرتوتشي**

**مدير**

قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
الأمم المتحدة

## مقدمة

تعتبر أهمية المشاركة والاندماج من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الحوكمة العامة الآن المفتاح لوضع وتنفيذ السياسات العامة والبرامج الفعالة والقابلة للمساءلة مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها بما في ذلك الأهداف الإنمائية للتنمية. ولقد بدأت العديد من الدول العربية مؤخراً بتوجيه الاهتمام نحو ضرورة المشاركة الأوسع في الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية مع منظمات المجتمع المدني. وتأخذ هذه البلدان في الوقت نفسه زمام المبادرة كي تتعلم الدروس من الداخل وعبر الإقليم كله. وحيث أن هذه المبادرات هي مبادرات ذات أصول حديثة، فقد أصبحت عملية بناء القدرات في أساليب مشاركة المواطنين وممارساتهم من الضرورات الملحة بالنسبة للإقليم.

تجاوباً مع ذلك قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتنظيم ورشة عمل إقليمية "فرص وتحديات المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية" في عمان خلال الفترة ما بين ١٣-١٥ مارس (آذار) ٢٠٠٧. وقد تم تنظيم ورشة العمل من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن بدعم من الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن. وقد استهدفت ورشة العمل من خلال عرض حالات قصص نجاح على المستويين الدولي والإقليمي، المساعدة في عرض مفاهيم وممارسات المشاركة المدنية في الحوكمة العامة وبناء قدرات المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهذا الشأن.

حضر ورشة العمل ممثلون عن ١٧ بلداً عربياً، منهم عدد من الوزراء والبرلمانيين وكبار موظفي الحكومات وخبرائها وأعضاء السلطات المحلية وممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ "مرفق الموارد شبه الإقليمي" للمنطقة العربية (SURF) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا). وقد أجرى المشاركون البالغ عددهم ٨٣ مشاركاً مناقشات مستفيضة حول ممارسات ومناهج بحث المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار والتنفيذ والرصد. وقد بحثوا كيف يمكن لهذه الممارسات المساعدة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم خلال ورشة العمل تقديم ملف إعلامي (Tool Kit) حول المشاركة المدنية. وقد أسهمت ورشة العمل بين أمور أخرى في تبني "إعلان عمان" الذي حدد عدداً من إجراءات المتابعة على المستويين القطري والإقليمي. كما تضمنت إجراءات المتابعة اقتراحاً بإنشاء شبكة مشاركة مدنية إقليمية عربية لتعزيز مبادرات التقدم في مجال بناء القدرات للمشاركة المدنية ومشاركة المجتمعات في المنطقة العربية.

إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ملتزمة بدفع الممارسات والمعرفة في مجال المشاركة المدنية في الدول الأعضاء إلى الأمام بما في ذلك المنطقة العربية. وقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالمشاركة مع حكومة موريتانيا ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا الآن بالمبادرة في إطلاق ARCN في مطلع عام ٢٠٠٨ في العاصمة الموريتانية نواكشوط.

**عادل خان**

**رئيس**

فرع الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية

قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

## شكر وتقدير

يرغب القائمون على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن والمجلس الوطني لشؤون الأسرة الأردني أن يعبروا عن خالص الشكر وعظيم الامتنان لجميع المشاركين والمنظمين الذين كان لهم الدور الحاسم في إنجاح ورشة العمل الإقليمية العربية حول المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

كما أنهم يودون أن يعبروا بشكل خاص عن شكرهم للجهات التي تكثرت برعاية الاجتماع وتنظيمه، بخاصة معالي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، السيدة سهير العلي. السيد لوك ستيفنز، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، السيد عادل خان، رئيس شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. السيد جميل الصمادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن. السيدة نجاة كرابورني، المستشارة الإقليمية لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. السيد محمد القريوتي، مدير وحدة المتابعة والتقييم، المجلس الوطني لشؤون الأسرة. السيدة يارا شريف، مديرة وحدة الإعلام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة. السيد محمد الخصاونة، رئيس الشعبة الاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. السيد يوشينوبو بونيكواوا، منسق البرامج، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيدة دولوريس تانبينكو، كبيرة مساعدي التعاون الفني في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. السيدة لارا حسين، نائبة الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة. السيدة منى حيدر، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والسيدة رانيا طرزي، محلل الفقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن.

نود توجيه شكر خاص لكل من التالية أسماؤهم من المتحدثين ورؤساء الجلسات والمشرفين والمسهلين والمقررين، الذين عملوا أثناء الجلسات التي عقدت بكامل الأعضاء وفي مجموعات العمل، لما قدموه من مشاركات لا تقدر بثمن:

**السيد عادل خان** من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: متحدث، رئيس جلسة، ومسهل. **السيدة نجاة كرابورني** من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: متحدثة، رئيسة جلسة، مسهلة، ومقررة الاجتماع. **السيد محمد القريوتي** من المجلس الوطني لشؤون الأسرة: رئيس إحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء، ومقرر الاجتماع. **السيد محمد الخصاونة** من وزارة التخطيط والتعاون الدولي: متحدث، رئيس جلسة، ومقرر إحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء. **السيدة بيان طيارة** من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: متحدثة. **السيدة رانيا طرزي** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الأردن: متحدثة ومقررة إحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء. **السيدة زينة علي أحمد** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متحدثة. **السيدة ليوني متى** من شركة سرايا القابضة: متحدثة. **السيد علي مرزا**، رئيس المستشارين الفنيين لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة / مشروع ليبيا: مقرر إحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء. **السيدة سامية بن عباس كغوش** من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري: متحدثة ورئيسة إحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء. **السيد إبراهيم محرم** من مصر: رئيس جلسة ومتحدث. **السيد بكر سلمان النجار** من البحرين: رئيس جلسة ومتحدث. **السيدة سارة أحمد دويسان** من الكويت: رئيسة جلسة. **السيد وائل إمام** من سوريا: مقرر لإحدى الجلسات المنعقدة بكامل الأعضاء. **السيدة كلارا موليرا** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / موريتانيا: مقررة لإحدى مجموعات العمل.

كما يود المنظمون شكر المنظمات الإقليمية العربية التالية: المنبر العربي الدولي للمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، ملتقى سيدات الأعمال، أوكسفام، ومؤسسة طلال أبو غزالة، وكذلك ممثلي البلدان التالية، الذين تكرموا بإطلاع المشاركين على خبراتهم وقدموا أوراق عمل في هذه الورشة الإقليمية: الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السلطة الوطنية الفلسطينية، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، واليمن.

تود إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة الأردني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الشكر لشركة سرايا القابضة في الأردن وللعاملين في المجلس الوطني لشؤون الأسرة (الأردن) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وذلك لدعمهم الإداري واللوجستي لورشة العمل الذي لا يقدر بثمن، ونخص بالذكر السيدة خديجة علاوين والسيدة نسرين الخالدي من المجلس الوطني لشؤون الأسرة والسيدة ماري أوفيسي رئيسة الدائرة المالية في قسم خدمات إدارة التعاون الفني / إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والسيد توم رودوي، المسؤول عن المنح الدراسية، قسم التدريب والمنح الدراسية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

# التقرير النهائي لورشة العمل الإقليمية العربية فرص وتحديات

ادماج المجتمع المدني

## في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

### الباب الأول: ملخص تنفيذي

حضر ورشة العمل الإقليمية العربية حول "الفرص والتحديات للاندماج المدني في السياسات الاقتصادية والاجتماعية"، المنعقدة خلال الفترة من ١٣-١٥ مارس (آذار) ٢٠٠٥ في عمان - الأردن ٨٣ مسؤولاً كبيراً و مندوباً من ١٧ دولة عربية يمثلون وزارات حكومية ومؤسسات ومنظمات غير حكومية وأخرى تابعة للمجتمع المدني ومؤسسات أكاديمية وسلطات محلية وبرلمانات ووسائل إعلام. وقد خلصت ورشة العمل إلى أن المشاركة المدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي من مفاتيح الوصول إلى تحقيق فاعل لأهداف التنمية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ألقت ورشة العمل الضوء على القضايا الخمس التالية باعتبارها قضايا خطيرة:

- ١) تعريفات مفاهيم المشاركة المدنية والطريقة التي تتصل وتؤثر بها على سياسات الاقتصاد الكلي وعلى الإنماء الوطني والمحلي وعلى أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢) الأساليب والتقنيات والطرق والعمليات التي تؤدي إلى مساعدة المواطنين وبخاصة المعسرین بما في ذلك النساء والمعوقين والشباب وكبار السن والفقراء على الاندماج في أنظمة التخطيط والميزانية على المستويين المحلي والوطني.
- ٣) مشاركة المواطنين في جميع مراحل السياسات الاقتصادية والاجتماعية: التصميم والتخطيط والتطبيق والرصد والتقييم والتدقيق على المستويين الوطني والمحلي.
- ٤) الترتيبات المؤسسية والقضايا القانونية والتغذية المرتدة للمشاركة المدنية المستدامة والتي تعتمد النتائج في التوجيه.
- ٥) بناء القدرات الشاملة والتدريب وتشكيل شبكات لأصحاب المصلحة لتعزيز تبادل التجارب المبتكرة وأفضل الممارسات بين الدول العربية وتقوية قدرات أصحاب المصلحة ومؤسساتهم في مجال المشاركة المدنية.

في إطار مضمون الأوراق التي قدمت خلال ورشة العمل ومناقشات مجموعات العمل والجلسات الموازنة والجلسات بكامل الأعضاء والقضايا المثارة والمقترحات المقدمة استخلصت ورشة العمل الإقليمية العربية النتائج التالية:

§ مفهوم "المشاركة المدنية" أحرز تقدماً جذرياً خلال السنوات القليلة الماضية بحيث يحتاج إلى تعريف واضح ومهم له.

§ تعريف المشاركة المدنية والتوصل إلى فهم مشترك للمفهوم الجديد يعتبر أيضاً تحدياً آخر.

§ التعقيدات التي تمثل تحديات وفرص المشاركة المدنية في العالم العربي وكل بلد فيه وما ينجم عن ذلك من قضايا متباينة وكيفية معالجتها، لها مؤثرات تطل تخطيط المشاركة المدنية في عمليات استنباط السياسات الاجتماعية والاقتصادية.



§ لا يمكن ببساطة اعتبار المشاركة المدنية في صلب الإطار الوطني والمضامين المحلية والريفية وكذلك المضامين شبه الإقليمية والدولية، بما في ذلك العولمة، بأن لها تأثيرات إيجابية وسلبية عميقة على المشاركة المدنية في السياسات العامة والبرامج والمشاريع.

§ تعتبر طريقة المشاركة التفاعلية الكلية مهمة من أجل تعزيز ديناميكيات المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأمر بالنسبة لتشكيل استراتيجيات وسياسات وبرامج مناسبة لتخفيف حدة الفقر والنمو المستدام والتنمية المستدامة العادلة.

§ لإنجاح المشاركة يتعين على الناس أن يكونوا جزءاً من العملية الشاملة لاتخاذ القرارات والتطبيق.

§ اعتماداً على الوضع، فإن المشاركة قد تكون رسمية وغير رسمية بحيث تكون لها مظاهر وهيكل مختلفة إلا أنه يتعين من أجل المشاركة في العمل أن يكون هذا كله على أساس المخرجات والنتائج.

§ تشكيل الشبكات على كافة المستويات وتطبيق تقنيات المعلومات والاتصال (ICT) والأشكال الأخرى للوصول إلى المعلومات، تعتبر أدوات مهمة للمشاركة الفاعلة.

§ لتأكيد التوازن والعدالة في المشاركة فإنه يتعين تطوير مهارات خاصة لإدارة المشاركة وتقديم التقارير والتغذية المرتدة.

§ تقديم أساليب وتقنيات فعالة تعتمد النتائج لنماذج التشاركية يحتاج إلى برامج بناء القدرات في كافة مراحل المشاركة المدنية لجميع أصحاب المصلحة: المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات بالإضافة إلى القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والبرلمان والسلطات المحلية والمجتمع المانح للمساعدات.

كانت النتائج الرئيسية لورشة العمل كما يلي:

- ١) كان هنالك إجماع على تأسيس شبكة مشاركة مدنية عربية لدفع العمل قدماً في مجال القدرة على البناء في مجال المشاركة المدنية ومشاركة المجتمع في الوطن العربي.
- ٢) تم التوصل إلى اتفاق حول "إعلان عمان حول الفرص والتحديات الناجمة عن المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية" الذي يبرز التزامات المشاركين تجاه الحوكمة الجيدة مع المشاركة المدنية ويسلط الضوء على مبادرات ومسؤوليات المتابعة لكافة الجهات الرئيسية ذات العلاقة "الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم والمنظمات الدولية والأمم المتحدة".
- ٣) وافقت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية على تقديم "إعلان عمان" نيابة عن المشاركين في ورشة العمل إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وذلك من خلال البعثة الدائمة للأمم المتحدة في الأردن.
- ٤) لقيت مسودة Tool Kit حول المشاركة المدنية في السياسات العامة التي قدمتها الأمم المتحدة خلال ورشة العمل تقديراً عالياً من جانب المشاركين الذين وجدوا أنها مفيدة للغاية والذين طلبوا إنهاءها ونشرها باللغتين الإنكليزية والعربية.
- ٥) يعتبر دعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة للدول العربية ضرورياً لبناء قدراتها الوطنية في مجال المشاركة المدنية على كافة المستويات والمراحل ولتقوية مؤسساتها في هذا المجال.

## الباب الثاني: وقائع ورشة العمل — المناقشات والتوصيات

عقدت في عمان ورشة عمل إقليمية للمنطقة العربية تحت عنوان "فرص وتحديات في المشاركة المدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية"، وذلك بتنظيم من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع جهتين أردنيتين، هما المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الذي ترأسه جلالة الملكة رانيا العبدالله، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، وبدعم من شركة سرايا القابضة المحدودة. وقد أسهم في أعمال ورشة العمل أكثر من ٨٣ مشاركاً من ١٧ دولة عربية، يمثلون مؤسسات حكومية وغير حكومية، منظمات المجتمع المدني، الوسط الأكاديمي، ووسائل الإعلام. وتمحورت المناقشات حول استكشاف مختلف

الأساليب والمنهجيات، التي من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتبادل الخبرات فيما يتعلق بإشراك المواطنين في عملية وضع وتطوير السياسات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء شبكة إقليمية عربية لمشاركة المجتمع المدني.

### أهداف ورشة العمل:

انطلاقاً من السعي لمواجهة تحديات التنمية في المنطقة العربية من خلال تحفيز الحكمة التشاركية وتعزيز مفاهيم المواطنة، التي تتضمن التطبيق الأمثل للأهداف التنموية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في المنطقة العربية، فقد هدفت الورشة (انظر: الملحق (١) – برنامج ورشة العمل) إلى ما يلي:

- (١) الاطلاع على خبرات رائدة تمت في مختلف دول العالم في مجال تعزيز مفاهيم المواطنة وعرض التجارب الناجحة على المشاركين.
- (٢) طرح ومناقشة الأفكار المبتكرة الرامية إلى تعزيز مفاهيم المواطنة بين الشركاء المحتملين لقيادة مثل هذه المبادرات في الدول العربية، بما فيها مكونات بناء قدرات العاملين في المجالات التالية:
  - § بناء خطط وطنية على مستوى الأقطار العربية لتعبئة المجتمع في كل دولة نحو تعزيز مفاهيم المواطنة.
  - § توظيف خطط التعبئة المجتمعية في تحديد القضايا الأساسية التي تعتبر من أولويات العمل في الدول العربية.
  - § توثيق القضايا الأساسية ذات الأولوية.
  - § نشر المعلومات على المستوى الوطني وعرض القضايا الأساسية ومناقشتها مع الشركاء الحكوميين.
- (٣) إعداد خطط عمل وطنية لتعزيز إجراءات إدماج المواطنة وتعزيزها، وذلك من أجل التحضير لإطلاق مرجع اجتماعي وطني لكل دولة من الدول المشاركة.

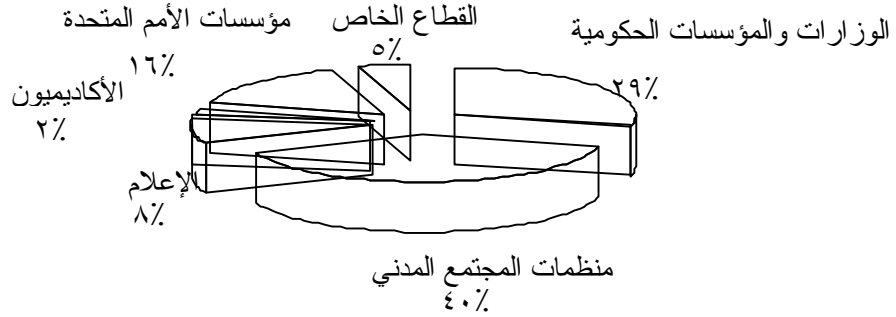
### المشاركون:

شكل المشاركون من الوزارات والمؤسسات الحكومية ما نسبته ٢٩% من إجمالي عدد المشاركين، في حين بلغ عدد المشاركين من منظمات المجتمع المدني ٣٣ مشاركاً، أي ٤٠% من إجمالي عدد المشاركين، وهي أعلى نسبة مشاركة. أما أدنى نسبة مشاركة فقد كانت للأكاديميين، حيث لم تتجاوز ٢% من إجمالي عدد المشاركين. ويبين الجدول (١) أعداد المشاركين ونسبة المشاركة حسب نوع المؤسسة.

**الجدول (١): توزيع المشاركين في ورشة العمل حسب نوع المؤسسة التي ينتمي المشاركون إليها.**

نوع المؤسسة	عدد المشاركين	النسبة المئوية
الوزارات والمؤسسات الحكومية	٢٤	٢٩%
منظمات المجتمع المدني	٣٣	٤٠%
الإعلام	٧	٨%
الوسط الأكاديمي	٢	٢%
مؤسسات الأمم المتحدة	١٣	١٦%
القطاع الخاص	٤	٥%
المجموع	٨٣	١٠٠%

الشكل (١): نسبة المشاركة حسب نوع المؤسسة التي ينتمي المشارك إليها.

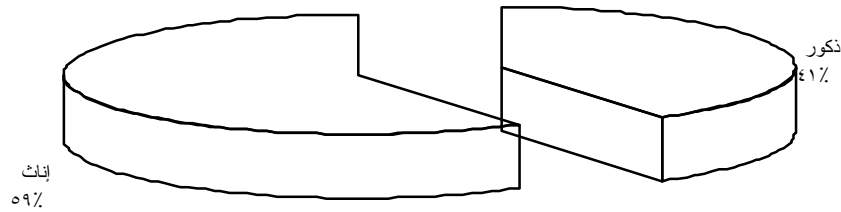


أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد شارك في الورشة ٤٩ امرأة، أي ٥٩% من عدد المشاركين في حين شكل الرجال (٣٤ مشاركاً) ما نسبته ٤١% من عدد المشاركين {انظر الشكل (٢)}.

الجدول (٢): نسبة وعدد المشاركين في الورشة حسب النوع الاجتماعي

المشاركون	النسبة المئوية	العدد
ذكور	٤١%	٣٤
إناث	٥٩%	٤٩
المجموع	١٠٠%	٨٣

الشكل (٢): نسبة المشاركة حسب النوع الاجتماعي.



يبين الملحق رقم (٢) أسماء المشاركين في ورشة العمل وعناوينهم والمؤسسات التي يمثلونها وبلدانهم، إضافة إلى نوع المؤسسة التي يمثلونها (حكومية، غير حكومية، أمم متحدة، ... الخ).

## وقائع الجلسات — المناقشات والتوصيات اليوم الأول — الثلاثاء، ١٣ آذار (مارس) ٢٠٠٧

### الجلسة الافتتاحية

**الرئيس:** د. جميل الصمادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن.  
**مقرر الاجتماع:** نجات كارابورني، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية — الأمم المتحدة.  
محمد القريوتي، مدير المتابعة والتقييم، المجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن.

افتتحت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، السيدة سهير العلي، ورشة العمل الإقليمية للمنطقة العربية وأكدت أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقد الماضي أدت إلى تزايد الدعوات على مختلف المستويات لإعطاء البعد الاجتماعي المزيد من العناية والاهتمام في ظل هذه التحولات. وأضافت أن نجاح مسيرة التنمية المستدامة بمختلف جوانبها يعتمد بشكل أساسي على ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة الذي يؤكد على أهمية تحقيق التكامل والتفاعل والمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وأشارت إلى أهمية تمكين المرأة الأردنية من خلال تسليحها بالمهارات والمعرفة لزيادة فاعليتها في التنمية المحلية وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرار، قائلة إنه بالرغم من كل ما تم تحقيقه في هذا المجال، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات الواجب التصدي لها، ومن أبرزها تعدد مؤسسات المجتمع المدني التي تتشابه في عملها بحيث أصبح هذا الكم يمثل تحدياً وليس فرصة لزيادة دور هذه المؤسسات في عملية التنمية.

أما الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، د. جميل الصمادي، فقد أوضح أن الصورة العامة للمجتمع الأردني تضعنا أمام تحديات يجب أن نواجهها كغيرنا من البلدان العربية، أهمها الفقر والبطالة والامية والكوارث البيئية.

بدوره، أشار رئيس فرع الإدارة والحوكمة الاجتماعية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، د. عادل خان، إلى ما أظهره ملخص تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية من تفاوت في الدخل والحرمان الاجتماعي في المنطقة. أما لوك ستيفنس، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، فأشار إلى وجود مبادرات لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي أخذت تتزايد بقوة، ولكن بدرجات مختلفة من بلد لآخر.

كما أشارت ليوني متي، ممثلة شركة سرايا القابضة المحدودة، إلى إن الشركة قامت بعدة مساهمات على الصعيد المحلي تجسيدا لرؤية الشركة في المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمعات المحلية. وقد تمثل ذلك في العديد من المبادرات الخيرية والتعليمية والبيئية والاجتماعية، مثل إطلاق صندوق سرايا للبعثات الدراسية وتبني برنامج رعاية وتطوير إحدى المدارس الأساسية في مدينة العقبة تجسيدا لمبدأ التكامل والشمولية في التطوير نحو تحقيق التنمية المستدامة.

بعد ذلك باشر المشاركون في دراسة المحاور الرئيسية لورشة العمل والتي هي:

## المحور ١: الأهداف الإنمائية للألفية، القضايا الاجتماعية-الاقتصادية وعمليات رسم السياسات

الميسر: محمد الخصاونة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن  
المقرر: رانيا طرزوي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — الأردن

### "المشاركة المدنية في السياسات العامة: الفرص والتحديات"

د. عادل خان، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ فرع الإدارة العامة.

قدم د. عادل خان موجزاً عن التجارب العالمية في مجال إدماج المجتمع المحلي (دروس مستفادة) وكيف يمكن الاستفادة منها على المستوى العربي من خلال الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة والتي بدأت تدمج المواطنين في جميع مستويات التشارك مع الحكومات والقطاعات والمجتمع المدني من أجل تحقيق زيادة في التنمية الاجتماعية وتطويرها. وشرح المتحدث مفهوم التشارك ومشاكله في الدول النامية وتأثير التطورات العالمية التي حصلت في العقود الثلاث الأخيرة، والتي تؤثر على حياتنا وتقودنا بشكل أو بآخر نحو مفهوم التشارك. وتم خلال الجلسة تقديم النماذج المتبعة في دول العالم بحسناتها وسيئاتها وتوجيه المشاركين نحو تحدي الممارسات الأمثل للدول العربية، وأكد د. خان أنه كلما ارتفع سقف الحرية، كلما استدامت التنمية، حيث يجب أن يكون البلد جاهزاً ومستعداً بالديمقراطية، مع التشديد على أن الديمقراطية لا بد أن تتوازي مع العدالة الاجتماعية، لأن ٥٨ دولة حول العالم تحولت إلى الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين، وذلك عن طريق إنشاء البرلمانات. لكن بعض هذه الدول فشلت في إحداث النتائج السياسية والاقتصادية المرجوة، مما يؤكد أن البرلمان وحده ليس كافياً لترسيخ الديمقراطية.

كما لخص د. خان الوظائف الرئيسية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على دور الإدارة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تعتبر سيقاً شاملاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة لكل العالم. وأكد على أن العولمة قد عادت بفائدة كبيرة على حركات التحرر، لكن البلدان المختلفة لم تستفد بشكل متوازن، فقد زاد فقر الدول الفقيرة وزاد غنى الدول الغنية، أي أننا نجد أن في كل بلد من بلدان العالم، أفراداً أصبحوا أكثر ثراءً وآخرين أصبحوا أشد فقراً. فالعولمة أفادت الأغنياء ولم يستفد منها الفقراء، كما أصبحت السياسات أيضاً أكثر تعاوناً مع الفقراء، إذ أنها أصبحت تحاول أن تستخدم أرخص القوى العاملة وتقدم أسوأ الخدمات، مما يؤثر سلباً على حياتنا (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٣).

### المداخلات:

تلخصت مداخلات المشاركين حول مستقبل البرلمانات في الدول التي يوجد فيها مؤسسات بديلة، وهل ستنتهي المؤسسات البديلة مع مرور الزمن وظهور برلمانات ديمقراطية حقيقية. كما تناول المشاركون أثر ذلك الإصلاحات السياسية في الدول العربية ومشاركة المجتمع المدني كشريك أساسي في عمليات التنمية السياسية والاقتصادية.

كما لاحظ المشاركون أن أهداف الألفية، مع أنها جيدة، إلا أنها ليست وصفاً صالحة لجميع البلدان نتيجة للتفاوت في التطور وعدم التزام الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة للقضاء على الفقر.

تناولت المداخلات كذلك حقيقة أن مشاركة منظمات المجتمع المدني تختلف من دولة لأخرى حسب الانفتاح وحسب درجة الديمقراطية، لأن القضية تتعلق بالإشراف الحقيقي لجميع الشركاء. كيف يمكن للدول أن تسعى لبلورة نماذج لدمج المجتمع المدني حسب خصوصيتها الإقليمية؟

هناك كم هائل من المنظمات وال نقابات ومؤسسات المجتمع المدني، التي يقتصر عملها على النشاطات التقليدية وتعاني من ضعف في تمويل برامجها ومشاريعها، مما يعيق عملية مشاركتها في صناعة القرارات. كما أن مؤسسات المجتمع المدني والحكومات يجب أن تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية. والأهم من ذلك، قضية الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.

شددت المداخلات على أهمية وجود مسؤولية أخلاقية ورؤية مشتركة للمشاركة، وذلك من أجل تعزيز المسؤولية وتحديد أدوار كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في الخطط المستقبلية.

"إصلاحات أجهزة الحكم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: ما هي الإصلاحات اللازمة للمنطقة العربية"  
زينة علي احمد، مستشار الحكم المحلي، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية.

قدمت الورقة توضيحاً للأهداف الإنمائية للألفية وعلاقتها بالحكومة، حيث يتضمن إعلان الألفية مجالات تتعلق بالحرية والاستقلال وسيادة القانون. واستعرضت الورقة مدى التقدم الذي تم إجزاه خلال العام ٢٠٠٥ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وحددت ثلاث مناطق رئيسية ظهرت فيها فروقات متباينة في الإنجاز: (١) آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، (٢) أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا، (٣) الدول الأقل تطورا.

ذكرت الورقة أن التقرير الخاص بالمنطقة العربية أشار إلى تقدم في مكافحة الفقر والتعليم، وتأخر في إنجاز الأهداف الأخرى في المشرق العربي. في المقابل، ظهرت مستويات متباينة من الإنجاز في المغرب العربي، بينما بين التقرير أن دول الخليج، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته في تحقيق معظم الأهداف، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

أكدت الورقة أن هناك العديد من العقبات، التي لا بد من تجاوزها، ومنها الزيادة السكانية، البطالة، المساواة الاجتماعية، الأمية، الحكم الرشيد، والحروب والنزاعات المسلحة. وعليه، فإن الدول العربية تواجه مجموعة من التحديات على رأسها المشاركة المدنية والسياسية، حرية الأحزاب والرأي، المسائلة والشفافية.

شددت الورقة على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحاجة إلى معايير لقياس التقدم في مجال الحكم الرشيد لمواجهة العقبات والتحديات القائمة والتأكيد على أهمية اللامركزية في تقليص الفروقات بين المناطق الجغرافية، مما يتطلب بناء قدرات السلطات المحلية (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٤).

### "نظرة عامة على تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأردن"

محمد الخصاونة، مدير السياسات العامة والدراسات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن.  
رانيا طرزوي، خبير الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن.

بدأت الورقة باستعراض عملية "توطين" (localization) الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي وعلاقتها بالمشاركة المدنية وتم، على وجه الخصوص، تقديم نماذج لتوطين هذه الأهداف في محافظتي العقبة والزرقاء. تتكون عملية توطين الأهداف من ثلاثة مكونات رئيسية، هي بناء القدرات، رفع مستوى الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية، والحوار والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم تحضير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال عملية توطين الأهداف مع دائرة الإحصاءات العامة والوزارات الرئيسية والمجالس المحلية، وبالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، مثل الاتحاد النسائي، وسائل الاتصال، الجامعات، البلديات، النقابات والقطاع الخاص. وقد أظهرت العملية ضرورة رفع الوعي وتبادل المعلومات من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني، كما كشفت عن فوارق في قدرات مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم بين التقرير احتياجات بناء القدرات، كما استعرض مجموعة من التحديات، التي تشمل

استقلالية ومستوى تمثيل مؤسسات المجتمع المدني، مستوى الثقة فيما بين هذه المؤسسات والحكومة، والإرادة السياسية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني. كما أشارت الورقة إلى أن المشاركة المجتمعية وصلت إلى حد صياغة جمل التقرير (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٥).

#### المداخلات:

أشار المشاركون إلى أن النمو الاقتصادي وتطبيق الأهداف يرتبطان ارتباطاً غير مباشر مع الحوكمة وأن الإصلاحات في أجهزة الحكم قد لا تقود بالضرورة إلى إنجاز أهداف الألفية. ولفتت الورقة الانتباه إلى أن مؤشر الحرية في الوطن العربي يعتبر الأضعف. وكانت وجهة نظر بعض المشاركين أن هناك ست دول لديها حرية جزئية وليست كاملة. كما أكد المشاركون على أن وجود الاحتلال في بعض الدول يؤدي إلى نتائج غير دقيقة عن مستوى الحرية، كون الدول المحتلة تعاني من نقص الموارد والإمكانات لإدماج المجتمع المحلي في السياسات. وأثار المشاركون مجموعة من التساؤلات حول عنصر التشاور مع المجتمع المدني، والذي طرح في التجربة الأردنية، وهل تصل هذه العملية إلى التنفيذ أم تقتصر على عملية جمع المعلومات. كما أشارت الورقة إلى التجربة المصرية في عملية توطین الأهداف، حيث أنتجت مصر تقارير عن توطین الأهداف في ١٩ محافظة وبدأت عملية التوطین على مستويات القرية والمنطقة.

في ردود المتحدثين، تمت الإشارة إلى أهمية أجهزة الحكم مع التأكيد على أن وجود هذه الأجهزة لا يؤدي بشكل مباشر إلى إنجاز الأهداف، إذ أن الأمثلة على تطبيق أهداف الألفية في لبنان وسوريا والأردن أظهرت تقدماً في التوطین على المستوى المحلي، على الرغم من أن الوضع قد يكون مختلفاً على المستوى الإقليمي.

أشارت الورقة إلى أن تقارير المركز العربي للتنمية البشرية بينت أن مستويات الحرية في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية أعلى من غيرها.

فيما يتعلق بالتجربة الأردنية، تمنى المشاركون أن تتقدم العملية لتتمخض عن تطوير خطة على المستوى المحلي تحدد الأولويات وتوضح أدوار الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء.

#### المحور ٢: الأهداف الإنمائية للألفية شبه الإقليمية، استراتيجيات وقضايا التنمية الاجتماعية-الاقتصادية

الميسر: د. عادل خان / إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية — الأمم المتحدة

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي)
- المجموعة الثانية (قطر، الإمارات، الكويت، السعودية، البحرين، ليبيا)
- المجموعة الثالثة (الأردن، مصر، سوريا، فلسطين، العراق، اليمن، لبنان).

كما تم توزيع مجموعة أسئلة على المجموعات الثلاث لمناقشتها والخروج بعرض لواقع الممارسة في الدول التي تتكون منها المجموعات بحيث تبين آليات المشاركة بين المجتمع المدني والحكومة في مجال صياغة السياسات العامة. وقد قامت كل مجموعة بتعيين مقرر وميسر لها لتنظيم عملها.

الميسر: د. إبراهيم محرم، برنامج شروق – مصر  
المقرر: نجاة كارابورني، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قدمت المجموعات الثلاث عروضها حول المحاور المطروحة للنقاش، وكانت النتائج على النحو التالي:

### المجموعة الأولى (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي)

يحتدم الجدل حول مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم وحول دور المجتمع المحلي، بل هنالك تناقضات حول المفهوم والدور. هل هو على مستوى السياسات فقط أم أنه يتطلب وضع خطوط وحدود لدور المؤسسات المدنية ضمن إطار المجتمع المدني.

يجب أن نأخذ بالاعتبار تعدد الشبكات في جميع المجالات، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم فاعليتها. إلا أن هناك أهمية لإيجاد شبكة عربية للمجتمع المدني لتبادل الخبرات والبرامج تقوم على آليات التشبيك والتشارك.

وقد أكد المشاركون على أهمية رفع فاعلية المجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية والبحث عن الطرق والآليات التي تدعم التوجه في إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل صياغة السياسات الحكومية. كما أكدوا على أن هذه الدول تحتاج للعمل بصورة أكثر فاعلية من قبل المجتمع المدني للوصول إلى المساواة بين الجنسين من خلال العلاقة التشاركية مع القطاع الحكومي.

### المجموعة الثانية (قطر، الإمارات، الكويت، السعودية، البحرين، ليبيا)

توجد لدى هذه الدول خطط تنموية شاملة لخمس سنوات أو أكثر. وتتناول هذه الخطط في جميع محاورها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعتبر هذه الأهداف أحد مكوناتها الرئيسية وتتص على متابعتها وتحليلها وتفصيل البرامج عليها. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها هذه الدول في المجالين الصحي والتعليمي، إلا أن مسألة البطالة مازالت تشكل تحدياً في ظل النسبة الكبيرة من العمالة الوافدة. كما أن المساواة بين الجنسين مازالت بعيدة المنال في هذه الدول.

يشارك المجتمع المدني في هذه البلدان في وضع الخطط القومية ومساندة المؤسسات الحكومية المكلفة بوضع الخطط والسياسات من خلال المشاركة في فرق عمل وطنية وورش عمل وطنية وفي عضوية لجان تخصصية تابعة للمؤسسات الحكومية التخطيطية. وعلى الرغم من هذا التوجه في إشراك المجتمع المدني في التخطيط، إلا أن هذه الشراكة هي في الغالب غير مؤسسية وغير ملزمة. ويقترن ذلك كله مع غياب مؤسسات المجتمع المدني عن دورها في وضع الموازنات والمتابعة والمراقبة.

على الرغم من الدعم السياسي، إضافة إلى الموارد المالية المتاحة، إلا أن التشريعات تحتاج لمزيد من التطوير. كما أن هناك تحديات تتمثل في الاتكالية في التمويل وضعف دور القطاع الخاص.



## المجموعة الثالثة (الأردن، مصر، سوريا، فلسطين، العراق، اليمن، لبنان)

تم دمج عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في القطاع الحكومي من خلال إشراكها في صياغة الأهداف الإنمائية وفي سياسات الدولة واستراتيجياتها.

من المعوقات غياب مظلة تعبر عن المجتمع المدني وتتكلم باسمه بدون وصاية، وعدم فهم المجتمع المدني لدوره ودور الحكومة، وغياب التعريف الدقيق لمفهوم المجتمع المدني. كما أن هناك استهجان وعدم تقدير لأهمية المجتمع المدني ودوره كشريك في الخطط ولجان التنفيذ. كما أن عدد المؤسسات المدنية القائمة هناك هائل وتمويلها ضعيف. ولا تتوفر في معظم هذه الدول آليات لانتقاء اللاعبين الأساسيين من المجتمع المدني.

ثم إنه لا يوجد جو سياسي يسمح بإنشاء خطة استراتيجية طويلة الأمد، إضافة إلى القيود السياسية الكبيرة المفروضة على المنظمات ذات الطابع السياسي، مما أدى إلى هروب ممارسي السياسة من القيود المفروضة على الأحزاب السياسية، وإلى قيام الحكومة بضرب الأحزاب السياسية غير المرخصة.

بالنسبة للعراق وفلسطين، فقد أكدت المجموعة أن الاحتلال دمر البنية التحتية وأجهزة الدولة، مما أضعف الحكومة وأعجزها عن القيام بدورها المطلوب في تقديم الخدمات. كما أن عدم استقرار الوضع السياسي والأمني يلقي بظلاله الثقيلة على منظمات المجتمع المدني. كذلك، يعاني المجتمع المدني من انعدام الشفافية ومن أن الخطط قصيرة الأمد تحمل صفة الطوارئ.

من الضروري في هذه المرحلة دعم دولة القانون والأمن الإنساني ضد الصراعات المسلحة. كما تبرز الحاجة إلى تطوير فضاء إعلامي وتعبيري حر للجميع. إن غياب الجانب الأمني وغياب الدعم الحكومي والدعم المقدم من الجهات العربية يعزز الاعتماد على التمويل الأمريكي والبريطاني، إضافة إلى غياب دور المؤسسات الدولية.

### المحور ٣: ممارسات وابتكارات المشاركة المدنية (١)

الميسر: باقر النجار، أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين – البحرين.  
المقرر: أماني تفاحة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن.

تطرقت الأوراق المقدمة في هذه الجلسة إلى أهمية تطوير السياسات ومشاركة المجتمع المحلي في صياغة السياسات، كما تناولت مدى استعداد المواطنين للمشاركة في مؤسسات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى عدم فاعلية السياسات الاجتماعية في المناطق المهمشة، ودور الحكومات في تعزيز ذلك من خلال التشريعات والحوافز المادية.

"دور منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسة الاجتماعية في مراحلها الأولية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"  
بيان طبارة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)

استعرضت الورقة كيفية استخدام المشاركة المدنية كأداة في صياغة السياسات الاجتماعية وبينت لماذا أصبحت السياسات الاجتماعية غير فعالة في المناطق الريفية والمهمشة.

أصبحت منهجية العمل من القاعدة إلى القمة ذات أهمية عالية في تطبيق السياسات العامة، وذلك بسبب الأثر السلبي لعولمة الاقتصاد على الدول غير المستعدة للتعامل مع العولمة.

لقد عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) في عدة مجتمعات محلية في سوريا، مصر، لبنان، اليمن والسعودية، وقد أثبتت خبرة إسكوا في المجتمعات الريفية أن النهج التشاركي كان له أثر إيجابي واضح في تحسين رفاه المجموعات المهمشة. وقدمت الورقة للعناصر الأساسية التي تضمن فاعلية إدماج المجتمع المحلي في السياسات العامة. وتشمل هذه العناصر أو المكونات: البيئة الداعمة للمشاركة والإدماج، حشد الدعم لمشاركة المجتمع المدني في صياغة ومتابعة السياسات الاجتماعية، تطوير التشريعات وتعزيز ثقة المجتمعات الريفية والمهمشة بمؤسسات المجتمع المدني.

من جهة أخرى، بينت الورقة أن أهم العقبات، التي تعيق إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية، تتمثل في البيروقراطية، غياب دولة القانون، ضبابية الشفافية، ضعف المحاسبة والمساءلة، ومقاومة التغيير.

### "مفهوم التنمية المحلية ضمن منظومة المجتمعات المدنية"

خالد الطراونة، مدير التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن

طرحت الورقة وجهة نظر الدولة الأردنية في منظومة المجتمعات المدنية) وتحدثت عن الرسالة التي وجهها جلالة الملك حول مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة واستغلال النهج التشاركي كأحد ركائز التنمية المستدامة الموجهة نحو طاقات المجتمع لمواجهة تحديات التنمية المحلية المستدامة في الدول، وخاصة دول العالم الثالث.

كما تحدثت الورقة عن أبرز المعوقات والتمثلة في مركزية صنع القرار التنموي وتنفيذه وعدم الوضوح في تحديد المسؤوليات بين المستويات المختلفة، إضافة إلى ضعف القدرات المؤسسية لدى المؤسسات العاملة في التنمية المحلية وضعف مشاركة مؤسسات المجتمع في التنمية المحلية. لهذا، فإن الأردن يطمح إلى مستوى أعلى من اللامركزية وتكامل التشريعات، حيث أن دور مؤسسات المجتمع المدني أصبح مطلباً اجتماعياً وضرورة للشعوب في التنمية المستدامة (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٦).

### "منظمات المجتمع المدني في العراق: الفرص والتحديات وبرامج العمل"

هناء أدور، الأمانة العامة لجمعية الأمل /عضو لجنة تنسيق شبكة النساء العراقيات، العراق

تؤكد منظمات المجتمع المدني أن الأمية والفقر والبطالة أصبحت تغذي هذا العنف المتصاعد والاحتقان الطائفي. ومن هنا، يبرز دورها في التحرك للمشاركة مع الدولة والقطاعات الأخرى في معالجة هذه المشاكل، وتحقيق الاستقرار من خلال تثبيت حكم القانون، والمساعدة في تطوير فضاء حر للديمقراطية ومراجعة الدستور، والالتزام بالمعاهدات الدولية وقانون الأحوال الشخصية، ومحاولة إيجاد فهم مشترك للمصالح الوطنية بين المجتمعات المحلية وصانعي القرارات، إضافة إلى بناء قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وإيجاد قنوات للتنسيق والتشبيك فيما بينها.

يعود تأسيس منظمات المجتمع المدني في العراق إلى عقد الأربعينات من القرن العشرين. كما أن المادة ٤٣ من الدستور العراقي تنص على أن الدولة تكفل لمنظمات المجتمع المدني الرعاية والحماية لإشراكها في صنع القرار. وبعد العام ٢٠٠٣، أصبحت الظروف الأمنية تعيق عمل منظمات المجتمع المدني وتؤخر تطوير جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية.

تتركز أهم المعوقات لعمل هذه المنظمات حول افتقارها للهياكل التنظيمية وآليات العمل الواضحة، عدم الاستقلالية، قلة الوعي بأساليب الحصول على التمويل، وعدم توفر الدعم المادي. كما تقف هذه المؤسسات إلى استراتيجيات واضحة لمستقبلها، إضافة إلى أن بعض المنظمات تشعر بتدخل الدولة في عملها بشكل مباشر، إضافة إلى مشكلة الفساد الإداري في بعض هذه المؤسسات، مما يجعلها تحتاج إلى جهد ورعاية كبيرة، وخاصة بسبب الظروف الأمنية (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٧).

## "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية "

رمزية الإرياني، رئيسة مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني، اليمن

استهدفت الورقة تعريف المشاركين بما قامت به مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني من المشاركة في الخطط التنموية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وملاحق الدور المستقبلي لمنظمات المجتمع المدني في هذا الخصوص. وتغطي الورقة محورين أساسيين: (١) الدور الذي قامت به في إطار الأهداف الإنمائية للألفية و (٢) الدور المستقبلي للمجموعة (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٨).

## "نموذج من مؤسسات المجتمع المدني: المجلس الوطني لشؤون الأسرة"

لارا حسين، نائب الأمين العام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن

قدمت السيدة لارا حسين المجلس الوطني لشؤون الأسرة كنموذج عن مؤسسات المجتمع المدني الناجحة وقالت إنه يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأسر الأردنية والحفاظ على الكيان العائلي واستقراره واكتفائه الذاتي، وإلى توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وتشريعية وثقافية داعمة للعائلة ولأفرادها. وقد تمثل دور المجلس في أنه هيئة فكرية للسياسات الوطنية وهيئة تنسيق ومراقبة، إضافة إلى أنه يعمل على حشد الدعم وكسب التأييد (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٩).

"المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر من ترقية الحوار الاجتماعي والاقتصادي إلى تقويمات عقلانية حسب معايير دولية" سامية بن عباس كغوش، عضو مكتب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر.

استعرضت المتحدثة عمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وقالت إنه عبارة عن مؤسسة استشارية مهمتها الأساسية التشاور وضمان ديمومة الحوار الاجتماعي والاقتصادي من أجل تدعيم الديمقراطية. ويتمثل دور المجلس الأساسي في تنوير السياسات العمومية في كل مسألة ذات صلة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توصيات تأتي بعد الإخطار أو الإخطار الذاتي (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٠).

## مداخلات المشاركين

أكدت المداخلات الحاجة إلى أن تتطرق الأوراق إلى التحديات الأساسية المذكورة في عنوان ورشة العمل ومدى إشارة هذه الأوراق إلى هذه التحديات، إضافة إلى أهمية التفريق بين الحكومة والدولة.

كذلك، أكدت المداخلات على أن أهداف مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون واضحة وأن لا يقصد منها تحقيق أهداف سياسية، وعلى ضرورة تحديد العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسياسة وزيادة اهتمام الدولة بمؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة العاملين في هذه المؤسسات. كما أكد المشاركون على تنظيم علاقة مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض وأهمية أن يكون هناك تكامل في المؤسسات وتناسب في الأدوار.

## المحور ٣: ممارسات وابتكارات المشاركة المدنية (٢)

الميسر: د. سارة الدويسان، وكيل وزارة التخطيط سابقاً، الكويت.  
المقرر: علي ميرزا، مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليبيا.

## "المجتمع المدني في موريتانيا"

عبد الله ولد عبد الفتاح، مستشار المفوض المكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج، موريتانيا

تطرفت الورقة إلى التطورات الشمولية للمجتمع المدني في موريتانيا، مع التركيز على خصائص ودور وإيجابيات المجتمع المدني وبرامج دعم المجتمع المدني (الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إضافة إلى تقديم مبادرتين نموذجيتين: (١) صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية الوطنية و (٢) مشروع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بدار النعيم (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١١).

## "المجتمع المدني في ليبيا"

د. فطيمة يوسف وفا، مكتب التعاون الفني – ليبيا

قدمت د. فطيمة يوسف وفا ورقة عن مدى تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم الذي أحرزته ليبيا في هذا المجال مع مقارنته مع نتائج تطبيق هذه الأهداف في دول نامية أخرى. كما عرضت للوضع العام لمؤسسات المجتمع المدني من حيث عددها واختصاصاتها وتطور التشريعات والقوانين التي تحكم وتنظم عملها (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٢).

## "الشراكة في السياسات العمومية بالمغرب"

كوثر علوي المدغري، رئيسة مرصد المناصب العمومية، وزارة تحديث القطاعات العامة، المغرب

قدمت السيدة كوثر ورقة حول الشراكة في السياسات العمومية بالمغرب أوضحت فيها استشارة ومشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية، المبادرات المتخذة في إطار الشراكة، المكتسبات، الإطار المؤسسي للشراكة، والتحديات التي تواجه المشاركة في المجتمع المدني.

كما عرضت للاستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية ومساهمة وزارة تحديث القطاعات العمومية في تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٣).

## "الدروس المستفادة من تجربة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث"

د. سكيمة بوراوي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – تونس

استعرضت الورقة تجربة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والدروس المستفادة من هذه التجربة في إجراء الأبحاث ذات الأولوية واستخدام وسائل الإعلام ونتائج البرامج لتوجيه عملية صناعة القرار (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٤).

## "التنمية المحلية بالمشاركة: تجربة برنامج شروق"

د. إبراهيم محرم، برنامج شروق – مصر

قدم د. إبراهيم لتجربة ميدانية عملية في التنمية المحلية، وهي برنامج شروق (البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤)، الذي استهدف الارتقاء بنوعية حياة مواطني القرية من خلال مشاركتهم في التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية وفق خطة تضعها كل قرية في إطار خطة خمسية. وتعتمد منهجية عمل البرنامج على استنهاض القوى المحلية للمطالبة بالتغيير، كما تعتمد على المسؤولية الفردية والجماعية عن التنمية، العمل من خلال منظمات أهلية، التكامل العضوي والتساند الوظيفي للأنشطة مختلفة الموارد، المنهج العلمي في جميع مراحل العمل، والاتساق مع القيم المجتمعية السائدة. كما قدمت الورقة لآليات واستراتيجيات التنفيذ ومصادر التمويل والدروس المستفادة من البرنامج (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٥).

• **رغد على عبد الرسول، قائم بإعمال مدير عام مركز الاستشارات والإدارة، وزارة التخطيط، العراق**

يعود تأسيس منظمات المجتمع المدني في العراق إلى عقد الأربعينات من القرن العشرين. كما أن المادة ٤٣ من الدستور العراقي تنص على أن الدولة تكفل لمنظمات المجتمع المدني الرعاية والحماية لإشراكها في صنع القرار. وبعد العام ٢٠٠٣، أصبحت الظروف الأمنية تعيق عمل منظمات المجتمع المدني وتؤخر تطوير جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية.

تتركز أهم المعوقات لعمل هذه المنظمات حول افتقارها للهيكل التنظيمية وآليات العمل الواضحة، عدم الاستقلالية، قلة الوعي بأساليب الحصول على التمويل، وعدم توفر الدعم المادي. كما تقتصر هذه المؤسسات إلى استراتيجيات واضحة لمستقبلها، إضافة إلى أن بعض المنظمات تشعر بتدخل الدولة في عملها بشكل مباشر، إضافة إلى مشكلة الفساد الإداري في بعض هذه المؤسسات، مما يجعلها تحتاج إلى جهد ورعاية كبيرة، وخاصة بسبب الظروف الأمنية.

• **مليكا بن ماهي، رئيسية الجمعية المغربية للمرأة الريفية، المغرب**

بينت ورقة العمل وضع قطاع الجمعيات في المغرب، من حيث عددها، تخصصاتها والقطاعات المجتمعية التي تخدمها. كما قدمت لمحة عن الخطة الوطنية التي تبين كل الأعمال التي تقوم بها بالشراكة مع الحكومة في مجالات محو الأمية، تكوين الفتاة التي لم تتمكن من إكمال دراستها، إدماج النوع الاجتماعي في جميع المشاريع، والشراكة مع الوزارات المختلفة.

• **د. محمد غودية، مدير عام إدارة التطوير البشري، وزارة التخطيط، فلسطين**

قدم د. محمد غودية ورقة عن وضع المجتمع المدني في فلسطين والعلاقة بين المجتمع المدني والسلطة. فمنذ عام ١٩٤٨، ظهرت ضرورة وطنية سياسية تنمية لنشوء مؤسسات مختلفة ذات برامج متعددة لمواجهة الاحتلال. وقد أثبتت التجربة العملية أن هناك عملاً جدياً مشتركاً بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية. وقد ظهرت في فلسطين مجموعة من الأطر المشتركة، التي تتخذ أشكالاً قطاعية (زراعية، صحية، ...، إلخ) وتشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني وتساهم في بلورة سياسات الإصلاح في جميع المجالات.

شدد د. محمد على أن الشراكة والاندماج ليسا خيالاً فقط، بل ضرورة وطنية سياسية واجتماعية واقتصادية، يعززها تشارك جميع شرائح المجتمع ومؤسساته في الهدف، المتمثل في الاستقلال والإرادة السياسية، التي قامت بدور هام في دمج المجتمع المدني بالسياسات الاجتماعية.

هذا، وقد بين د. محمد أنه على الرغم من وجود شراكة حقيقية جدية في العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والسياسات الاجتماعية، إلا أن التمويل في معظمه موجه إلى الحكومة، مما أفقد مؤسسات المجتمع المدني دورها. وعلى الرغم من الدور التنموي الهام لهذه المؤسسات، إلا أن هناك إشكالية جديدة، وهي دخول هذه المؤسسات في حلبة الصراع السياسي.

• **مصطفى ناصر الدين، المدير التنفيذي، مؤسسة طلال أبو غزالة، الأردن**

قدم السيد مصطفى ناصر الدين مثالا حياً عن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات، وهي تجربة استمرت على مدى ست سنوات، حيث بدأت شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة، وذلك من خلال تشكيل مجلس يضم أعضاء من القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تمكن هذا المجلس من إقرار ١٥ قانوناً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، مما أدى إلى تضاعف الإنتاج ست مرات، كم تضاعفت والصادرات أربع مرات، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الخارجية والتي بلغت ١٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، نتيجة لتغيير القوانين

وتعديلها. وقد كانت البنية الاستثمارية الجيدة السبب في نجاح هذه الشراكة بين القطاعين في إحداث تنمية اجتماعية-اقتصادية مثمرة.

كما بينت الورقة أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الأردن وتجربة مؤسسة طلال أبو غزالة وتعاون المؤسسة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن ومصر ومساهمة المؤسسة في برامج بناء القدرات في مجالات إدارة التمويل، التدقيق، تكنولوجيا المعلومات، والترجمة.

#### • آمال سعيد سالم، نائب رئيس منظمة بندر جديد، جيبوتي

بين العرض الصفات الأساسية للجمعيات في جيبوتي، كما استعرضت الورقة بشكل موسع نشاطات منظمة "بندر جديد" والمهمة التي تبنيها المنظمة، وهي مكافحة الفقر، دعم التنمية المستدامة، المساعدة المستمرة للعائلات المحرومة بتزويدها بالمواد الغذائية والألبسة المقدمة من قبل شركاء المنظمة المحليين والأجانب، التعليم والصحة، والأنشطة المنتجة للدخل الفردي أو الجماعي.

على الرغم من الدعم الحكومي للمجتمع المدني، والذي ساهم في انتشار الجمعيات والمنظمات المحلية، وعلى الرغم من تشجيع الدولة لسياسة اللامركزية الهادفة إلى إعطاء الشرعية لآلية التشاور فيما بين الأطراف الشركاء في التنمية (السلطة المركزية، الخدمات اللامركزية للدولة، الهيئات السياسية المحلية، والفصائل الأخرى ذات المصالح المشتركة)، إلا أن الموارد المالية تعتبر أهم العقبات التي تواجه المنظمة (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٦).

#### • د. وائل الإمام، الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة / عميد المعهد العالي للدراسات السكانية – سوريا

قدم د. وائل عرضاً عرضاً عن الجمعيات العاملة في سوريا، من حيث عددها وطبيعة عملها والمجالات التي تعمل بها، كما تطرق إلى المشاكل التنموية التي تواجه سوريا، أهمية التعاون فيما بين القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والحكومات، دور عمل الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة وبرامجها ومنهجية عملها وبرامجها في التربية والتعليم، حماية الطفل، التعليم العالي والبحوث والدراسات في المجالات ذات الصلة، وشركاء الهيئة المحليين والدوليين.

#### المدخلات:

ركزت المدخلات على الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تحول دون تحقيق الشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز مساهمة المرأة في البرامج القائمة.

المحور (٤): وجهات نظر الجهات المعنية حول المشاركة المدنية

الميسر: د. إبراهيم محرم، برنامج شروق – مصر  
المقرر: حكم مطالقة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن.

تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين:

- (١) مجموعة الحكومات
- (٢) مجموعة المجتمع المدني

قامت كل مجموعة بمناقشة فرص وتحديات إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية واتفقت على النقاط الرئيسية التي تتبلور من خلالها تلك الفرص والتحديات. ثم عرضت كل مجموعة نتائج عملها على المشاركين لمناقشتها وإضافة ما يرونها مناسباً إليها.

**(١) مجموعة المجتمع المدني:**

تم الاتفاق على البدء بتأسيس الشبكة واقترحت كل من الأردن، المغرب، لبنان، وسوريا استضافة الشبكة مع التأكيد على أن مفهوم الاستضافة هو لتنسيق الاستعدادات للبدء بتأسيس الشبكة وتحديد التوصيات وآليات العمل فيها.

وبما أن الشبكة غير قائمة أصلاً، فإن من حق أي دولة الترشح للاستضافة إذا رأت أن لها القدرة على تفعيل عملية تأسيس الشبكة، مع التأكيد على بحث آليات تفعيل دور المجتمع المدني وإدماجه في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفي شراكته مع الحكومات.

لفتت المجموعة الأنظار إلى أنه تحت طائلة العولمة يجب التركيز على طرق تفعيل إدماج المجتمع المدني في رسم السياسات الاجتماعية وبلورتها بصورة واضحة ومدروسة، مع التركيز أيضاً على إشراك المرأة وتفعيل دورها في المجتمع.

إذا لم تتجح مؤسسات المجتمع المدني في التواصل مع المجتمعات المحلية، فإنها تبقى معزولة عن باقي أطراف المجتمع وبعيدا عن حشد الدعم وكسب الرأي العام المجتمعي المؤيد لمشاريع وبرامج المجتمع المدني فالتشبيك ليس هو الهدف، بل هو الوسيلة لتحقيق الإدماج.

**(٢) مجموعة الحكومات:**

أكدت المجموعة ضرورة إيجاد حلول واستشراف المستقبل بالنسبة للحلول المقترحة للتغلب على التحديات والمعوقات. فإذا عملت كل دولة للتغلب على كل التحديات، ستجد تفعيلاً لدور المجتمع المدني. وعلى الدول أن تعمل على وضع خطة عمل واضحة ومحددة للحد من هذه التحديات والمعوقات، مع أخذ خصوصية كل دولة بعين الاعتبار.

انطلاقاً من التحدي الخاص بالحكومات، وهو كثرة الجهات الرقابية على المجتمع المدني، أخذين بالاعتبار عدم تأهل الكوادر المشرفة على هذه الجهات من حيث قدرتها على متابعة دور المجتمع المدني وتقييم فاعليته وعلى طرح الحلول والطرق المناسبة لتفعيل هذا الدور، فإنه يجب البحث عن إطار عمل واضح يركز على التنسيق فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إذا كانت هناك أزمة بين المجتمع المدني والحكومات وأزمة ثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، فهناك أيضا أزمة ثقة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها وهناك تناقض بين أهداف المجتمع المدني ومسؤولياته. وعليه، يجب العمل على تفعيل آليات الحوار والتواصل فيما بين جميع الأطراف من أجل تعزيز سيادة مفهوم التشارك والتكامل في العمل. وفي هذا الصدد، يجب التركيز على ترك الماضي والبدء بالعمل على إيجاد خطة عمل مستقبلية لتفعيل الشراكة والتشاركية في العمل.

قدم د. عادل خان في نهاية الجلسة ملخصا لما تم طرحه في الجلسة وركز فيه على المشاكل الرئيسية أمام تفعيل دور المجتمع المدني، ومنها عدم وجود قوانين وتشريعات لتفعيل دور المجتمع المدني، إشكاليات توفير التمويل، ضعف القدرات المؤسسية لدى بعض مؤسسات المجتمع المدني مع التركيز على ضعف دور الحكومات في تنمية البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، وعدم الشفافية والمساءلة في الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات.

في نهاية الجلسة خرج المشاركون بمجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه إدماج المجتمع المدني في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوصيات المقترحة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.

### التحديات والمعوقات

- § ضعف ثقافة التطوع (الحوار وغياب ثقافة المجتمع المدني).
- § نقص أو تدني التمويل الموجه إلى مؤسسات المجتمع المدني وعدم توفر وسائل للدعم المالي والذاتي.
- § ضعف ثقة المجتمع المحلي بمنظمات المجتمع المدني.
- § غياب بعض الأطر القانونية والتشريعية الناظمة لمنظمات المجتمع المدني.
- § ارتفاع نسبة الأمية مما يضعف التفاعل ما بين المجتمع والمنظمات الأهلية.
- § افتقار منظمات المجتمع المدني للاستراتيجيات والأهداف والهيكل التنظيمية والخبرات.
- § قلة البرامج التدريبية للكوادر البشرية في منظمات المجتمع المدني.
- § الصراعات الطائفية والإثنية التي تؤثر على المجتمع المدني.
- § ضعف وسائل الإعلام وغياب برامج التوعية.
- § وجود عدة جهات ترخص وتشرف على منظمات المجتمع المدني (الشؤون، الصحة، الداخلية... الخ).
- § محدودية فاعلية البرامج في منظمات المجتمع المدني.
- § وجود فجوة بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني.
- § احتكار رئاسة عضوية الجمعيات والمؤسسات والاتحادات وعدم التجديد في قيادات المجتمع المدني.
- § غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات فيما بينها، مما يؤثر سلبا على تنفيذ المشاريع.
- § تعدد الشبكات العربية في هذا المجال.

### التوصيات:

- § العمل على تطوير وتعديل التشريعات والقوانين، وخاصة قوانين العمل والعمال والضمان الاجتماعي وأية قوانين خاصة تسنها الدولة، والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية التي توقعها الدولة وتصادق عليها.
- § تسهيل ترخيص النقابات المهنية، كل حسب تخصصها، وخاصة النقابات المهنية العمالية.
- § الخروج بألية عملية لدمج المجتمع المدني مع الحكومة والخروج بتوصية عملية لكيفية عمل الشبكة الإقليمية.
- § إزالة جميع العوائق وإيجاد البيئة التشريعية المناسبة لوصول المرأة إلى مؤسسات المجتمع المدني.
- § العمل على تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الموقع عليها.
- § التأكيد عند إطلاق مؤسسات المجتمع المدني على أن تعمل كرديف للحكومة وأن يكون هدفها هو الصالح العام.



- § دعوة المجتمع المحلي إلى المشاركة في صنع السياسات من خلال إشراكه في مناقشة السياسات العامة، مثل الموازنة العامة للدولة.
- § كيفية أخذ مبادرات في الأماكن التي لا يوجد فيها عمل ظاهر للحكومات من خلال إنشاء شبكات وطنية تجمع آراء المجتمع المدني.
- § التنسيق فيما بين مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة.
- § تعزيز بناء قدرات المجتمع المدني عن طريق دعم استقدام خبراء من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.
- § يجب على المجتمع المدني أن يبادر إلى تبني خط الشراكة مع الحكومة.
- § يجب دمج أولويات المجتمع المدني في خطط التنمية.
- § أن يكون هناك أرضية للتعرف فيما بين الجمعيات نفسها بعيداً عن القوانين.
- § آلية عملية لتدريب وتأهيل المجتمع المدني ورفع قدراته ومهنيته.
- § التوصية بالبدء في إجراءات تأسيس اتحاد عربي للجمعيات (مؤسسات المجتمع المدني).
- § الشروع في تأسيس شبكة إقليمية لدمج المجتمع المدني في الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية.
- § يوصي العراق بإدخال المعاهدات الدولية الأخرى في الدستور.

**المحور (٥): بناء القدرات**

الميسر: سامية بن عباس كغوش، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - الجزائر.  
المقرر: د. وائل الإمام، الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة / عميد المعهد العالي للدراسات السكانية - سوريا

"فرص وتحديات المشاركة المدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية"

نجاه كارابورني، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تطرق الورقة إلى تقويم أسس عمل الشراكة وأطرها بين القطاعين العام والخاص كما أوردت تعريفاً للمشاركة المدنية ومستويات المشاركة المدنية، ابتداءً من تقديم المعلومات، مروراً بمستوى الاستشارة، وانتهاءً بالمشاركة الفاعلة التي تعترف وتقر بالدور الذي يقوم به المواطنون والعملاء في اقتراح و/أو صياغة حوار بشأن السياسة والبرنامج وخيارات الخدمة، مع الإشارة إلى أن كل مستوى من مستويات المشاركة الثلاثة يمكن أن يكون مناسباً ضمن ظروف خاصة لتحقيق نتائج خاصة.

كما عرضت الورقة للمراحل السبع للمشاركة المدنية، والتي تبدأ من التصميم والتخطيط، لتوضيح وتحديد أغراض المشاركة، ومن ثم تحديد المسائل التي سيتم مناقشتها لتحديد مستويات المشاركة المرغوب فيها والأطراف المعنية المشاركة وتعبئتها، ومن ثم الانتقال إلى ترتيب المسائل حسب الأولوية والتوصل إلى التزام من الجهات المعنية لصياغة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع العامة ثم تنفيذها ومتابعتها وتقييمها وبناء قدرات العاملين فيها.

ثم تطرق العرض إلى تعريف بناء القدرات، من حيث تطوير المصادر المؤسسية والمالية والسياسية وقضايا واحتياجات بناء القدرات في المشاركة المدنية.

بينت الورقة مساهمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة من خلال دليل عملي لإرشاد الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى والشركاء، والتي من الممكن أن تتكيف بسهولة مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد أو إقليم (كالحقائق السياسية والتقنية والمالية). كما تقدم الإدارة منهجاً متكاملاً وإطار عمل منطقي لإشراك المجتمع من خلال المعلوماتية والاستشارات وعمليات العصف الذهني والشراكة التي تعتمد على النتائج بين جميع الأطراف المعنية (الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع الدولي والأمم المتحدة). وتستند المنهجية إلى التقنيات والطرق المبتكرة والعمليات المطورة وأفضل الممارسات المجربة والدروس المستفادة.

تطرق الجزء الأخير من العرض إلى رزم التدريب ذات الصلة بالمشاركة المدنية في السياسات العامة، حيث صممت الحقيبة التدريبية في المشاركة استناداً إلى أربعة توجهات رئيسية تشمل: (١) العولمة/الأقلمة، (٢) تقنيات المعلومات والاتصال، (٣) التنمية البشرية المستدامة/الأهداف الإنمائية للألفية، و (٤) التحول إلى الديمقراطية واللامركزية والمشاركة في الحوكمة على جميع المستويات.

تناولت الورقة كذلك سياق البيئة الدولية والإقليمية والسياق الوطني، ومن ثم بينت الحقيبة التدريبية إطار العمل المؤسسي ومرتكزات المشاركة المدنية وأهداف بناء القدرات، الأطراف المعنية، المحتوى/النتائج، الوسائل والعمليات المستخدمة في المشاركة المدنية.

خلص العرض إلى مجموعة من التوصيات والتي تشمل:

- § تشجيع التعاون الفني فيما بين الدول العربية.
- § تعزيز تبادل الخبرات المبتكرة المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال البناء المؤسسي، تنمية الموارد البشرية، التخطيط، التنفيذ، التقويم وإجراء التدقيق من أجل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.
- § التدريب على المنهجيات المبتكرة والتقنيات والطرق والعمليات لتصميم وتنفيذ والإشراف على الإستراتيجيات الشاملة للمشاركة المدنية في وضع السياسات العامة لخفض معدل الفقر ونمو اقتصادي مستدام وتنمية بشرية مستدامة
- § تطوير المواد التعليمية والتشبيك.
- § تصميم/تنفيذ مشاريع/برامج ريادية مشتركة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

### مداخلات المشاركين:

ثمن المشاركون القيمة الفنية العالية للعرض المقدم من السيدة نجات كارابورني وأكدوا على أهمية إدراج موضوع التدريب لتمكين المرأة سياسيا ضمن هذا البرنامج التدريبي، والذي يوفر أساساً لعمل جدي وفعال داخل المجتمع المدني.

شدت المداخلات على الحاجة إلى تنظيم ورش عمل تدريبية للوصول إلى مشاريع تنموية مستدامة، وخاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات المؤسسية على عمليات المراقبة والمتابعة والتقييم. كما تمت الإشارة إلى أن مفهوم الجمعيات أصبح مفهوماً قديماً في البلدان العربية، وبالتالي يجب العمل باتجاه تعزيز دور الشبكات القائمة والبدء في تأسيس شبكات توحد جهود المجتمع المدني في كل دولة وتمثل المجتمع المدني في الحوار مع الحكومة، مع التأكيد على رفع مستوى ثقافة الحوار والديمقراطية من خلال توعية كاملة وشاملة تبدأ من المدرسة ثم الجامعات ثم المجتمع المحلي.

المجتمع المدني بحاجة إلى برامج توعية واضحة لرفع مستواه الثقافي والفكري، بحيث يحدد كل مجتمع الحاجات التي يريدها ثم يكون هناك تطوير لهذه الحاجات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول العربية لها خصوصية الاختلاف في المعتقدات، فبعضها له طابع قبلي وبعضها تضاريسي. وعليه، يجب أن تؤخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ برامج بناء قدرات المجتمع المدني.

ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالمساعدة في التنفيذ عندما تغيب السلطة الحكومية و/أو تضعف، على أن يكون هناك آليات للتأكد من المساءلة في المجتمعات المحلية، والإشارة إلى أن الكثير من منظمات المجتمع المدني فقيرة جداً، ولكن لديها القدرة على حشد الجهود والتعبئة.

### المحور (٦): المتابعة والخطط المستقبلية – إعلان عمان والشبكة العربية للشراكة المجتمعية:

#### (١) إقرار التحديات والتوصيات:

الميسر: محمد القريوتي، مدير المتابعة والتقييم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن.  
المقرر: محمد الخصاونة، مدير السياسات العامة والدراسات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الأردن.

أكد معظم المشاركين أن أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني تشمل ضعف القدرات المالية والفنية والبشرية، عدم وضوح الأطر التشريعية لعمل هذه المؤسسات، ضعف الثقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من جهة وبين المؤسسات والحكومة من جهة أخرى، إضافة إلى تعدد المرجعيات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني.

تم خلال الجلسة عرض التحديات التي تعيق إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بناء على نتائج عمل المجموعات. كما تم عرض التوصيات التي خرجت بها مجموعات العمل، حيث تم إقرار التحديات والتوصيات بصورتها النهائية من قبل المشاركين على أن يتم إدراجها ضمن إعلان عمان.

جاءت أبرز التحديات والتوصيات والتي اتفق عليها المشاركون في ورشة العمل على النحو التالي:

#### التحديات

- § ضعف القدرات المالية والفنية والبشرية والإدارية والمؤسسية.
- § ضعف ثقافة التطوع.
- § ندرة آليات الحصول على التمويل.
- § ضعف أو عدم وضوح الأطر التشريعية لعمل مؤسسات المجتمع المدني.
- § ضعف التنسيق فيما بين مؤسسات المجتمع المدني.
- § ضعف دور الإعلام في التوعية بآليات المشاركة الفاعلة وأشكالها.
- § تعدد المرجعيات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني.
- § ضعف الثقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من جهة وبين هذه المؤسسات والحكومة من جهة أخرى.
- § غياب التجديد في بعض قيادات مؤسسات المجتمع المدني، وقلة إشراك الشباب فيها.

#### التوصيات:

- § تطوير الإطار التشريعي بما يسهل ويساعد على تسجيل المؤسسات وتنظيم عملها لخدمة أهدافها بما يرسخ المشاركة المجتمعية.
- § تفعيل الأطر المناسبة لرفع القدرات الفنية والمالية لمؤسسات المجتمع المدني.
- § مبادرة المجتمع المدني ل طرح القضايا ذات الأولوية ودعوة الحكومة والقطاع الخاص لمناقشتها.
- § إيجاد آليات التشبيك والتنسيق فيما بين مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والقطري والإقليمي.
- § الدعوة إلى تبادل الخبرات على المستوى العربي.
- § اعتماد معايير الشفافية المالية والإدارية.

تم الاتفاق على مبدأ إنشاء الشبكة العربية للشراكة المجتمعية، وقد أعرب كل من الأردن والمغرب عن استعداد كل منهما لاستضافة مقر الشبكة. كما تم الاتفاق على إرسال إعلان عمان بصورته النهائية بعد إدراج التوصيات والتحديات، إضافة إلى الملاحظات التي أبدتها المشاركون، إلى جميع المشاركين وذلك للموافقة عليه تمهيدا لنشره (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم ١٨ — إعلان عمان).

#### (٢) النقاش الختامي حول إعلان عمان:

- الميسر: معالي السيدة سهير العلي، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن.
- المقرر: محمد الخصاونة، مدير السياسات العامة والدراسات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن.
- محمد القريوتي، مدير المتابعة والتقييم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن.

شكرت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، معالي السيدة سهير العلي، المشاركين في الورشة وأكدت على أهمية تبادل الخبرات حول إشراك المواطنين في عملية وضع السياسات عامة وتطوير السياسات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية وخلق بيئة مواتية لتحقيق هذه الأهداف، كما أشارت إلى أن الورشة وفرت فرصة نادرة للمشاركين لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في دولهم والتأكيد على دور المجتمعات المدنية في عملية التنمية إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع على جميع الجوانب.

## المحور (٧) تقييم الورشة والختام:

### ١) كلمة ختامية باسم المشاركين: سامية عباس كغوش

شكرت السيدة سامية بن عباس كغوش من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر والمحاضرة في جامعة قسنطينة بالجزائر القائمين على تنظيم الورشة نيابة عن المشاركين. كما قدمت شكر المشاركين للأردن على تنظيم ورشة العمل واستضافتها وتمنت استمرار العمل نحو مشاركة أكبر للمجتمعات المحلية في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وإنشاء الشبكة العربية للشراكة المجتمعية.

### ٢) كلمة ختامية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: د. عادل خان

شكر د. عادل خان المشاركين على حضورهم وتفاعلهم خلال أعمال الورشة، كما قدم الشكر الجزيل للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن وللأردن على حسن الضيافة والتنظيم.

### ٣) كلمة ختامية للمجلس الوطني لشؤون الأسرة: د. جميل الصمادي

شكر د. جميل الصمادي، أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المشاركين في الورشة وأكد على ضرورة تطوير الإطار التشريعي بما يسهل ويساعد على تسجيل المؤسسات وتنظيم عملها لخدمة أهدافها بما يرسخ المشاركة المجتمعية. وأشار إلى أن التوصيات دعت إلى ضرورة تفعيل الأطر المناسبة لرفع القدرات الفنية والمالية لمؤسسات المجتمع المدني والعمل على تعزيز مبادرة المجتمع المدني لطرح القضايا ذات الأولوية ودعوة الحكومات والقطاع الخاص لمناقشتها، إضافة إلى العمل على إيجاد آليات تشبيك وتنسيق فيما بين مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والدعوة إلى تبادل الخبرات على المستوى العربي واعتماد معايير الشفافية المالية والإدارية.

كما شكر شركاء المجلس في تنظيم الورشة — وزارة التخطيط التعاون الدولي، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن — والمشاركين من الدول العربية على تعاونهم وعملهم المخلص الذي أدى إلى نجاح هذه الورشة.

### ٤) كلمة ختامية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: نجاة كارابورني

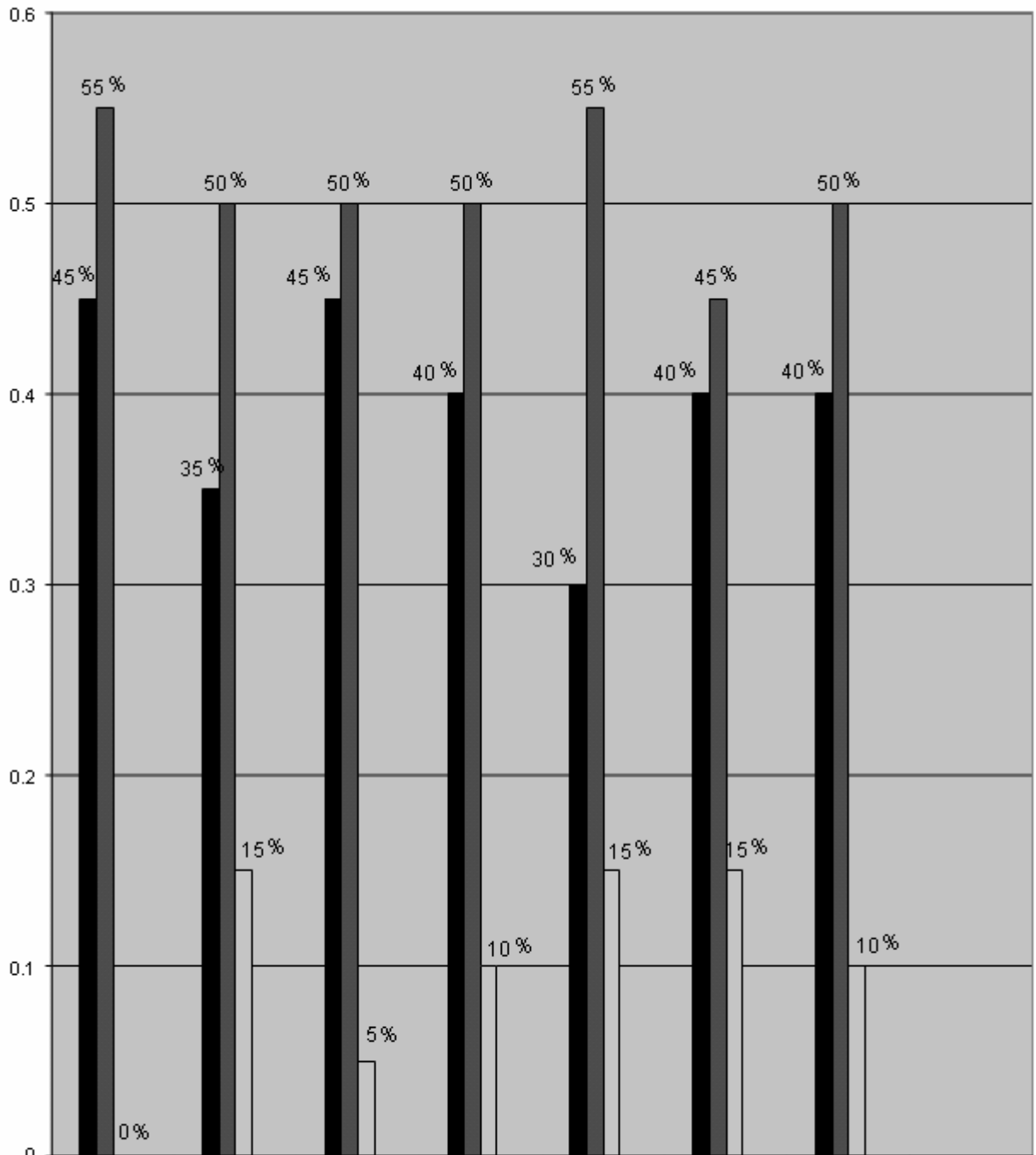
شكرت السيدة نجاة كارابورني المشاركين على مساهمتهم الفاعلة في الورشة ومدخلاتهم التي أثرت الورشة وساعدت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وقالت إن هذا الاجتماع الأول على هذا المستوى فتح أبواباً جديدة لشراكات فيما بين مختلف الأطراف المحلية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، مبنية على تحقيق النتائج التي تحسن نوعية الحياة للمواطنين في المنطقة العربية. كما شددت على أن بناء القدرات هو المفتاح لنجاح جهود تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

## الباب الثالث: تقييم الورشة

من أجل تقييم ورشة عمل عمان وتعميق أثرها ونوعية المبادرات المستقبلية، طُلب من المشاركين تعبئة نموذج تقييم اشتمل على استبيان. ولدى مراجعة نماذج التقييم، برزت النتائج التالية:

- **الانطباع الشامل عن الورشة:** أعرب جميع المشاركين عن رضاهم التام عن الورشة، حيث ارتأى ٤٥% منهم أن الورشة "ممتازة" فيما ارتأى ٥٥% منهم أنها "جيدة جداً".
- **نوعية ووضوح وثائق التدريب:** أعرب المشاركون عن رضاهم تجاه نوعية ووضوح وثائق التدريب المستخدمة في ورشة العمل. وقد ارتأى ٣٥% من المشاركين أن هذا الجانب "ممتاز" فيما ارتأى ٥٠% أنه "جيد جداً".
- **وضوح أهداف ورشة العمل:** اعتبر ٤٥% من المشاركين أن أهداف الورشة كانت واضحة بصورة "ممتازة"، في حين اعتبر ٥٠% منهم أنها كانت واضحة بصورة "جيدة جداً". إلا أن ٥% من المشاركين فقط اعتبروا الأهداف واضحة بصورة "مقبولة".
- **مدى ما تم تحقيقه من الأهداف المرسومة لورشة العمل:** اعتبر ٤٠% من المشاركين هذا الجانب على أنه "ممتاز"، في حين اعتبره ٥٠% على أنه "جيد جداً" وارتأى ١٠% أنه "مقبول".
- **النوعية الإجمالية للنشاط:** أعرب غالبية المشاركين عن رضاهم الكبير عن النوعية الإجمالية لفعاليات ورشة العمل، حيث اعتبر ٤٠% من المشاركين أن النوعية الإجمالية للفعاليات كانت "ممتازة" في حين اعتبر ٥٠% منهم أنها "جيدة جداً".

## نتائج تقييم المشاركين لورششة العمل



QUESTION	0	0	0	0	0	0	0
%Excellent	45%	35%	45%	40%	30%	40%	40%
%Very Good	55%	50%	50%	50%	55%	45%	50%
%Satisfactory	0%	15%	5%	10%	15%	15%	10%
%Unsatisfactory	0	0	0	0	0	0	0
%Poor	0	0	0	0	0	0	0

## الملاحظات والتوصيات:

- أعرب المشاركون عن رضاهم تجاه تمكنهم من تبادل الخبرات ومن مناقشة المآزق والتحديات وتحديدها وتحصنها، وكذلك الفرص فيما يتعلق بالمشاركة المدنية في المنطقة العربية.
- امتدح المشاركون في تعليقاتهم بشكل خاص حافظة الأدوات التدريبية (Tool Kit) الخاصة بالمشاركة المدنية.
- وجد المشاركون أن ورشة العمل لها صلة وثيقة بعملهم، كما وجدوا أنها جاءت في الوقت المناسب لمعالجة العديد من القضايا التي تواجههم أثناء أدائهم لواجباتهم.
- أعرب المشاركون عن رغبتهم في تخصيص متسع وافر من الوقت لجلسة مناقشة "الإعلان"، خاصة أثناء تلقي الملاحظات والاقتراحات من جمهور الحاضرين.
- طالب المشاركون الدول المضيفة بتعبئة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمثل هذه الورش والمبادرات التي تحاول بشكل مباشر معالجة بعض مصادر القلق لديهم.
- ارتأى المشاركون أن جميع البلدان لا تتمتع بنفس مستوى المشاركة المدنية، حيث أن بعض البلدان في المنطقة العربية متقدمة على غيرها فيما يتعلق بهذا الجانب. ولهذا، فمن المهم تنظيم ورش عمل شبه إقليمية لمعالجة احتياجات وظروف محددة خاصة بكل بلد.
- أكد المشاركون على أهمية تنظيم مثل هذه الورش التدريبية في جميع الأقطار العربية بحيث تأخذ هذه الورش في الاعتبار سلسلة أوسع من الموضوعات والقضايا التي تحتاج إلى موافقة مسبقة من جانب جميع المشاركين.

## متابعة ورشة العمل:

خلال الأسابيع التي تلت الانتهاء من ورشة العمل، بعث العديد من المشاركين رسائل تقدير أعربوا فيها عن رغبتهم في تنظيم نشاطات متابعة مختلفة:

- في رسالة بعثها إلى السيدة نجاة كارابورني، كبيرة المستشارين الإقليميين لدى شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ٢٠٠٧، أعرب وزير التخطيط الفلسطيني، معالي الدكتور سمير أو عيشة، عن امتنانه ورضاه التام عن ورشة عمل عمان وطلب رسمياً أن تقوم دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم ورشة عمل مماثلة تستهدف بناء قدرات موظفي الحكومة وكوادر منظمات المجتمع المدني في السلطة الوطنية الفلسطينية.
- وصف السيد عبد الله ولد محمد عبد الفتاح، منسق صندوق دعم المنظمات غير الحكومية في موريتانيا، في كتاب بعث به بتاريخ ١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٧، ورشة عمل عمان بأنها "نجاح باهر". ونقل في رسالته هذه طلب معالي السيد محمد محمود ولد إبراهيم خليل، الوزير الموريتاني المسؤول عن العلاقات مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، من الدائرة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / موريتانيا، دعم مبادراته لقيادة واستضافة وتنظيم ورشة عمل إقليمية عربية لبناء القدرات كي يتم إطلاق الشبكة الإقليمية العربية لمشاركة المواطنين، وفقاً لما ورد في إعلان عمان الذي تم تبنته ورشة العمل.

وقد تلقت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كتب تقدير أخرى من عدد من المشاركين من الجزائر، العراق، الكويت، المغرب، تونس ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا).



أعتبر أن (ورشة عمل عمان) تشكل نواة للتبادلات والحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية العربية. إن إقامة شبكة تضم المنظمات غير الحكومية العربية ستبقى، في رأيي، الهدف الأسمى الذي يتعين علينا جميعاً العمل لإخراجه إلى حيز الواقع كي نجعل من المجتمع المدني العربي شريكاً حقيقياً في النمو الاقتصادي.

عبد الله ولد عبد الفتاح، موريتانيا

لقد جعلت (ورشة عمل عمان) بالإمكان قياس حرارة تنظيم المجتمع المدني في المنطقة. كما أنها سمحت أيضاً برؤية القصور الذي تعاني منه الحوكمة في هذه البلدان بحيث يمكن القيام بخطوات أكثر تركيزاً في المستقبل.

سامية بن عباس/ الجزائر

## الملحق (١)

### برنامج ورشة العمل

ورشة العمل العربية الإقليمية حول "فرص وتحديات ادماج المجتمع المدني في السياسات الاقتصادية والاجتماعية"

الثلاثاء، ١٣ آذار (مارس) ٢٠٠٧	
تسجيل المشاركين	٩:٣٠-٨:٣٠
الجلسة الافتتاحية	١٠:٠٠-٩:٣٠
الرئيس: د. جميل الصمادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن مقرر الاجتماع: السيدة نجاة كارابورني، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية السيد محمد القريوتي، المجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• كلمة ترحيب: د. جميل الصمادي، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن</li> <li>• كلمة الشركة الراعية: الأنسة ليوني متي، سرايا القابضة</li> <li>• بيان افتتاحي: د. محمد عادل خان، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية</li> <li>• بيان افتتاحي: السيد لوك ستيفنز، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — الأردن</li> <li>• خطاب افتتاحي: معالي السيدة سهير العلي، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن</li> </ul>	
إنشاء الشبكات / استراحة	١٠:٣٠-١٠:٠٠
المحور ١: الأهداف الإنمائية للألفية، القضايا الاجتماعية-الاقتصادية وعمليات رسم السياسات الميسر: السيد محمد الخصاونة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن المقرر: السيدة رانية طرزي: المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن الجلسة الأولى المنعقدة بكامل الأعضاء	١٢:٤٥-١٠:٣٠
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ادماج المجتمع المدني في السياسات العامة: الفرص والتحديات: د. محمد عادل خان، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية</li> <li>• مناقشات: أسئلة وإجابات</li> <li>• إصلاحات أجهزة الحكم من أجل إحراز الأهداف الإنمائية للألفية — ما هي الإصلاحات اللازمة للمنطقة العربية: السيدة زينا على احمد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية</li> <li>• نظرة عامة على تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأردن: السيد محمد الخصاونة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسيدة رانية طرزي: المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن</li> </ul>	
مناقشات: أسئلة وإجابات	
المحور ٢: الأهداف الإنمائية للألفية شبه الإقليمية، استراتيجيات وقضايا التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الميسر: د. محمد عادل خان، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
تشكيل ٣ مجموعات عمل - (١) شمال إفريقيا، (٢) الدول النفطية/الخليج العربي وليبيا، و(٣) باقي الدول العربية تتناقش كل مجموعة نفس الموضوع (سيتم تقديم إرشادات للمناقشات لكل مجموعة وفي نهاية المناقشات، تقوم كل مجموعة بعرض النتائج التي توصلت إليها في جلسة تعقد بكامل الأعضاء)	١٣:٠٠-١٢:٤٥
استراحة الغداء	١٤:٣٠-١٣:٠٠
مناقشات مجموعات العمل الثلاث الميسرون: تعين كل مجموعة ميسرا ومقررا لها	١٦:٠٠-١٤:٣٠
استراحة قهوة	١٦:٣٠-١٦:٠٠
الجلسة الثانية المنعقدة بكامل الأعضاء: تقارير مجموعات العمل الثلاث الميسر: د. إبراهيم محرم، برنامج شروق — مصر	١٧:١٥-١٦:٣٠

المقرر: السيدة نجاة كارابورني، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
تلخيص وقائع اليوم الأول	١٧:٣٠-١٧:١٥
حفلة عشاء تستضيفه شركة سرايا القابضة	١٩:٣٠
الأربعاء ١٤ آذار ٢٠٠٧	
المحور ٣: ممارسات وابتكارات المشاركة المدنية	١٣:٠٠-٩:٠٠
الجلسة الثالثة المنعقدة بكامل الأعضاء (الفترة الأولى) الميسر: السيد د. باقر النجار، أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين — البحرين. المقرر: السيدة أماني تفاحة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن. ● دور منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسة الاجتماعية في مراحلها الأولية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: السيدة بيان طبارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عرض من قبل المشاركين (الحكومات و/ أو منظمات المجتمع المدني) لخبراتهم والدروس التي تعلموها ● مفهوم التنمية المحلية ضمن منظومة المجتمعات المدنية: المهندس خالد الطراونة، مدير دائرة التنمية المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي — الأردن ● منظمات المجتمع المدني في العراق: الفرص والتحديات وبرامج العمل: هناء أدور، السكرتيرة العامة لجمعية الأمل /عضو لجنة تنسيق شبكة النساء العراقيات — العراق ● دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية للألفية: السيدة رمزية الإيراني، رئيسة مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني — اليمن مناقشات: أسئلة وإجابات ● نموذج من مؤسسات المجتمع المدني — المجلس الوطني لشؤون الأسرة: السيدة لارا حسين، نائب الأمين العام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة — الأردن ● المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر — من ترقية الحوار الاجتماعي والاقتصادي إلى تقويما ت عقلانية حسب معايير دولية: د. سامية بن عباس كغوش، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي / أستاذة بجامعة قسنطينة / مديرة مخبر بحث في الهندسة المعمارية والتعمير — الجزائر مناقشات: أسئلة وإجابات	١٠:٣٠-٩:٠٠
استراحة قهوة	١١:٣٠-١٠:٠٠
الجلسة الثالثة المنعقدة بكامل الأعضاء (الفترة الثانية) الميسر: د. سارة الدويسان: وكيل وزارة التخطيط سابقا — الكويت المقرر: السيد علي ميرزا، مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — ليبيا ● المجتمع المدني في موريتانيا: السيد عبد الله و لد محمد عبد الفتاح، مستشار المفوض المكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج ● المجتمع المدني في ليبيا: د. فطيما يوسف وفا، رئيسة مكتب التعاون الفني بوزارة التخطيط — ليبيا ● الشراكة في السياسات العمومية بالمغرب: السيدة كوثر علوي المدغري، رئيسة مرصد المناصب العمومية، وزارة تحديث القطاعات العامة — المغرب ● الدروس المستفادة من تجربة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث: د. سكينه بوراوي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث — تونس ● التنمية المحلية بالمشاركة — تجربة برنامج شروق: د. إبراهيم محرم، مدير مشروع وطني، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — مصر متحدثون متطوعون: ○ السيد رغد على عبد الرسول: مدير عام مركز الاستشارات والإدارة، وزارة التخطيط — العراق ○ السيدة ماليكا بن ماهي: رئيسية الجمعية المغربية للمرأة الريفية — المغرب	١٣:٠٠-١١:٠٠

<p>٥٠. محمد غودية: مدير عام إدارة التطوير البشري، وزارة التخطيط – فلسطين  ٥١. السيد مصطفى ناصر الدين: المدير التنفيذي، مؤسسة طلال أبو غزالة – الأردن  ٥٢. السيدة آمال سعيد سالم: نائب رئيس منظمة بندر جديد – جيبوتي  ٥٣. وائل الإمام: الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة / عميد المعهد العالي للدراسات السكانية – سوريا</p> <p>مناقشات: أسئلة وأجوبة</p>	
استراحة الغداء	١٤:٣٠ - ١٣:٠٠
<p>المحور (٤): وجهات نظر الجهات المعنية حول المشاركة المدنية  جلسات موازية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● جلسة لممثلي الحكومات: الفرص والمخاطر والخيارات المتعلقة بإشراك المجتمعات المدنية في إقرار السياسات الاجتماعية الاقتصادية</li> <li>● جلسة لممثلي منظمات المجتمع المدني: طريقة المشاركة الفعالة في السياسات الاجتماعية الاقتصادية</li> </ul> <p>الميسرون: د. محمد عادل خان عن الحكومات، السيدة نجاة كارابورني عن منظمات المجتمع المدني  سيتم اختيار مقرر ومسهّل واحد لكل جلسة من قبل مجموعة المشاركين</p>	١٨:٠٠ - ١٤:٣٠ ١٦:٠٠ - ١٤:٣٠
استراحة قهوة	١٦:٣٠ - ١٦:٠٠
<p>الجلسة الرابعة المنعقدة بكامل الأعضاء  الميسر: د. إبراهيم محرم، برنامج شروق – مصر  المقرر: السيد حكم مطالفة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تقرير مجموعة الحكومات</li> <li>● تقرير مجموعة منظمات المجتمع المدني</li> <li>● مناقشات عامة</li> </ul> <p>الجلسة الخامسة المنعقدة بكامل الأعضاء  مناقشات واتفاقات بالإجماع مفتوحة حول الطاولة المستديرة منصبة حول القضايا والاستراتيجيات والعمليات</p>	١٧:٠٠ - ١٦:٣٠ ١٨:٠٠ - ١٧:٠٠
حفل عشاء يستضيفه المجلس الوطني لشؤون الأسرة ودائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٩:٣٠
الخميس، ١٥ آذار (مارس) ٢٠٠٧	
المحور (٥): بناء القدرات	١٠:٣٠ - ٩:٠٠
<p>الجلسة السادسة المنعقدة بكامل الأعضاء  الميسر: السيدة سامية بن عباس كغوش، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – الجزائر.  المقرر: د. وائل الإمام، الهيئة الوطنية لشؤون الأسرة – سوريا</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● فرص وتحديات المشاركة المدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية: السيدة نجاة كارابورني، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية</li> </ul> <p>مناقشات: أسئلة وأجوبة</p>	٩:٤٥ - ٩:٠٠ ١٠:٣٠ - ٩:٤٥
استراحة القهوة	١١:٠٠ - ١٠:٣٠
<p>المحور (٦): المتابعة والخطط المستقبلية – إعلان عمان والشبكة العربية للشراكة المجتمعية:  الجلسة السابعة المنعقدة بكامل الأعضاء (الفترة الأولى): إقرار التحديات والتوصيات:</p> <p>الميسر: السيد محمد القريوتي، مدير المتابعة والتقييم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة – الأردن  المقرر: السيد محمد الخصاونة، مدير السياسات العامة والدراسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الأردن</p>	١٦:٠٠ - ١١:٠٠
استراحة الغداء	١٥:٠٠ - ١٣:٠٠

<p>الجلسة السابعة المنعقدة بكامل الأعضاء (الفترة الثانية):  الميسر: معالي السيدة سهير العلي، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي – الأردن  المقرّر: السيد محمد الخصاونة، مدير السياسات العامة والدراسات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الأردن</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• المناقشات النهائية حول إعلان عمان</li> <li>• اعتماد إعلان عمان</li> </ul>	<p>١٦:٠٠-١٥:٠٠</p>
<p>المحور (٧): تقييم ورشة العمل والجلسة الختامية  تقييم ورشة العمل  الجلسة الختامية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ملاحظات ختامية من قبل المشاركين</li> <li>• ملاحظات ختامية من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة</li> <li>• ملاحظات ختامية من قبل دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: د. محمد عادل خان</li> <li>• ملاحظات ختامية من قبل دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: السيدة</li> </ul>	<p>١٧:٠٠-١٦:٠٠  ١٦:٣٠-١٦:٠٠  ١٧:٠٠-١٦:٣٠</p>

الملحق (٢)  
قائمة المشاركين

الرقم	اسم المشارك	الدولة	نوع المؤسسة	المسمى الوظيفي	العنوان
١	السيدة سامية بن عباس كغوش	الجزائر	منظمة مجتمع مدني	عضو مكتب الاستشارات الوطنية والاجتماعية	تلفون ٦١٦٥٧٥ (٢١٣)+ فاكس ٦٢٠٩٠٧ (٢١٣)+ بريد إلكتروني <a href="mailto:benabbas_dz@yahoo.fr">benabbas_dz@yahoo.fr</a>
٢	د. باقر سلمان النجار	البحرين	أكاديمي	أستاذ علم اجتماع وعضو مجلس الشورى	تلفون ٣٩٤٠٢٠٦٨ (٩٧٣)+ فاكس ١٧٦٨١٨٥٣ (٩٧٣)+ بريد إلكتروني <a href="mailto:drbaqer@gmail.com">drbaqer@gmail.com</a>
٣	السيد عدن علي محمدي	جيبوتي	حكومة	مدير التعاون الدولي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي	تلفون ٢٥٣ ٨٥٤٤٠٧ / ٢٥٣ ٣٥٨٤٣٢ فاكس ٢٥٣ ٣٥ ٣٨ ٤٠ بريد إلكتروني <a href="mailto:moukulla@yahoo.com">moukulla@yahoo.com</a>
٤	السيدة أمل سعيد سالم	جيبوتي	منظمة مجتمع مدني	نائب الرئيس مؤسسة بندر الجديد	تلفون ٢٥٣ ٣٥ ٧٥ ٦٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:benderdjedid@intnet.d">benderdjedid@intnet.d</a>
٥	السيد عادل محمد فريد على قورة	مصر	منظمة مجتمع مدني	عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان	تلفون ٢٠٢ ٥٧ ٤٥ ٣٣٣/٥٧٩٥٣٨٢ فاكس ٢٠٢ ٥٧٤ ٧٤٩٧ بريد إلكتروني <a href="mailto:nchr@nchr.org.eg">nchr@nchr.org.eg</a>
٦	د. إبراهيم محرم	مصر	منظمة مجتمع مدني	مدير المشروع الوطني، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تلفون ٢٠٢ ٣٣٧٧٢٩٣ فاكس ٢٠٢ ٣٣٧٧٢٦٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:ghdrs_2006@yahoo.com">ghdrs_2006@yahoo.com</a>
٧	السيدة رغد عبد الرسول	العراق	حكومة	المدير العام بالوكالة - المركز الوطني للاستشارات والإدارة / وزارة التخطيط	تلفون ٧٩٠ ١٧ ٣٠٥٧٨ فاكس ٠٧٩٠٧١٨٨٤٨٣ بريد إلكتروني <a href="mailto:nccmd@yahoo.com">nccmd@yahoo.com</a>
٨	السيدة هناء ادوار بوثة	العراق	منظمة مجتمع مدني	الأمين العام/ منظمة عراقي الأمل	تلفون ٧٩٠١٩١٩٢٨٦ بريد إلكتروني <a href="mailto:hanaa.e@iraqi-alamal.org">hanaa.e@iraqi-alamal.org</a>
٩	السيد علاء الدين خادم الراضي	العراق	حكومة	مدير الأنظمة المعلوماتية مركز المشاريع الخاصة	تلفون ٧٩ ٦٣٤ ٧٦٠٠ فاكس (٢٠٢) (١) بريد إلكتروني <a href="mailto:9250.alradhi2000@yahoo.com">9250.alradhi2000@yahoo.com</a>
١٠	السيدة نضال ناجي	العراق	منظمة مجتمع مدني	عضو في مجلس سيدات الأعمال العربيات	تلفون ٧٩ ٦٦٢٧٨٢٧ بريد إلكتروني <a href="mailto:nidahal_naji@hotmail.com">nidahal_naji@hotmail.com</a>

١١	السيدة سارة احمد الدويسان	الكويت	حكومة	الأمين العام السابق لوزارة التخطيط	تلفون ٩٧٧٧٢٣٢ (٩٦٥) فاكس ١٠٠٤ ٥٣٩ (٩٦٥) بريد <a href="mailto:s'alduwaisan@hotmail.com">s'alduwaisan@hotmail.com</a> إلكتروني
١٢	السيدة منى خلف الدعاس	الكويت	حكومة	وزارة التخطيط الكويت	تلفون ٧٠٥٨ ٢٤٣ ٩٦٥ فاكس ٧٠٥٨ ٢٤٣ ٩٦٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:aldaas-m@hotmail.com">aldaas-m@hotmail.com</a>
١٣	السيد خالد على الخميس	الكويت	حكومة	وكيل وزارة وزارة التخطيط في الكويت	تلفون ١٠٢٣ ٢٤٢ ٩٦٥ فاكس ١٨١٢ ٢٤٢ ٩٦٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:khlaedkh@mop.gov.kw">khlaedkh@mop.gov.kw</a>
١٤	السيد بدر الرفاعي	الكويت	حكومة	مدير مكتب الأمين العام وزارة التخطيط الكويت	تلفون ٣٩٨ ٣٠٣ ٩٦٥٢٤٣ فاكس ٥٩ ٢٤٥٢٣٥٩ ٩٦٥ بريد <a href="mailto:baderrefai123@hotmail.com">baderrefai123@hotmail.com</a> إلكتروني
١٥	السيد حسن ميرزا	الكويت	حكومة	مدير وحدة المتابعة /وزارة التخطيط /الكويت	تلفون ٩٦٦٢٤٢٦ /٢٤٢٦٦٩٠ ٩٦٥ فاكس ٣٢١٦ ٤٠٣٢١٦ ٩٦٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:hmerza2@yahoo.com">hmerza2@yahoo.com</a>
١٦	السيد وليد فخر الدين	لبنان	منظمة مجتمع مدني	الحملة المدنية للإغاثة / ساعدوا لبنان	تلفون ٤٢٥٥٦٦ /٤٢٤٤٩٩ ١ ٩٦٥١ فاكس ٤٢٤٤٩٩ ١ ٩٦١ بريد <a href="mailto:w.fakherddine@aidlebanon.org">w.fakherddine@aidlebanon.org</a> إلكتروني
١٧	د. فطيمة وفا	ليبيا	حكومة	رئيسة قسم التعاون الفني وزارة التخطيط	تلفون ٣٣٣٢٤٩٦ ٢١ ٢١٨ فاكس ١١٨٣٢ ٩١٢ ٢١٨ بريد إلكتروني <a href="mailto:fywafa@planning.gov.ly">fywafa@planning.gov.ly</a>
١٨	السيد على خضر ميرزا	ليبيا	مؤسسة الأمم المتحدة	رئيس المستشارين الفنيين / ليبيا	تلفون ١٠٠٥ ٢١٢ ٢١٨٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:ali-merza@undp.org">ali-merza@undp.org</a>
١٩	السيد عبد الله ولد محمد عبد الفتاح	موريتانيا	حكومة	مستشار المفوض /مفوضين حقوق الإنسان	تلفون ٢٢٢٦٤٤٦٩٢٧ فاكس ٩٦٠ ٢٩٠٢٢٢٥ بريد <a href="mailto:abdallah fatah@yahoo.fr">abdallah fatah@yahoo.fr</a> إلكتروني
٢٠	السيدة ماي هايدي	موريتانيا	منظمة مجتمع مدني	رئيس المؤسسة الوطنية لمساندة المبادرات النسائية وحماية الطفل والبيئة موريتانيا	تلفون ٦٣١٤٥٩٩ ٢٢٢ بريد إلكتروني <a href="mailto:anaif_pie@yahoo.fr">anaif_pie@yahoo.fr</a>
٢١	السيدة كلارا ماريا موليراجي	موريتانيا	منظمة الأمم المتحدة	مسؤولة برنامج تمويل المشاريع الصغيرة، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في	تلفون ٢٤٠٩ ٢٥ or ١٧٦٢ ٢٢٢ فاكس ٢٦١٦ ٥٢٥ ٢٢٢ بريد إلكتروني <a href="mailto:clara.molera@undp.org">clara.molera@undp.org</a>

	موريتانيا				
٢٢	السيدة كوثر علوي المدغري	المغرب	حكومة	رئيسة مركز التشغيل والعام وزارة تحديث القطاع العام الرباط /المغرب	تلفون +٢١٢ ٣٧ ٦٧ ٩٨ ٤٥ فاكس +٢١٢ ٣٧ ٧٧ ٣٠ ٩٧ بريد إلكتروني <a href="mailto:alaoui@mmsp.gov.ma">alaoui@mmsp.gov.ma</a>
٢٣	السيدة ماليكا بن ماهي	المغرب	منظمة مجتمع مدني	رئيسة المؤسسة المغربية لتنمية النساء القرويات الرباط /المغرب	تلفون +٢١٢ ٣٧ ٦٠ ٦٣ ٩٢ فاكس +٢١٢ ٣٧ ٦٠ ٦٣ ٩٢ بريد إلكتروني <a href="mailto:ampfr@hotmail.com">ampfr@hotmail.com</a>
٢٤	د. محمد غودية	فلسطين	حكومة	المدير العام للمديرية العامة للتنمية البشرية وزارة التخطيط حرام الله /فلسطين	تلفون +٩٧٠ ٥٩٢٤٩٩٨٥ فاكس + ٩٧٠ ٢٢٩٧٣٠١٢ بريد إلكتروني <a href="mailto:mghadia@mop.gov.ps">mghadia@mop.gov.ps</a>
٢٥	السيدة نورا ناصر المريخي	قطر	حكومة	رئيسة قسم المتابعة الأخصائي /المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	تلفون +٩٧٤ ٥٣٢٢٦٠٢ فاكس ٩٧٤ ٤٦٧٤٤٠٦ بريد إلكتروني <a href="mailto:nalmerekhi@scfa.gov.qa">nalmerekhi@scfa.gov.qa</a>
٢٦	السيد عبد العزيز الساحين	السعودية	حكومة	وزارة الشؤون الاجتماعية الرياض المملكة العربية السعودية	
٢٧	السيد موسوة الوشان	السعودية	حكومة	وزارة الشؤون الاجتماعية الرياض المملكة العربية السعودية	
٢٨	د. وائل الأمام	سوريا	منظمة مجتمع مدني	عميد المؤسسة العليا للدراسات الديمغرافية /دمشق سوريا	+٩٦٣ ٩٣ ٧٢٩٠٩٥ / +٩٦٣ ٩٣٧٢٩٠٩٩ تلفون فاكس +٩٦٣ ١١ ٣٣ ٤٣٦٧٨ بريد إلكتروني <a href="mailto:wimam@scs-net.org">wimam@scs-net.org</a>
٢٩	السيد عبد الكريم شيدا	تونس	منظمة مجتمع مدني	رئيس مؤسسة الكف للتنمية الإقليمية تونس	تلفون +٢١٩ ٧٨ ٢٠٠ ٠٦٦ بريد إلكتروني <a href="mailto:acchda@fastmail.fm">acchda@fastmail.fm</a>
٣٠	السيدة رمزية الأرياني	اليمن	منظمة مجتمع مدني	رئيسة الاتحاد العام للمرأة العربية واتحاد النساء	تلفون +٩٦٧ ١٤٨٠٤٨٩ /١٤٨٠٤٦١ فاكس ٩٦٧ ١٤٨٠٤٩٠ بريد إلكتروني <a href="mailto:raleyani@yahoo.com">raleyani@yahoo.com</a>
٣١	السيدة نجود الرادمي	اليمن	منظمة مجتمع مدني	اتحاد نساء اليمن	<a href="mailto:C/o_Raleyani@yahoo.com">C/o Raleyani@yahoo.com</a>
٣٢	الآنسة دينا عساف	اليمن	منظمة الأمم المتحدة	برنامج الأمم المتحدة الإئمائي / نائب الممثل المقيم /صنعاء جمهورية اليمن	تلفون + ٩٦٧ ٧١ ٢٢٢٢٢٠١ بريد إلكتروني <a href="mailto:dena.assaf@undp.ogr">dena.assaf@undp.ogr</a>



٣٣	د. العنود محمد الاهاريكة	الكويت	منظمة مجتمع مدني	المستشار السياسي للشرق الأوسط الكويت / المجلس الاستشاري / عضو معهد الشرق الأوسط	تلفون +٩٦٥ ٩٦٧٢ ٧٨٩ فاكس +٩٦٥ ٣٩٠ ٤١٥٩
٣٤	السيد ياسر عبد الله مبارك	اليمن	منظمة مجتمع مدني	جمهورية اليمن / مكتب صنعا	تلفون +٩٦٧ ١ ٤٤٤ ٥٦٨/٩ بريد <a href="mailto:ymubarak@oxfam.org.uk">ymubarak@oxfam.org.uk</a> إلكتروني
٣٥	هدى مبارك	اليمن	منظمة غير حكومية عالمية	اكسفورد/ اليمن	بريد <a href="mailto:maladyasser@yahoo.com">maladyasser@yahoo.com</a> إلكتروني
٣٦	معالي السيدة سهير العلي	الأردن	حكومة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية/ عمان الأردن	تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٥٦٢٨٢٤ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٢٢٤٧ بريد إلكتروني <a href="mailto:salali@mop.gov.jo">salali@mop.gov.jo</a>
٣٧	السيد محمد الخصاونة	الأردن	حكومة	رئيس الشعبة الاجتماعية وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٤ ٤٤٦٦ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٥٨٢٢٣١ بريد <a href="mailto:mohammad.k@mop.gov.jo">mohammad.k@mop.gov.jo</a> إلكتروني بريد إلكتروني <a href="mailto:mohdkhas@gmail.com">mohdkhas@gmail.com</a>
٣٨	المهندس خالد الطراونة	الأردن	حكومة	مدير التنمية المحلية /وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تلفون (٩٦٢ ٦ ٤٦٤٤٤٦٦) فاكس + ٩٦٢٦ ٤٦٢٩٠٤٥/٤٦٤٥٨٦١ بريد إلكتروني <a href="mailto:khaled.t@mop.gov.jo">khaled.t@mop.gov.jo</a>
٣٩	مها أحمد الطراونة	الأردن	حكومة	منسق/ برنامج الفقر /وزارة التخطيط والتعاون الدولي	
٤٠	فداء فالح غرايبة	الأردن	حكومة	مديرة مكتب الوزير/ وزارة التخطيط	تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٦٣٧٥ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٢٢٤٧ بريد إلكتروني <a href="mailto:feda.g@mop.gov.jo">feda.g@mop.gov.jo</a>
٤١	الأنسة ربا عطا الله	الأردن	حكومة	أخصائية الفقر والبطالة /مديرية السياسات والدراسات وزارة التخطيط	تلفون + (٩٦٢ ٦) ٤٦٤٤٤٦٦ فاكس + (٩٦٢ ٦) ٤٦٥٨٢٣١ بريد إلكتروني <a href="mailto:rub.a@mop.gov.jo">rub.a@mop.gov.jo</a>
٤٢	السيد جمال العسل	الأردن	حكومة	مدير قسم السياسات والدراسات وزارة التخطيط	تلفون + (٩٦٢ ٦) ٤٦٢٨٦٨٨ فاكس + (٩٦٢ ٦) ٤٦٥٨٢٣١ بريد إلكتروني <a href="mailto:jamal.a@mop.gov.jo">jamal.a@mop.gov.jo</a>
٤٣	السيد احمد الشطناوي	الأردن	حكومة- سلطات محلية	مساعد المحافظ للشؤون الإئتمانية محافظة الزرقاء	تلفون ٧٧٧٣٩١٨٧٦
٤٤	كريمة الظابط	الأردن	حكومة - سلطات محلية	مديرة مكتب تنمية المجتمع المحلي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ Ext. ١٢٥ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:ismadi@ncfa.org.jo">ismadi@ncfa.org.jo</a>
٤٥	د. جميل الصمادي	الأردن	منظمات غير حكومية	الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة	تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١

بريد إلكتروني <a href="mailto:jsmadi@ncfa.org.jo">jsmadi@ncfa.org.jo</a>					
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:lara.h@ncfa.org.jo">lara.h@ncfa.org.jo</a>	نائب الأمين العام / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	السيدة لارا حسين	٤٦
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:m.garyouti@ncfa.org.jo">m.garyouti@ncfa.org.jo</a>	مدير وحدة المتابعة والتقييم / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	السيد محمد القريوتي	٤٧
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:yara@ncfa.org.jo">yara@ncfa.org.jo</a>	مديرة وحدة الإعلام / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	السيدة يارا الشريف	٤٨
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:ohoubata@ncfa.org.jo">ohoubata@ncfa.org.jo</a>	منسق التمويل والتشبيك في المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	السيدة عهد باطا	٤٩
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد الإلكتروني <a href="mailto:khadijeh.a@ncfa.org.jo">khadijeh.a@ncfa.org.jo</a>	منسق وحدة الاتصال و الإعلام / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	الآنسة خديجة علاوين	٥٠
تلفون +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٤٩٠ فاكس +٩٦٢ ٦ ٤٦٢ ٣٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:amani.t@ncfa.org.jo">amani.t@ncfa.org.jo</a>	منسق وحدة الطفولة / لمجلس الوطني لشؤون الأسرة	منظمات غير حكومية	الأردن	السيدة أماني تقاحة	٥١
تلفون +٩٦٢ ٦ ٥٥٦٠٧٤١ فاكس +٩٦٢ ٦ ٥٥١٩٢١٠ بريد إلكتروني <a href="mailto:sameera@johud.org.jo">sameera@johud.org.jo</a>	الأمانة العامة / باحث أخصائي المجلس الأعلى للسكان	منظمات غير حكومية	الأردن	الآنسة سميرة عبد الله	٥٢
تلفون ٠٧٧٧٥١٦٤٤٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:sawsan.aburous@jrf.org.jo">sawsan.aburous@jrf.org.jo</a>	منسق تعبئة المجتمع	منظمات غير حكومية	الأردن	سوسن أبو الروس	٥٣
تلفون +٧٩٠ ١ ١٨٢١١٤ <a href="mailto:mohammeddoo@yahoo.com">mohammeddoo@yahoo.com</a> بريد إلكتروني	معهد الدفاع عن حقوق الإنسان	منظمات مجتمع مدني	الأردن	السيد محمد الجابوري	٥٤
تلفون ٤٦٢٣٠٥٧ / ٤٦٢٣٠٥٧ فاكس ٠٦ ٥٠٦٤٢٠٦ بريد إلكتروني <a href="mailto:Reem_Al-Nasser@hotmail.com">Reem_Al-Nasser@hotmail.com</a>	عضو مركز التعايش الديني	منظمات مجتمع مدني	الأردن	السيد كريم قاسم الناصر	٥٥

٥٦	السيد طاهر كنعان	الأردن	منظمات مجتمع مدني	المدير الإداري المركز الأردني للبحوث في السياسات العامة والحوار	تلفون ٠٧٩٥٥١٥٥٠٥
٥٧	السيد حكم مطالفة	الأردن	منظمات غير حكومية	باحث في برنامج حماية الأسرة / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تلفون ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ فاكس ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ بريد <a href="mailto:hananrashdan@ncfa.org.jo">hananrashdan@ncfa.org.jo</a> إلكتروني
٥٨	السيدة حنان رشدان	الأردن	منظمات غير حكومية	باحث وحدة السياسات والتخطيط/ المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تلفون ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ فاكس ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ بريد <a href="mailto:hananrashdan@ncfa.org.jo">hananrashdan@ncfa.org.jo</a> إلكتروني
٥٩	الآنسة ربي قمي	الأردن	منظمات غير حكومية	باحث في برنامج حماية الأسرة / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تلفون ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ فاكس ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ بريد <a href="mailto:RudaQumi@ncfa.org.jo">RudaQumi@ncfa.org.jo</a> إلكتروني
٦٠	الآنسة ليالي نفاع	الأردن	منظمات غير حكومية	باحث في وحدة الطفولة في المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تلفون ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ Ext. ١٢٥ فاكس ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ بريد إلكتروني <a href="mailto:layali@ncfa.org.jo">layali@ncfa.org.jo</a>
٦١	تالا أبو راجي	الأردن	أكاديمي	الجامعة الأردنية	تلفون ٠٧٧٧٤٢٤٥٩٣
٦٢	عزام جدهين	الأردن	إعلام	صحفي	تلفون ٥٢٠٠١٠٠ بريد إلكتروني <a href="mailto:asam1964@yahoo.com">asam1964@yahoo.com</a>
٦٣	يارا أبو عفيفة	الأردن	إعلام	مدير تنفيذي محاسبة وعلاقات عامة	تلفون ٩٦٢ ٦ ٥٥٢٨١٧٤ فاكس ٩٦٢ ٦ ٥٥٢٨١٧٥ بريد إلكتروني <a href="mailto:yara@headlinepr.com">yara@headlinepr.com</a>
٦٤	السيد عامر الصمادي	الأردن	إعلام	منتج تلفزيوني /مذيع التلفزيون الأردني	تلفون ٤٧٧٣١١١ فاكس ٥٢٣٧٥٧٥ بريد <a href="mailto:amer2003@hotmail.com">amer2003@hotmail.com</a> إلكتروني
٦٥	السيد رجب جبارة	الأردن	إعلام	مركز النهضة الحضارية للإبصالات والتنمية الثقافية	تلفون ٩٦٢ ٧ ٨٨ ٢١١٦٨٨ بريد إلكتروني <a href="mailto:Jbara99@maktoob.com">Jbara99@maktoob.com</a>
٦٦	السيد محمد نور	الأردن	إعلام		تلفون ٥٥٤ ٤٠٠٠ فاكس ٥٥٤ ٤٠٢٠ بريد إلكتروني <a href="mailto:mohamed_sarah_noor@yahoo.com">mohamed_sarah_noor@yahoo.com</a>

٦٧	الآنسة لينا نوابسة	الأردن	إعلام	المجلس الأعلى للإعلام	تلفون ٠٧٩٥٤٦٧٠٨١
٦٨	السيد عبد الرحمن غنام	الأردن	إعلام	صحفية الديار	تلفون ٠٧٩٥٥٨٩٣١٣
٦٩	السيد مصطفى ناصر الدين	الأردن	قطاع خاص	المدير التنفيذي لمجموعة طلال أبو غزالة	تلفون ٥١٠٠ ٦٠٠ (+٩٦٢ ٦) فاكس ٥١٠٠ ٦١١ (+٩٦٢ ٦) بريد إلكتروني <a href="mailto:mnasereddin@tagi.com">mnasereddin@tagi.com</a>
٧٠	الآنسة ليوني متى	الأردن	قطاع خاص	مدير التسويق والاتصال /سرايا عمان الأردن	تلفون ٥٥٠ ٥٤٤٤ (+٩٦٢ ٦) فاكس ٥٥٦ ١٧٣٨ (+٩٦٢ ٦) بريد إلكتروني <a href="mailto:lmatta@sarayaholdings.com">lmatta@sarayaholdings.com</a>
٧١	سوزان الشوملي	الأردن	قطاع خاص	مشرف المسؤولية الاجتماعية /سرايا	تلفون ٧٧٦٦٦٧٢٣ (+٩٦٢ ٧) بريد إلكتروني <a href="mailto:sshomali@yahoo.it">sshomali@yahoo.it</a>
٧٢	السيدة توجان السقا	الأردن	قطاع خاص	المدير الإداري / المنظمون العرب	تلفون ٥٥٣ ٩٧٧١ (+٩٦٢ ٦) فاكس ٥٥١٠٠٩٠ (+٩٦٢ ٦) بريد إلكتروني <a href="mailto:araborganizers@index.com.jo">araborganizers@index.com.jo</a>
٧٣	السيد د. محمد عادل خان	الولايات المتحدة الأمريكية	دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	قسم شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية	تلفون ٩٦٣-٦١٦٨ (+٢١٢) فاكس ٩٦٣-١٢٦٥ (+٢١٢) بريد إلكتروني <a href="mailto:khan4@un.org">khan4@un.org</a>
٧٤	نجاهة كارابوني	الولايات المتحدة الأمريكية	دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية الأمم المتحدة /إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا)	تلفون ٩٦٣-٦٢٠٧ (+٢١٢) فاكس ٩٦٣-١٢٦٥ (+٢١٢) بريد إلكتروني <a href="mailto:karaborni@un.org">karaborni@un.org</a>
٧٥	السيد لوك ستيفنز	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / ممثل إقليمي	تلفون ٥٦٦ ٩٢١٠ (+٩٦٢ ٦) بريد إلكتروني <a href="mailto:luc.stevens@undp.org">luc.stevens@undp.org</a>
٧٦	منى حيدر	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نائب الممثل المقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	فاكس ٧٠٧٧٢٢٩٩١٠ (+٩٦٢ ٧) تلفون ٥٦٦٨١٧١ (+٩٦٢ ٦) بريد إلكتروني <a href="mailto:mona.hider@undp.org">mona.hider@undp.org</a>
٧٧	رانيا طرزي	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	محلل الفقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تلفون ٥٦٦٨١٧١ (+٩٦٢ ٦) فاكس ٧٠٧٧٢٢٩٩١٠ (+٩٦٢ ٧) بريد إلكتروني <a href="mailto:Rania.tarazi@undp.org">Rania.tarazi@undp.org</a>

٧٨	برية سعودي	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	محلل برامج	تلفون ٨١٧١ ٥٦٦ ٦ ٩٦٢٢ فاكس ٦٥٨٢ ٥٦٧ ٦ ٩٦٢٢ بريد إلكتروني <a href="mailto:priya.sood@undp.org">priya.sood@undp.org</a>
٧٩	أماني حماد	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مساعد برامج	تلفون ٨٣٩٥ ٥٦٠ ٦ (+٩٦٢٢) فاكس ٨٣٣١ ٥٦٠ ٦ (+٩٦٢٢) بريد إلكتروني <a href="mailto:amani.hammad@undp.org">amani.hammad@undp.org</a>
٨٠	زينا علي احمد	لبنان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		تلفون ٣٢٤٠٠٢٩ ٩٦٦١ فاكس ١٩٨١٥٢١ ٩٦٦١ بريد إلكتروني <a href="mailto:zena.ali-ahmad@undp.org">zena.ali-ahmad@undp.org</a>
٨١	بيان طيارة	لبنان	ESCWA	موظف الشؤون الاجتماعية	تلفون ٩٧٨٤٢٠ ٩٦٦١ (١) فاكس ٩٨١٥١١ ٩٦٦١ (١) بريد إلكتروني <a href="mailto:tabbarab@un.org">tabbarab@un.org</a>
٨٢	فاطمة المها	لبنان	ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية	تلفون ٩٧٨٤١٩ ٩٦٦١ فاكس ١٩٨١٥١٠ ٩٦٦١ بريد إلكتروني <a href="mailto:almana@un.org">almana@un.org</a>
٨٣	سنا نفاع	لبنان	منظمة الصحة العالمية	منظمة الصحة العالمية	تلفون ٧٩٦٣٣٠٢٢٨

## الملحق (٣)

”التشارك في الحوكمة“

استراتيجية داعمة لتطوير الفقراء

د. محمد عادل خان

رئيس شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية- دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١. إطار العرض التقديمي:

q السياق

- صلاحيات دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- توجهات الحوكمة العالمية والتحديات الناشئة

q إطار الحوكمة الداعم لتطوير الفقراء

q مفهوم ”المشاركة في الحوكمة“ ، نماذج ودروس

q نقاط للدراسة والمناقشة

٢. الاستهلال:

” كانت هناك في السابق نقاشات مطولة بخصوص إن كان بلد ما أو غيره مؤهل للديمقراطية. بيد أن ذلك تغير مؤخرًا أكثر إدراكًا بأن عنوان السؤال ذاته كان غير صحيح، فلا يحكم على البلد إن كان مؤهلًا للديمقراطية بل ينبغي القول أن البلد تأهل من خلال الديمقراطية. وهذا ما يدعى حقا بالتغيير الهام“ ... أمارتيا سين.

تقر هذه المقالة بشأن ”التشارك في الحوكمة“ فكرة أن البلد يمكن أن يصبح بالفعل ”مؤهلًا من خلال“ الديمقراطية، إلا أنها وسعت المنطق لتقول بأن ذلك لا يحدث إلا بالتأهيل من خلال مع الديمقراطية.

٣. السياق:

صلاحيات دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

q تقوم دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتجميع وتوليد وتحليل ورفع التقارير بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والفرص والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء، وتقوم من خلال ذلك بجذب انتباههم إلى مراجعة المشاكل العامة ودراسة خيارات السياسة.

q تباشر بالمداولات والنقاشات التي تعقد بين الهيئات الحكومية لأغراض التوصل إلى إجراءات/اتفاقيات مشتركة.

q تقدم النصح التقني وتطبق مبادرات بناء القدرات على مستوى عالمي وإقليمي وعلى مستوى القطر بخصوص سياسات وأغراض الأمم المتحدة المتفق عليها من خلال تبادل المعلومات، التعاون الجنوب-الجنوب... إلخ.

توجهات الحوكمة العالمية ومضامينها بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

q العولمة والتحرر

q حركات التحول إلى الديمقراطية

q تقنية المعلومات والاتصال

q إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة

أ. العولمة والتحرر

q استفاد عدد من الدول (باستثناء الصحراء الإفريقية)، ولكن بنسب متفاوتة - على المستويين الوطني والدولي - حيث ازداد

مستوى دخل الدول في أعلى نسبه ٢٠% في حين بقيت النسبة نفسها أو انخفضت في العشرين الأواخر

q تصل حصة الدول الأقل تطورا من الناتج الإجمالي المحلي العالمي ٠,٥% وقد بلغ عدد تلك الدول الآن ٥٠ دولة، في

حين بلغ عددها ٢٣ دولة فقط عام ١٩٧١

q يستجيب السوق مع الدول الأوفر حظاً، في حين يضع الفقراء والأقل حظاً على الهامش - وقد سجل معدل مؤشر التنمية

البشرية للدول النامية هبوطاً في التسعينيات (ذروة العولمة)

q لا تلبث سياسات الحكومات أن تكون مناصرة للسوق ومؤيدة للأغنياء فاقدة بذلك حيز السياسة. وتزداد الشكوك مما يسهم

في إيجاد ظاهرة ”تدوير الفقر“ الجديدة

q خسر الفقراء وما زالوا يخسرون السلطة السياسية إلى جانب خسارتهم للسلطة الاقتصادية

ب. الحركة الديمقراطية: توجهات ونتائج

- q مع انتهاء الحرب الباردة، برزت موجة جديدة من الديمقراطية خلال الثمانينيات والتسعينيات أدت إلى تحول ٨١ دولة إلى الديمقراطية
- q عنت عمليات التحول إلى الديمقراطية إسقاط الحكومات المستبدة واستبدالها بديمقراطيات متعددة الأحزاب
- q أخفقت العديد من تلك الهيئات الديمقراطية الجديدة والقديمة في إفران النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرغوب فيها
- q ظهور ما يدعى "بالديمقراطية غير المتحررة" وإضعاف "الفحص والموازنة" التي تسهم بدورها في التحيز للعملاء والفساد وحالات عدم المساواة
- q لا يلبث أن يفقد الناس الثقة بالحكومات بشكل عام

ج. تقنية المعلومات والاتصال

- q أتاحت تقنية المعلومات والاتصال فرصاً جديدة لكل من الأغنياء والفقراء
- q رغم أن مبادرات الحكومة الإلكترونية حسنت من الخدمات المقدمة في عدة بلدان إلا أنها تركزت في الأغلب على الأعمال - مثل تحسين التراخيص ودفع الضرائب والحصول على التصاريح... الخ.
- q لا يتيح عدم المساواة في سهولة الوصول للفقراء بالانتفاع المتكافئ، رغم العديد من الابتكارات الإلكترونية الداعمة للفقراء حول العالم لتوضح مقدرتها على الحد من الفقر
- q خطر إنتاج "الموسرين الرقميين" و"المعوزين الرقميين"

د. أهداف التنمية الألفية

- q تركز ٧ من ٨ أهداف على الحد من الفقر وأغراض التنمية الاجتماعية.
- q أهداف التنمية الألفية هي اتفاق عالمي لتحقيق الازدهار والإنصاف والعدالة الاجتماعية على صعيد الدول وفيما بينها

٤. توجهات الحوكمة العالمية والتحديات الناشئة

- q رغم أن العولمة والتحرير أحدثتا نمواً في عدد من البلدان، إلا أن العملية قد عملت على تهميش الأقل حظاً وجردت الفقراء من السلطة - تحيز السوق في سياسات الاقتصاد الأصغر.
- q تطور الاقتصاد السياسي الخاص بالديمقراطيات، يدل على مشاكل "سطوة النخبة" و "التحيز إلى العملاء"... الخ. في العمليات التشريعية/الإدارية التي ينجم عنها الإقصاء الاجتماعي في عمليات صنع القرار الخاصة بالدولة.
- q تقنية المعلومات والاتصال أداة مفيدة جداً في تقديم الخدمات إلا أنها تتطلب المزيد من تطبيقات الدعم للفقراء لكي تسهم في التأثير على الفقر.
- q أخيراً، قدمت أهداف التنمية الألفية إطاراً تنموياً منحازاً لصالح الفقراء

٥. إطار الحوكمة لدعم تطوير الفقراء

- q عملية صنع سياسة الاقتصاد الأصغر التي تشمل مصالح كافة الجهات المعنية بالتساوي
- q نظام إدارة للتنمية يجعل من التخطيط ووضع الميزانية والمراقبة نظاماً حساساً تجاه الفقراء ومستنداً إلى المواطن وخاضعاً للمساءلة بشكل كامل
- q بيئة قادرة على تحقيق ما ذكر

٦. إعلان الألفية والحوكمة الجيدة

مبدأ الحوكمة الجيدة في إعلان الألفية:

- q حماية مطلقة لكافة الحقوق
  - q ممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتضمن حقوق الأقلية
  - q عمليات سياسية شاملة تسمح بمشاركة فعليه للمواطنين
  - q حرية الإعلام وحق سهولة الوصول إلى المعلومات
- يتطلب تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية إطار حوكمة ينطوي على قدر أكبر من المشاركة

٧. مفهوم "التشارك في الحوكمة"

تعرف " المشاركة في الحوكمة" على أنها ترتيب مؤسسي يربط المواطنين بشكل أكثر مباشرة بعمليات صنع القرار في الدولة، وذلك لتمكينهم من التأثير على السياسات والبرامج العامة على نحو يؤثر إيجاباً في حياتهم وعلى كافة المستويات - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

## ٨. النماذج الناشئة للمشاركة في الحوكمة

### نماذج التشارك المباشر

- q المجلس القومي الايرلندي للشؤون الاجتماعية والاقتصادية (NESC)
- q المجلس القومي الموريتاني للشؤون الاجتماعية والاقتصادية (NESC)
- q ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة
- q مشاركة مجتمع كوينز لاند
- q "ميزانية شعب" بورتو أليغري (البرازيل)
- q مبادرة تمكين مجتمع البنغال الغربية (الهند)

### نماذج التشارك غير المباشرة

- q برنامج استراتيجية محاربة الفقر الصادر عن البنك الدولي (PRSP)
- q برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا "ميثاق المواطن" (SACEPS)

### هياكل التشارك

- n عموديا: التشارك مع مؤسسات حكومية من المستوى المركزي وحتى المستوى المحلي. ومن المستوى التشريعي إلى المستوى التنفيذي
- n أفقيا: تشارك الشعب مع الشعب



## الملحق (٤)

"إصلاحات أجهزة الحكم من أجل إحراز الأهداف الإنمائية للألفية: ما هي الإصلاحات اللازمة للمنطقة العربية"

زينا على أحمد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية

حدد إعلان الألفية أهمية الحوكمة للتوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية ...

- حرية واحترام حقوق الإنسان
- تعزيز الديمقراطية وتقوية حكم القانون
- الحوكمة الديمقراطية والتشاركية المبنية على إرادة الشعب
- المساواة في المنافع والتكاليف وأعباء التنمية
- تعزيز ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات
- المسؤولية المشتركة عن إدارة النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر العالم
- في غياب مثل تلك الإصلاحات، فإنه يصبح من غير الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

في عام ٢٠٠٥ تفاوتت البلدان في احتمالات التوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية ...

- بلدان آسيا وشمال أفريقيا ماضية بشكل عام في مساعيها لتحقيق الهدف، وهو تخفيض حدة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية.
  - بلدان غرب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تبرز تقدماً جيداً باتجاه بعض الأهداف الفردية (التعليم الابتدائي)، إلا أنها كانت أقل نجاحاً في مجال الحد من الفقر.
  - البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والبلدان الأقل نمواً تبدو بعيدة عن تحقيق التقدم الكافي فيما يتعلق بمعظم الأهداف.
- فإذا ما رغبت البلدان النامية في تحقيق تلك الأهداف، فإنه يتعين عليها إعادة النظر في تخصيص الموارد وتطبيق إصلاحات الحوكمة.

يظهر التقدم المتحقق في الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية نتائج مختلطة:

- شهدت أقطار المشرق خطوات هامة في مجالات الحد من الفقر وأهداف التعليم ومعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إلا أنها ما زالت متخلفة في مجال تحقيق العديد من الأهداف.
- شهدت أقطار المغرب إنجازات مختلطة واتجاهات إيجابية في مجال التعليم، إلا أن ذلك حدث في ظل وجود عدم مساواة بين الجنسين وتحديات تتعلق بالاستدامة البيئية.
- شهدت مناطق الخليج تقدماً متواصلاً تجاه تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها تواجه تحديات في تحقيق المساواة بين الجنسين وفي مكافحة الأمراض والحد من معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.
- شوهد التقدم الأسوأ في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لدى الدول العربية الأقل نمواً التي شهدت تحسناً طفيفاً للغاية في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

لن تتمكن الدول العربية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تعالج عدداً من المعيقات المهمة:

- المعدلات العالية للنمو السكاني
- انتشار البطالة
- عدم المساواة بين الجنسين وعلى النطاق الاجتماعي
- انتشار الأمية
- الفروق الشاسعة في الثروة والموارد بين الأقطار
- الحروب والصراعات التي تؤدي إلى تراجع جميع مؤشرات النمو البشري لدى الدول المتصارعة.
- عجز أجهزة الحكم على المستويين الوطني والمحلي.

شهدت السنوات الأخيرة بعض الإصلاحات في مجال الحوكمة في الدول العربية، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به:

- الحريات السياسية والمدنية هي الأدنى في العالم، حيث تصل التشاركية إلى أدنى مستوى، كما أن العمليات السياسية فيها جزئية وتخضع لقيود صارمة.
- يعاني احترام حقوق الإنسان وتطبيقات المعاهدات الدولية من الإهمال وتحتاج الأنظمة القانونية إلى التحديث لتعزيز الوصول للعدالة فيما يعاني تطبيق القانون من الضعف.
- السلك الوظيفي مترهل وغير كفؤ وغير فعال ويعاني من البيروقراطية.

- مساهلة الحكومة من قبل المواطنين ضعيفة للغاية والشفافية معدومة.
- حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات و الاجتماع السلمي وإمكانية الوصول إلى المعلومات ضعيفة للغاية، فيما وصلت استقلالية الإعلام وحرية الوصول إلى المعلومات إلى أدنى مستوياتها.

شهدت السنوات الأخيرة بعض الإصلاحات في مجال الحوكمة في البلاد العربية، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتوجب عمله:

- عدم المساواة فيما بين الأقاليم وجماعات المجتمع واستثناء العديد من مجموعات المواطنين من الخطاب العام.
- النقل الديمقراطي للسلطة من خلال الانتخابات والاستفتاءات هو من الأمور النادرة، حتى في الأحوال التي تدعو إلى التشاركية السياسية دستورياً. وما زال إعلان أحوال الطوارئ، التي تحد من ممارسة الحقوق السياسية والمدنية، ساري المفعول في بعض البلدان العربية.
- حرية تكوين الجمعيات لا تزال مقيدة، فحين ما زال المجتمع المدني ضعيفاً ويواجه الكثير من المصاعب الخارجية والداخلية.
- حرية التعبير مقيدة في ظل وجود وسائل إعلام ضعيفة.
- أنظمة الحوكمة المحلية ضعيفة، حيث أن أي منها تقريباً لا يتمتع بلامركزية حقيقية، كما وأن القدرات المحلية ضعيفة وكذلك الروابط على المستويين المركزي والمحلي. وتعاني الثقافة التشاركية من ضعف فيما يعتبر إيصال الخدمات العامة للمواطن غير فعال.
- تدخلات القطاع الخاص ما زالت ضعيفة.

إصلاحات الحوكمة في المنطقة العربية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

- التشاركية والتمثيل: التمثيل السياسي المعزز والتشاركية للجميع (انتخابات حرة ونزيهة ومساواة حقيقية وتحول ديمقراطي للسلطة ومواطنون على وعي بما يدور حولهم).
- يتعين العمل باحترام حقوق الإنسان وتطبيقات المعاهدات الدولية بما يتجاوز الحقوق السياسية وصولاً إلى الحق في الإنماء.
- إصلاح الإدارة العامة والخدمات العامة لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية وتجاوباً مع متطلبات المواطنين.
- تأمين حرية تكوين الجمعيات وصولاً إلى مجتمع مدني قوي مكافح قادر على زيادة مشاركة المواطنين في العمليات العامة وإصلاح منظمات المجتمع المدني لمعالجة المعوقات القانونية والإدارية وبناء قدرات تلك المنظمات لتصبح هي المدافعة عن التغيير.
- تأمين حرية التعبير، بما في ذلك وسائل إعلام تتمتع بحرية كاملة، وذلك من خلال تطوير قدرات المؤسسات الإعلامية وتأمين نظام للزجر والضبط.
- معالجة عدم المساواة المتفشية داخل الأقاليم والمجموعات الاجتماعية، فبدون هذا الإصلاح فإنه لا توجد وسيلة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- سياسات عادلة لتأمين التشاركية الاقتصادية من خلال استراتيجيات لخلق الوظائف.
- يتعين معالجة إصلاحات الحوكمة المحلية من خلال:
  - تجاوز إزالة بعض أوجه اللامركزية وصولاً إلى لا مركزية السلطة واتخاذ القرارات لتأمين مشاركة ذات معنى، وبخاصة للفقراء.
  - تأمين الوصول العادل إلى الموجودات والموارد وكذلك إلى حوافز التنمية المحلية.
  - تخفيض الفوارق الإقليمية وزيادة كفاءة التدخلات التي تستهدف مكافحة الفقر.
  - تقوية الروابط العمودية فيما بين السياسات المركزية والاحتياجات الفعلية على المستويات شبه الوطنية.
  - تقديم خدمات أفضل يمكن من خلالها تأمين الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات التي تزيد من احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## الملحق (٥)

نظرة عامة على تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأردن  
بحث من إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن

الأهداف الإنمائية للألفية:

- ١- القضاء على الفقر والجوع.
- ٢- تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.
- ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ٤- تخفيض الوفيات بين الأطفال.
- ٥- تحسين صحة الأمهات.
- ٦- مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- ٧- تحقيق استدامة بيئية.
- ٨- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

توطین الأهداف الإنمائية للألفية:

- 3/4 على الصعيد الوطني وشبه الوطني.
- 3/4 عملية رصد التقدم فيما يتعلق بتطبيق الأهداف والإنمائية للألفية.
- 3/4 تحديد الأولويات الوطنية/المحلية.
- 3/4 تطوير قدرات الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي.

الروابط مع "المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية":

- 3/4 الأهداف الإنمائية للألفية: إطار من أجل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي يضع الناس في بؤرة التنمية.
- 3/4 الأهداف الإنمائية للألفية: أهداف واضحة قابلة للقياس تعمل على تعزيز مفاهيم الشفافية والمساءلة.

لماذا المشاركة المدنية في عملية توطین الأهداف الإنمائية:

- 3/4 من أجل إقامة الشراكات والدخول في حوارات.
- 3/4 تأمين الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية.
- 3/4 تأمين توافق جماعي للأراء وبناء إجماع.

توطین الأهداف الإنمائية للألفية في الأردن:

- 3/4 الحالة ١: التقرير الوطني للأهداف الإنمائية للألفية الأردني.
- 3/4 الحالة ٢: "إعداد تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في محافظة العقبة، دعماً لصياغة "استراتيجية للتنمية الإنسانية المستدامة وخطة للتنفيذ (عدد السكان ١١٥١٠٠ نسمة، يشكلون حوالي ٢% من السكان).
- 3/4 الحالة ٣: توطین الأهداف الإنمائية للألفية في محافظة الزرقاء (عدد السكان ٧٩٩٠٠٠ نسمة، يشكلون حوالي ٢١٤,٩% من السكان).

العملية:

- 3/4 استقطاب الدعم للأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات.
- 3/4 التشاور مع منظمات المجتمع المدني.
- 3/4 إعداد التقرير المحلي للأهداف الإنمائية للألفية.

استقطاب الدعم للأهداف الإنمائية للألفية:

- 3/4 اللجنة الفنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ الوزارات المعنية / دائرة الإحصاءات العامة / المجالس الوطنية.
- 3/4 السلطات المحلية (العقبة): ممثل واحد عن المنظمات غير الحكومية وممثل واحد عن القطاع الخاص.
- 3/4 البلديات، المنظمات غير الحكومية الشعبية / القطاع الخاص (الزرقاء).

## جلسات التوعية للأهداف الإنمائية للألفية:

### بناء القدرات:

- 3/4 مبادئ التخطيط الاستراتيجي: صياغة الخطط والبرامج والمشاريع وتحديد الأهداف طويلة وقصيرة المدى، بالإضافة إلى دورة المشروع.
- 3/4 الإدارة المستندة إلى النتائج.
- 3/4 مفاهيم التوطين والحوكمة المحلية.
- 3/4 في الزرقاء: التدريب على المهارات الخفيفة وكتابة التقارير/ بناء مهارات الاتصال لدى الفريق.

### التشاور مع منظمات المجتمع المدني:

- 3/4 ثمانية أهداف – ثماني مجموعات عمل
- 3/4 الوضع الحالي، مواطن القوة، التحديات والتوصيات
- 3/4 على صعيد المملكة: مسودة التقرير النهائي – التشاور
- 3/4 العقبة: المسودة الأولى - 3 أيام من التشاور. المسودة الثانية — يومان من التشاور: المؤشرات والتوطين.
- 3/4 الزرقاء: المسودة الأولى لمنظمات المجتمع المدني، البلديات والسلطات المحلية، التخطيط لمشاروات أوسع.

### إعداد التقرير المحلي للأهداف الإنمائية للألفية:

- 3/4 جمع الدعم الكمي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات لدعم تحسين أنظمة المعلومات.
- 3/4 التقرير الوطني: اللجنة الفنية، المسودة النهائية، التشاور مع منظمات المجتمع المدني.
- 3/4 في العقبة: اللجنة الفنية، المسودة الأولى، المشاروات مع منظمات المجتمع المدني، أعمال أخرى للجنة الفنية، المشاروات مرة أخرى مع منظمات المجتمع المدني.
- 3/4 في الزرقاء: التشاور مع منظمات المجتمع المدني، المسودة الأولى، اللجنة الفنية + نتائج تقرير الخبراء، المشاروات الثانية الأوسع مع منظمات المجتمع المدني.

### الخطوات التالية:

- 3/4 يجب ترجمة التقارير المحلية للأهداف الإنمائية للألفية إلى مخططات تنمية محلية باستخدام إطار الأهداف الإنمائية للألفية (على المستوى الوطني، مستوى الزرقاء، مستوى العقبة).
- 3/4 تحتاج مناهج الحوار والمشاروات إلى مأسسة.
- 3/4 تحتاج جهود بناء القدرات إلى الاستمرار.

### النتائج:

- 3/4 اختلفت درجة الوعي بقضايا التنمية فيما بين منظمات المجتمع المدني، كما اختلفت قدرة تلك المنظمات على التفاوض وعرض أفكارها.
- 3/4 كانت درجة الوعي والدراية بالأطر القانونية والمؤسسية حول الأهداف الإنمائية للألفية أقل نسبياً.
- 3/4 تحقق النجاح في توفير منبر للحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 3/4 الوعي كخطوة أولى لتأمين مشاركة مدنية ملائمة.
- 3/4 الوصول إلى بيانات صحيحة ومعلومات يعتبر ضرورياً.
- 3/4 الالتزام يعني إشراك منظمات المجتمع المدني منذ البداية – الزرقاء.
- 3/4 كانت العملية مفيدة لتحقيق إجماع بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

### مضامين بناء القدرات

#### بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإن دور الشراكة الفعالة يقتضي:

- 3/4 تمكينها بالمعرفة فيما يتعلق بأولويات التنمية في البلد وتلقى تعليم يركز على الحقوق.
- 3/4 أن تكون قادرة على جمع وتحليل البيانات حول السياسات المرتكزة على الأدلة.
- 3/4 أن تكون قادرة على التنظيم الذاتي ويكون لديها صوت للتأثير على الاستراتيجيات الوطنية وعلى المالية العامة.
- 3/4 أن يكون باستطاعتها تشكيل شبكة وقنوات اتصال أفقية وعمودية وبناء المجتمعات الداعمة لها.

مضامين بناء القدرات:

- أن تكون قادرة على التخطيط بصورة جماعية بحيث تصبح مشاركة في رصد وتقييم تلك الخطط.
- أن تكون قادرة على المشاركة في التطبيق الفعلي وتقديم الخدمات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما بالنسبة للسلطات الوطنية والمحلية كقيادة:

أن تكون قادرة على إدارة عملية تشاركية تعمل دون تفرقة على إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية.

التحديات:

- 3/4 تأكيد الاستقلالية وتمثيل جميع الفئات، وبخاصة الفئات المستضعفة، التي تكون بشكل عام أقل الفئات من حيث التمثيل.
- 3/4 الأصوات لا تكون مسموعة بشكل متساوٍ: تؤثر الفجوات والتباينات في مجال القدرة على استقطاب الدعم على مدى تمثيل هذه الأصوات.
- 3/4 التغلب على قضايا الثقة فيما بين الحكومة والمواطنين لتحقيق مشاركة إيجابية وشاملة.
- 3/4 تحقيق تمثيل شامل في الوقت الذي يتم فيه تحقيق إجماع حول قضايا محددة.
- 3/4 تحتاج الوسائل المؤدية إلى المشاركة إلى الابتكار فيما تحتاج الآليات والعمليات الاستشارية إلى مأسسة.
- 3/4 يجب على الدوام أن يكون هناك التزام وإرادة سياسية.

## الملحق (٦)

مفهوم التنمية المحلية ضمن منظومة المجتمعات المدنية"  
خالد الطراونة  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي / مدير التنمية المحلية

مفهوم التنمية المحلية  
" جهد تشاركي موجه لحشد جهود المجتمع المحلي بكافة فعالياته، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم"

"التعريف الذي اقترحه مديرية التنمية المحلية واعتمده  
المؤسسات الرسمية العاملة في التنمية المحلية في الأردن  
تشرين ثاني / ٢٠٠٤"

- التحديات التي تواجه التنمية المحلية
- درجة عالية من المركزية في صنع وتنفيذ القرار التنموي.
  - عدم الوضوح في تحديد المسؤوليات بين المستويات المختلفة لإدارة التنمية المحلية.
  - ضعف القدرات المؤسسية لدى المؤسسات العاملة في التنمية المحلية.
  - ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المحلية.
  - ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية.

- الشركاء في التنمية المحلية
- القطاع الحكومي
  - القطاع الخاص
  - مؤسسات المجتمع المدني وتشمل:
    - التعاونيات
    - البلديات
    - الجمعيات الخيرية
    - المنظمات غير حكومية

### النتائج المتوقعة

- n مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي وذلك لما تنطوي عليه عملية الانتقال من المركز إلى المحليات لتسريع وتيرة التنمية.
- n تشريعات تعتمد مبدأ التكاملية في أدوار الأطراف الفاعلة والشركاء في التنمية المحلية.
- n إدارات محلية شفافة وخاضعة للمساءلة تقوم بأداء مهامها بكفاءة عالية من خلال تقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وبأقل كلفة ممكنة.
- n مشاركة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية.
- n اقتصاديات محلية فاعلة قادرة على:
  - تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة.
  - استكشاف الفرص الاستثمارية ضمن حدودها، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.
  - خلق فرص عمل للناشطين اقتصادياً، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
  - دعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

دور واهتمام مديرية التنمية المحلية بمؤسسات المجتمع المدني  
الأهداف المؤسسية

- تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للبرامج التنموية
- تطوير آليات وأدوات التخطيط لإعداد ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج
- تطوير التنمية المحلية وفق نهج تشاركي

- تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في الإدارة لرفع كفاءة الأداء المؤسسي
- تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات الوطنية في القطاعين العام والأهلي

#### محاور العمل

- خلق الروابط والتشابك ما بين مؤسسات المجتمع المدني
- تطوير وتعديل السياسات والتشريعات ذات العلاقة
- بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني

تطوير وتعديل السياسات والتشريعات ذات العلاقة بمؤسسات المجتمع المدني:  
برنامج إصلاح وتطوير القطاع التعاوني:

- إعداد مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني والأنظمة المنبثقة عنه.
- إعداد إستراتيجية إصلاح وتطوير القطاع التعاوني للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

#### برنامج التنمية الإقليمية والمحلية:

- مراجعة التشريعات المتعلقة بالتنمية المحلية.
- تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية.

#### برنامج مكافحة الفقر من خلال البلديات:

- توحيد مفهوم التنمية المحلية ودور مؤسسات المجتمع المدني.
- تطوير معادلة دعم المجالس المحلية.

#### بناء القدرات المؤسسية:

##### برنامج قدرات:

- تدريب وتأهيل وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية.
- تنفيذ مشاريع تنموية بإدارة مؤسسات المجتمع المحلي.

#### برنامج بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المحلي في البادية:

- تدريب وتأهيل أعضاء وموظفي المجالس المحلية .
- إنشاء محطات معرفية في البادية الأردنية بإدارة مؤسسات المجتمع المدني.

#### برنامج مكافحة الفقر من خلال تطوير البلديات:

- إنشاء ١٨ وحدة تنموية في البلديات المختارة.
- تأهيل وتدريب موظفي البلديات وتمكينهم من إعداد الخطط التنموية.

#### خلق الروابط والتشابك ما بين مؤسسات المجتمع المدني من خلال:

- n دعم تنفيذ المشاريع التنموية المشتركة ما بين أكثر من هيئة ومؤسسة مجتمع مدني.
- n ترويج مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص والأهلي .
- n تنفيذ مشاريع تنموية بإدارة مؤسسات المجتمع المدني التي تمتلك خبرات وقدرات جيدة.
- n استقطاب خبرات وتجارب دولية في مجال منهجيات المشاركة وتفعيل أدوار المحليات.

#### تجربة إدماج التعاونيات في التنمية المحلية

إصلاح القطاع التعاوني والربط/التكامل مع باقي برامج التنمية المحلية الإصلاحية بهدف الانتقال من الوضع الحالي وهو سيطرة الحكومة على التعاونيات إلى تبادل الخبرات والحوار وإدماج القطاع الخاص

#### التعاونيات

- الإمكانات الكامنة للتعاونيات في مداخلات لتحقيق أهداف البرامج محاربة الفقر والبطالة
- اللامركزية والديمقراطية
- تأثيرات البرامج الإصلاحية على التعاونيات

## البرامج الإصلاحية

- أهداف البرامج الإصلاحية للتنمية المحلية
- الأدوات المستخدمة في البرامج الإصلاحية للتنمية المحلية

الرؤية المستقبلية للقطاع التعاوني التنموي  
وذلك من أجل إيجاد قطاع تعاوني فاعل في التنمية المحلية

## هيئة تنظيم القطاع التعاوني

- رسم وتخطيط السياسة العامة وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتحفيز القطاع التعاوني.
- تسجيل الجمعيات والاتحادات.
- مراقبة وتنظيم مكونات القطاع.
- التنسيق والتعاون مع المؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة بطبيعة عمل القطاع التعاوني.
- توفير البيئة الحافزة للتعاون وتبادل الخبرات بين التعاونيات المحلية من جهة ومع الحركات التعاونية العربية والدولية من جهة أخرى
- تشجيع البحث والتطوير والتوسع في استخدام التكنولوجيا في أعمال القطاع.

## التعاونيات

- تجميع الموارد والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- حفز الاقتصاد المحلي و إيجاد فرص العمالة والتشغيل.
- جذب الاستثمارات على المستوى المحلي.
- تعزيز الاعتماد على الذات من خلال تضامن الأعضاء.
- تنسيق وتنفيذ مشاريع ونشاطات تنموية مختصة بالقطاعات التعاونية المختلفة.

## الاتحادات الإقليمية والنوعية

- تنظيم وتوحيد جهود الجمعيات على المستوى الإقليمي.
- تنسيق ودعم جهود الجمعيات النوعية، وتحفيز المشاريع المشتركة بين التعاونيات.
- تمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات والهيئات الدولية والمحلية.
- تقديم المساعدة الفنية للتعاونيات في وضع الخطط والبرامج النوعية وتطوير المشاريع التنموية الملبيّة للاحتياجات الفعلية.
- تعزيز التعاون بين التعاونيات والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

## مراكز الخدمات التعاونية

- بناء القدرات المؤسسية للجمعيات والاتحادات التعاونية.
- تطوير الهياكل الوظيفية والتنظيمية.
- نشر الوعي والثقافة التعاونية الاقتصادية.
- بناء وتطوير قاعدة معلوماتية ومواقع إلكترونية متخصصة لأعمال القطاع التعاوني.
- إصدار التقارير والنشرات التعاونية الدورية.
- إجراء الدراسات والأبحاث العلمية اللازمة للقطاع التعاوني.

## البدائل التمويلية المتاحة

- مساعدة الجمعيات في الحصول على التمويل من مصادر أخرى.
- المساعدة في إعداد دراسات الجدوى وإعداد الوثائق الضرورية والمساعدة لتسهيل استثمارات الجمعيات.



## الملحق (٧)

منظمات المجتمع المدني في العراق: الفرص والتحديات وبرامج العمل

هناك أدور

السكرتيرة العامة لجمعية الأمل العراقية، عضو لجنة تنسيق شبكة النساء العراقيات

### مقدمة:

إذ يتطلع العراقيون نحو استقرار الوضع المتفجر الراهن ، يتصاعد العنف الطائفي الذي بدأ يلقي بظلاله وتأثيره على تدهور الوضع الأمني ، مهدداً بسط الاحتياجات الإنسانية اللازمة لأسباب العيش. ومن معاشة الواقع ، تؤكد منظمات المجتمع المدني أن الأمية، والفقر، والبطالة أصبحت تغذي هذا العنف المتصاعد والاحتقان الطائفي. ومن هنا يبرز دورها في التحرك للمشاركة مع الدولة والقطاعات الأخرى لمعالجة هذه المشاكل ، وتحقيق الاستقرار من خلال تثبيت حكم القانون . ومع أن هذا الهدف يعتبر شأناً ستراتيجياً على المدى البعيد ، إلا أن تطور سير الأحداث تدل أنه من الجوهرى التحرك نحوه وبسرعة.

من الأهمية لبرنامج "الأمل" في العراق أن يؤسس آلية واضحة لكفالة حقوق الإنسان والمعايير الدولية في كافة مؤسساتنا وتشريعاتنا، مع توجيه اهتمام خاص لضمان إطارات التشريعات القانونية الجديدة وآلية المؤسسات أن تتكامل مع قضايا حقوق الإنسان والعدالة، وفي التأكيد على المصالحة الوطنية والتسامح، وحقوق المرأة الإنسانية والمساواة، ومناهضة العنف ضد المرأة، وتحقيق الإصلاح القانوني ، كعناصر أساسية في عملية بناء الديمقراطية في العراق .

ومن هذا المنطلق تعمل الجمعية مع المنظمات غير الحكومية العراقية على:

1. المساهمة في ترويج السلم والاستقرار السياسي في العراق ، بتطوير دور المجتمع المدني ومبادراته لدعم البناء السلمي، ودولة القانون، والوحدة الوطنية، والإصلاح القانوني، والأمن الإنساني.
2. رفع مستوى الأمن الإنساني للعراقيين الذين يعيشون مرحلة الصراعات المسلحة، وخاصة النازحين منهم، من أجل تقليل مستوى الفقر الشديد ، والترويج للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى التوعية بأهمية العوامل الاقتصادية والبيئية وتأثيرها في الصراعات المسلحة.
3. المساعدة في توفير وتطوير الفضاء الحر للديمقراطية، من خلال الحوار السلمي والتواصل بين الثقافات والأديان داخل القطاعات المختلفة في المجتمع العراقي .

### محاور التحديات وبرامج العمل

#### 1. مراجعة الدستور ، وهي عملية مستمرة :

- تشذيب الدستور من الصياغات الطائفية
- الاعتراف بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في الدستور
- الضغط لرفع أو تعديل المادة ٤١ ، الخاصة بقضايا الأحوال الشخصية

#### 2. الأمن الإنساني والسلم:

- برنامج حل النزاعات والديمقراطية مع الأحداث والشباب، بنشر مفاهيم حقوق الإنسان بينهم.
- الحوار المدني بين الشباب: تشجيع الحوار ، وتبادل الخبرات والعمل المشترك بين الشباب وتمكينهم للمشاركة في عملية التحولات الديمقراطية والتنمية على كل المستويات ( السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية).
- التعبئة ضد مخاطر عسكرة الأطفال ، أخذين بعين الاعتبار ظاهرة تجنيد الأطفال في المجموعات المسلحة.
- حملة المدافعة حول اللا عنف بين الشباب والأطفال .
- معاناة النازحين باعتبارها من أولويات الأمن الإنساني .
- المصالحة الوطنية على صعيد المجتمعات المحلية ، وبين صانعي القرار .
- سيادة القانون باعتباره مفتاح الحل الأساسي لتطبيق العدالة في العراق .

#### 3. العدالة الجنائية ( الإصلاح القضائي):

- ترويج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي بين القضاة والعاملين في سلك القضاء .
- تدريب منتسبي وزارة الداخلية حول حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، وضمان وصول المرأة إلى العدالة عند تعرضها للإساءة .
- مراجعة التشريعات باتجاه مراعاة النوع الاجتماعي .

#### ٤. المرأة

تشكل النساء طاقة هائلة في دعم العملية الديمقراطية والتنمية في العراق ، اخذين بعين الاعتبار أن حصة تمثيل النساء في مجلس النواب تبلغ ٢٥ % ، وما يقارب ١١ % من العائلات العراقية تعيلها نساء. لقد أثقل التدهور الأمني المتصاعد كاهل المرأة ، مسببا زيادة كبيرة في عدد الأرمال ، وتصاعد ظاهرة العنف ضد المرأة ، وتدهور أكبر في أوضاع النساء النازحات، وتزايد جرائم الشرف ، وتهميش وتحديد دور النساء وحركتهن في الحياة العامة.

#### البرامج المطروحة:

أ. حملة محو الأمية، والمدافعة حول التعليم الإلزامي ، والحد من ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس: أكدت جمعية الأمل في برامجها، أن ازدياد عدد النساء الأميات في العراق ، وعدد البنات اللواتي تركن الدراسة، قد وصل إلى أرقام مقلقة، مما يدعو إلى تهيئة برامج مستدامة من قبل وزارة التربية، وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني أيضاً، لتشجيع النساء والفتيات على التعليم.

#### ب. برنامج المرأة والتكنولوجيا:

- إن برنامج المرأة والتكنولوجيا يحاول أن يبني الجسور لردم الفجوة، من خلال تدريب وبناء قدرات المشاركات في برنامج مايكروسوفت، الذي يحمل اسم "طموح بلا حدود"، كاشفاً عن طاقة المرأة العراقية الكامنة، مستهدفاً تجاوز التمييز من ناحية النوع في التمكن من تكنولوجيا الحاسبات، وإمكانية الحصول على المعلومات ، وكذلك تأمين حرية التعبير لبناء مجتمع متوازن اجتماعياً.
- يشجع برنامج المرأة في التكنولوجيا على الحل السلمي للنزاعات، ويؤسس لمستقبل بدون خوف وقهر وعنف .

#### ج. المرأة في سوق العمل ، وبرامج توليد الدخل: ضمن إطار "العهد الدولي للعراق" .

#### د. مراعاة النوع الاجتماعي في القوانين والتشريعات:

- مراجعة التشريعات العراقية على ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والقانون الإنساني الدولي)، ستمهد الطريق لجعل النوع الاجتماعي في إطار التشريعات العراقية ، وتحقيق عدالة النوع الاجتماعي ، ونبذ العنف ضد المرأة .
- توسيع برنامج العيادة القانونية للمرأة ليشمل عدة محافظات، لنشر التوعية بحقوق المرأة ، ووضع الحكومة والمجتمع أمام مسؤولياتهم في هذا الموضوع ، مع إطلاق حملة لكسر حاجز الصمت حول العنف ضد النساء، وصولاً لسن قانون بهذا الشأن . تتضمن فعاليات البرنامج المقترح: جلسات استماع، ورصد، وتوعية، وورش عمل، وتدريب مدربين.

#### هـ. بناء قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية في:

- تخطيط الأعمال المستدامة
- التدريب على المهارات الشخصية والمهنية ،
- التدريب على القيادة للشباب والنساء
- التشبيك
- قانون المنظمات غير الحكومية

#### الفئات المستهدفة في برامج العمل:

العاملين في المنظمات غير الحكومية.

١. شرائح النساء والشباب في الريف والمدينة.
٢. المؤسسات الحكومية، ورؤساء الأحزاب، وعضوات وأعضاء البرلمان، ولجان البرلمان (القانونية، وتعديل الدستور ، والمرأة ، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان).
٣. المجموعات المحلية والشرائح المستضعفة ( مثل مجالس المحافظات والبلدية والنازحين ).

## الملحق (٨)

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الألفية  
رمزيه عباس الإرياني  
رئيسة مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني — اليمن

### مقدمة:

- تهدف الورقة إلى تعريف المشاركين بما قامت به مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني من المشاركة في الخطط التنموية الرامية لتحقيق أهداف التنمية الألفية و ملامح الدور المستقبلي لمنظمات المجتمع المدني في هذا الخصوص.
- وتغطي الورقة محورين أساسيين وهما: الدور الذي قامت به في إطار أهداف التنمية الألفية و الدور المستقبلي للمجموعة.

### أولاً: عمل المجموعة في إطار أهداف التنمية الألفية:

- أهم الأنشطة التي قامت بها مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني بالتركيز على مساهماتها في إطار أهداف التنمية الألفية.

### أنشطة مجموعة العمل في إطار أهداف التنمية الألفية خلال الفترة السابقة:

- أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في أيار (مايو) ٢٠٠٣ عن تبنيها لمنهج جديد في التخطيط يستند على تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م ويعتمد على تحقيق ثلاثة مخرجات أساسية وهي:
- تحديد الاحتياجات و التكلفة لبلوغ أهداف التنمية الألفية و إعداد تقرير و طني بذلك
- إعداد خطة تنموية طويلة المدى (٢٠٠٦ – ٢٠١٥م) بناءً على الاحتياجات لبلوغ أهداف التنمية الألفية
- إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر (٢٠٠٦ – ٢٠١٠م) بناءً على المخرجين السابقين

### مشاركة مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني

المشاركة في تحديد الاحتياجات و التكلفة لبلوغ أهداف التنمية الألفية:

- شاركت مجموعة العمل في كل مجموعات العمل القطاعية من خلال ٨ ممثلين عن المجموعة كما قامت المجموعة بتشكيل فرق داخلية لتقديم الدعم الفني لممثليها في مجموعات العمل القطاعية.
- قامت مجموعة العمل بتحديد بعض الموضوعات و القضايا التي تهم الفقراء و المجتمع المدني و التركيز عليها كأولويات ملحة و هي:
- التأثير السلبي لارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات الصحية.
- التأثير السلبي لارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات التعليمية.
- ضرورة تطوير الآليات التي يستخدمها صندوق الرعاية الاجتماعية في استهداف الفقراء و توزيع المساعدات النقدية لهم.

- قامت المجموعة – من خلال الاستعانة بمستشارين وطنيين و بدعم من منظمة أوكسفام البريطانية – بإعداد أوراق عمل عن الموضوعات السابقة و رفعها لوزارة التخطيط و التعاون الدولي. و لقد تم استعراض و نقاش الأوراق المقدمة من مجموعة العمل بشكل مستفيض في حلقة نقاش استضافتها وزارة التخطيط و التعاون الدولي.
- أعدت مجموعة العمل ورقة إستراتيجية للاحتياجات المطلوبة للمجموعة في المجال البيئي ضمن مرحلة تحديد الاحتياجات في إطار تحقيق أهداف التنمية الألفية و لقد تم رفع الورقة إلى مجموعة عمل البيئة و وزارة التخطيط و التعاون الدولي.
- شاركت المجموعة (بثلاثة أعضاء) في أعمال فريق صياغة التقرير الوطني لتحديد الاحتياجات و التكلفة لبلوغ أهداف التنمية الألفية.

المشاركة في إعداد الخطة التنموية طويلة المدى (٢٠٠٦ – ٢٠١٥م) و الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر (٢٠٠٦ – ٢٠١٠م):

- شاركت المجموعة في أعمال اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر و بلورة مساهماتها التي تم رفعها لوزارة التخطيط و التعاون الدولي في الموعد المحدد لذلك (بنهاية مايو ٢٠٠٥م)
- تشارك المجموعة في أعمال لجنة سياسات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر (من خلال ٤ ممثلين) و لقد أعدت المجموعة ورقة عمل بعنوان "الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و الحكومة في إعداد و تنفيذ و متابعة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر" وقد تم استعراض و نقاش الورقة في ٣١ مايو ٢٠٠٥م.
- تشارك المجموعة في اللجنة العليا للخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر من خلال ٦ ممثلين.

## المشاركة في النداء العالمي لمكافحة الفقر:

- تشارك مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني - ضمن شبكة عالمية تضم أكثر من ١٠٠٠ منظمة مجتمع مدني - في النداء العالمي لمكافحة الفقر و هي حملة عالمية تسعى للمساهمة في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية الألفية "تطوير شراكة عالمية للتنمية" من خلال الضغط على الدول الثمانية العظمى للوفاء بالتزاماتها تجاه تنمية الدول الفقيرة وذلك من خلال التركيز على ثلاث قضايا أساسية و هي:
  - إلغاء الديون على الدول الفقيرة،
  - زيادة المساعدات التنموية غير المشروطة للدول الفقيرة و تحسين نوعيتها،
  - تحقيق العدالة في التجارة العالمية.
- و لقد قامت المجموعة بالأنشطة التالية ضمن أعمالها في النداء العالمي لمكافحة الفقر:
  - في ١٦ يناير ٢٠٠٥م، قامت المجموعة بالتعاون مع منظمة أوكسفام البريطانية بتنظيم اجتماع ضم - إلي جانب أعضاء المجموعة و الأجهزة الإعلامية - ممثلين لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة باليمن لمناقشة موضوعي الديون على اليمن و المساعدات التنموية لها و لقد قامت المجموعة بتسليم ممثلي السفارتين رسائل من منظمات المجتمع المدني في اليمن لإيصالها إلي دولهم بخصوص إلغاء الديون عن اليمن و زيادة المساعدات التنموية غير المشروطة لها. و لقد جاء اختيار تاريخ هذا الاجتماع متزامناً مع تاريخ انعقاد اجتماع وزراء مالية الدول الثمانية العظمى في لندن في ٥ فبراير ٢٠٠٥م و الذي خصص جزء منه لمناقشة موضوع ديون الدول الفقيرة.
  - قامت مجموعة العمل بتوصيل رسائل مماثلة لبقية سفارات الدول الثمانية العظمى التي لم تحضر الاجتماع. و لقد تلقت مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني خطابات من سفارات هذه الدول تؤكد إيصالهم للرسائل لدولهم.
  - قامت المجموعة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٥م بإرسال رسالتين منفصلتين إلى سفراء كل من فرنسا و ألمانيا في اليمن بنفس الخصوص كجزء من حملة مناصرة إلغاء الديون عن اليمن و زيادة المساعدات التنموية غير المشروطة لها.
  - شاركت المجموعة في الاجتماع الإقليمي للنداء العالمي لمكافحة الفقر في المنطقة العربية و الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١١ إلي ١٢ مايو ٢٠٠٥م. و لقد ساهم ممثل المجموعة و ممثلي ٤ منظمات مجتمع مدني مشاركة من اليمن ببلورة خطة مبدئية لأعمال و أنشطة النداء العالمي لمكافحة الفقر في اليمن للفترة القادمة.
  - قامت المجموعة في ٢٩ مايو ٢٠٠٥م بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في اليمن بعمل ورشة عمل حول توعية منظمات المجتمع المدني بأهداف التنمية الألفية.
  - كما قامت مجموعة العمل بحملة المليون توقيع ومعها الكثير من منظمات المجتمع المدني في اليوم الأول للعصبة البيضاء في الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٥م وتسليمها للسفارة البريطانية بصنعاء باعتبار أن بريطانيا هي البلد المستضيف لاجتماع زعماء الدول الثماني
  - ومطالبتهم بتحقيق المطلب الأول للنداء وهو ( الالتزام بتطبيق المساعدات الحكومية للتنمية)
  - وإعفاء اليمن من الديون

## ثانياً: ملامح الدور المستقبلي لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز أهداف الألفية:

١. محاور العمل المستقبلي:
  - منظمات المجتمع المدني بما تملكه من قدرات على تحريك و تفعيل المجتمع في تبني قضية القضايا المختلفة، يمكن أن تسهم بشكل كبير في العمل على تحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن وذلك من خلال المحاور التالية:
  - التوعية بأهداف التنمية الألفية: و يمكن أن تستهدف برامج التوعية منظمات المجتمع المدني و عضويتها و المجتمعات المحلية في جميع المحافظات.
  - تنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية الألفية: مثل الأنشطة الرامية إلي: (١) تقليص فجوة النوع الاجتماعي، (٢) تعليم الفتاة، (٣) تقليل وفيات الأطفال، (٤) مكافحة الإيدز و الملاريا و (٥) حماية البيئة
  - الحشد و المناصرة و كسب التأييد لتنفيذ الأنشطة السابقة.
  - المساهمة في رصد و متابعة مؤشرات التنمية الألفية.
  - مواصلة العمل في النداء العالمي لمكافحة الفقر حسب الخطة الموضوعية لذلك.
٢. احتياجات الدور المستقبلي:
  - إن تنفيذ المحاور السابقة يتطلب الكثير من الاحتياجات و التي يأتي في مقدمتها التالي:
  - الشراكة و التعاون بين منظمات المجتمع المدني و الجهات الرسمية المختلفة.
  - إشراك المجتمعات المحلية و السكان في أنشطة منظمات المجتمع المدني.
  - التعاون و التنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني من خلال إنشاء الاتحادات و التشبيك.
  - دعم المانحين و الجهات الرسمية لبرامج منظمات المجتمع المدني.

## الملحق (٩)

المجلس الوطني لشؤون الأسرة — "هوية أردنية .... رؤية عالمية"

لارا حسين

المجلس الوطني لشؤون الأسرة /نائب الأمين العام

مقدمة:

- تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والذي ترأسه جلالة الملكة رانيا المعظمة، بإرادة ملكية بموجب القانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١.
- يهدف المجلس إلى تحسين مستوى معيشة الأسر الأردنية وعلى الحفاظ على الكيان العائلي واستقراره واكتفائه الذاتي والى توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وتشريعية وثقافية داعمة للعائلة ولأفرادها.

يتمثل دور المجلس في العناوين الثلاثة الرئيسية التالية:

- هيئة فكرية للسياسات الوطنية
- هيئة تنسيق ومراقبة
- حشد الدعم

مكونات الخطة الاستراتيجية للمجلس (٢٠٠٤-٢٠٠٨):

- § إدارة البحوث ومصادر البيانات
- § المساهمة في وضع السياسات
- § التنسيق والمتابعة
- § حشد الدعم
- § التطوير المؤسسي

الوحدات العاملة في المجلس:

وحدة السياسات والتخطيط

مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات والاستراتيجيات التي تعنى بشؤون الأسرة، وتوجيه البحوث العلمية والبرامج نحو الأولويات الوطنية لتحقيق تكامل السياسات والاستراتيجيات الموجهة لتحسين نوعية حياة الأسرة.

وحدة التكنولوجيا ومصادر المعلومات

توفير وإدارة المعلومات والبيانات المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها.

وحدة الاتصال والشراكة

المساهمة في زيادة الوعي بالقضايا الأسرية وكسب التأييد والموازرة لها وتوفير الدعم الفني والمادي وتعميق العلاقة التشاركية مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة.

وحدة المتابعة والتقييم

دعم الشركاء والمتابعة والتنسيق بينهم وتقييم البرامج المتعلقة بشؤون الأسرة لتحقيق التنسيق والتكامل بين البرامج والخدمات المقدمة من مختلف القطاعات للنهوض بالأسرة الأردنية.

وحدة الطفولة

تعمل هذه الوحدة على المساهمة في تحسين نوعية حياة الأطفال الأردنيين من سن الولادة إلى سن ١٨ سنة.

وحدة الشؤون المالية والإدارية

إدارة وإشراف ومراقبة وضبط جميع الأعمال والنشاطات المالية والإدارية بالتوافق مع الاستراتيجيات والخطط الموضوعة للمجلس، وتنفيذ التعليمات المالية والإدارية التي يقرها المجلس.

العمل مع الشركاء - مجموعات عمل ولجان استشارية

- تحديد شروط مرجعية لعمل المجموعات
- انتقاء الخبراء وممثلين عن الجهات المعنية
- وضع منهجية معيارية تنسيقية وتشارورية

- نموذج الشراكة والانتلاف  
من اجل تحسين نوعية الحياة للأسر الأردنية يعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال نهج تشاركي مع القطاعات التالية
- المؤسسات حكومية
  - الأكاديميين
  - الهيئات المانحة
  - المجتمع المدني
  - القطاع الخاص

منهجيات العمل:

- النهج المبني على المعلومات
- النهج المبني على الشراكة وبناء التحالفات
- النهج الشمولي التكاملي

السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية:

- n الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة
- n خطة عمل تنمية الطفولة المبكرة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)
- n الخطة الوطنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣)
- n الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية
- n الخطة الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة من العنف

مراجعة وتحليل التشريعات القانونية "التأثير الإيجابي والسلبي على الأسرة وأفرادها"

أهداف مراجعة وتحليل التشريعات القانونية:

- فرز وتحليل النصوص القانونية موضوع البحث ، وبيان تأثيرها على وضع الأسرة في الأردن إيجابا أو سلبا .
- مدى تحقيق التشريعات القانونية موضوع البحث لمصالح وأمان أفراد الأسرة ، وعلى الأسرة ككيان متكامل .
- مدى توافق التشريعات القانونية موضوع البحث مع المبادئ الأساسية للتشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بالأسرة وفقا لطبيعة المحور .
- اقتراح سياسات تشريعية بديلة خاصة بالأسرة تضمن تحقيق أمان ومصلحة الأسرة على نحو أفضل .

## الملحق (١٠)

"المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر من ترقية الحوار الاجتماعي والاقتصادي  
إلى تقويمات عقلانية حسب معايير دولية"  
سامية بن عباس كغوش، عضو بالمكتب للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

### مخطط العمل

١. التعريف بالمؤسسة
٢. المكونات البشرية للمجلس، و التعريف بأهم نشاطاته
٣. ظروف نشأة هذه المؤسسة
٤. دور المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي
٥. النظرة الحالية و المستقبلية للمجلس

### التعريف بالمؤسسة :

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عبارة عن مؤسسة استشارية مهمتها الأساسية من خلال تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الاجتماعية - المهنية، هي التشاور و ضمان ديمومة الحوار الاجتماعي و الاقتصادي، لتدعيم الديمقراطية و تنوير السياسات العمومية في كل مسألة عالقة بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي من خلال توصيات، تأتي بعد الإخطار أو الإخطار الذاتي.

### من مهامه ٣ أهداف أساسية:

- ضمان الحوار و استمرار التشاور الاجتماعي بين مختلف الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين مع البحث عن توافق أثناء إعداد اقتراحات ذات المصلحة العامة.
- تقويم و دراسة المسائل ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي خاصة من خلال إخطارات المجلس من طرف السلطات العمومية ( الرئاسة أو الحكومة )، كما يمكن له القيام بإخطار ذاتي على أي مسألة تدخل في نطاق صلاحياته.
- إعطاء آراء و تقديم توصيات و اقتراحات للسلطات العمومية، فكل آرائه و دراساته تسلم إلى كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة و تنشر في الجريدة الرسمية.

### المكونات البشرية للمجلس، و التعريف بأهم نشاطاته :

يحتوي المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على ١٨٠ عضو ممثلين و مؤهلين في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و ينوزعون على ٩ أفواج اجتماعية و مهنية بالطريقة التالية:  
فوج الشخصيات المؤهلة، فوج نقابات العمال، فوج المؤسسات العمومية، فوج الجالية الجزائرية بالمهجر، فوج الجماعات المحلية، فوج الإدارة المركزية، فوج الخواص، فوج الفلاحة و فوج الجمعيات

### نشاط المجلس يخضع لمبدأين أساسيين ألا و هما:

- × مبدأ الانتخاب للوصول إلى وظائف القيادة بالمجلس
- × مبدأ التصويت للمصادقة على مختلف أعماله.

### دور المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي :

كغرفة للحوار الاجتماعي رافق ديناميكية الحركة العميقة للمجتمع بإعطاء للديمقراطية الاجتماعية الوجه التحرري أين كل من القوى الاقتصادية و الاجتماعية بإمكانها أن تتقارب.  
و هكذا يعد كهزمة وصل في ظل اختلاف مقاربات الانشغالات، التي تبدو من الوهلة الأولى متناقضة بين حساسيات تبحث عن تعبير مخالف. فاستطاع المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن يفرض وجوده كقطب للتشاور و التفكير و الحوار

إن الإيمان المرسخ في مزايا الحوار البناء هو الذي دعم وجود هذا المجلس، الذي يعد مؤسسة دائمة للجمهورية الجزائرية في استطاعتها المحافظة على ثقافة تقضي على الأفكار المسبقة، الإقصاء و المقاربات الضيقة، و الرمي بالإجماع و الرضاء الذاتي و كذا النقد العقيم و السلبية الطفيلية.

لقد ارتقت المؤسسة إلى ميثاق تقارب و إشعاع أفكار، و منضدة تجارب و ممارسات توافقية بجني ثمرة تأزر المعرفة، الاحتراف و الخبرة

النظرة الحالية والمستقبلية للمجلس:  
من خلال برمجة نشاطات المجلس لسنة ٢٠٠٦, وكذا توجيهاته على مدى أبعد, إلى خلال ٢٠٠٩, فإننا نلاحظ أنه عازم على تحضير إطار خاص بالسياسات العمومية, الهدف منها هو إنعاش وإدراج ديناميكية مساعدة للقرار الاستراتيجي و المسبق, بمزج بين مزايا تقويمين, من الداخل و من الخارج, حتى تخضع لمعايير دولية.  
و هكذا و بإخطار ذاتي وضع المجلس صوب أعينه ٥ أهداف ألا و هي:

#### الهدف الأول

- محاولة المجلس الاعتماد على مقاييس و معايير دولية من خلال:
- § إعادة الاعتبار للكفاءات التنظيمية و القدرات و الطاقات الخلاقة للخبرة الموجودة داخل المجلس.
  - § إعادة تشكيل أسس منهجية, بتدعيم من خلايا ذات خبرة عالية من الداخل أو من الخارج, توضع خصيصا ليستعان بها.
  - § تقنين آليات البحث و التحليل.
  - § عقلنة طرق العمل أكثر.

#### الهدف الثاني:

الجعل من سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وقت انطلاق ٥ تقارير ذات أهمية قسوة, سنتشأ سنويا بصفة متكررة, بإطار لورقة عمل المجلس, إنها تقارير خاصة ب :

- § التنمية البشرية
- § الفقر
- § الحريات الاقتصادية
- § الحكم الراشد
- § و الاقتصاد المبني على المعرفة

#### الهدف الثالث:

إنجاح بناء حد مشترك, عملي مع الجهاز التنفيذي و السلطات العمومية, بالاستعانة على مشروع مشترك, عبارة عن آليات متبادلة, ذات مدخلين:

١. المدخل الأول يكون من جهة التصميم/ الفعل/ الاستفادة من السياسات العمومية, الحكومية و السلطات.
٢. المدخل الثاني يكون من جانب التحليل/ النصيحة/ التقويم الرجعي و المستقبلي للسياسات العمومية, و هذا يقوم به المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .

#### الهدف الرابع:

محاولة إدراج النظام المعياري مع تحديد نظام الوظيفة الهندسية المؤسساتية الوطنية.  
لذا يجب تفقد من أن لآخر البرامج و المخططات الحكومية التي تشكل الرهانات الإستراتيجية, للتمعن في ظروف و كيفية نجاعتها, و يكون ذلك من خلال تقويمات شاملة تتأتى إلا على إثر التفكيرات الخمس السابقة الذكر.  
و من خلال كذلك تعديلات مؤسساتية و نظامية, باتخاذ إجراءات و متابعة الانعكاسات الناجمة عن العقد المشترك للاتحاد الأوروبي, و النظام المستقبلي للمنظمة العالمية للتجارة.

#### الهدف الخامس:

- ترقية المؤسسة الاستشارية الوطنية إلى مفهوم الحكم الراشد لتصبح قادرة على:
١. جعل المجلس كطاولة التشاور و الحوار المستمر, بالمقاربة أكثر بين القوى العمومية, المنظمات الدولية الغير حكومية, الشخصيات المستقلة, الشبكات الوطنية الخبيرة و الباحثة, مراكز الدراسات و البحث, الخ.
  ٢. الارتقاء بالمجلس إلى قطب لا يعلى عليه من حيث الجاذبية/ الاستهواء/ التثمين/ النثر للآليات الدولية للتقويم و متابعة السياسات العمومية.
  ٣. جعل من المجلس من خلال وظيفته العظيمة كمستشار عضوي محبذ عند أسمى القوى الوطنية و السلطات العمومية على أوسع نطاقها



## الخلاصة

- q تأسيس نظامي للمؤشرات, مبني على جمع معلومات وطنية, حسب مجموعات منسجمة قابلة للتمثيل و "النمذجة", لتسهيل عملية المقارنة من الداخل و من الخارج.
- q وجوب بذل مجهودات لتحسين و اتساع أسس الخبرة الوطنية للتحكم أكبر, و بصفة دائمة في مختلف الممارسات, من الجهاز تفكيري, المنهجية, الآليات المتفق عليها و المعمول بها
- q تبني و تكريس طريقة العمل بصفة خارقة للعادة, و هذا ما يجعل المجلس في ازدواجية عضوية و نظامية
- q بعث ديناميكيات خاصة لإدراج آفاق تجديدية لإنعاش علاقة ذات مسؤولية مشتركة بين الفاعلين للسياسات العمومية و المؤسسات, لتقويم نجاعتها
- q تحصيل الإمكانيات المنتقدة بالمؤسسة للتبني الجماعي للسياسات في إطار رواجه دائمة .

بكون المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فضاء استشاري لتمثيل منظم للقوى الاقتصادية و الاجتماعية، فقد برهن على قدرته و إرادته في تحقيق التقارب و تلمين الأفكار مع انتحال حوار المجتمع تشجيع الاقتراحات ذات المنفعة العامة.

ففي المؤسسات القانونية للبلاد استطاع المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن يزرع اختلافه و أصبحت نزعتة الأولى هو استعماله كنطاق للحوار الاجتماعي القانوني، لكن حوار ه من نوع خاص يرتكز أساسا على التحليل العقلاي و الملاحظة الرانقة للأحداث و المعطيات بكل قناعة و حكمة.

ففي هذا السياق يكون المجلس عازما على بث مساهمته ضمن حركة فكرية حول المسائل الكبرى للتنمية، و كجزء لتعبير متعدد الأطراف لتعميق نئوء ديمقراطية الحياة و الوطن.

## الملحق (١١)

المجتمع المدني في موريتانيا  
عبد الله و لد عبد الفتاح، مستشار المفوض المكلف بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج

### مخطط العرض

- التطورات الشمولية للمجتمع المدني
- المجتمع المدني في موريتانيا
  - التعريف بموريتانيا
  - خصائص ودور و إيجابيات المجتمع المدني
  - برامج دعم المجتمع المدني ( الحكومة و صندوق الأمم المتحدة للتنمية )
- تقديم مبادرتين نموذجيتين
  - صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية الوطنية
  - مشروع التنمية المستدامة و مكافحة الفقر بدار النعيم

### التطورات الشمولية للمجتمع المدني

١. أخذ المجتمع المدني في الحسبان في الممارسات التنموية
٢. المراحل الثلاث لتطور المجتمع المدني
  - مقارنة الأداة الناجمة عن إعادة تعريف الدولة
  - "المجتمع المدني =منفذ البرامج"
  - الحركات الاجتماعية في الثمانينات (المطالبة بالديمقراطية)
  - التنمية البشرية في التسعينات
٣. بروز المجتمع المدني الشمولي

### التطورات الشمولية للمجتمع المدني

- التطور بالأرقام
  - في ١٩٠٩ كان العالم يضم ٣٧ منظمة دولية و ١٠٧ منظمة غير حكومية دولية
  - في ١٩٩٦ أصبح العالم يضم ٢٦٠ منظمة دولية و ٥٤٧٢ منظمة غير حكومية دولية
- أصبح المجتمع المدني فاعلا لا غنى عنه
  - بروز مفهوم التنمية البشرية
  - قدرات العملية و المالية

في مجال التنمية البشرية :  
تحتل موريتانيا المرتبة ١٥٢ (التقرير العالمي للتنمية البشرية)

### خصائص منظمات المجتمع المدني في موريتانيا

- تنوع المجتمع المدني :
- منظمات غير حكومية
  - جمعيات
  - حركات نقابية
  - وسائل إعلام
  - هيئات علمية
  - القطاع الخاص

- قطاع حديث النشأة و في نمو :
- ظهرت معظم المنظمات غير الحكومية مع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (٢٠٠٢)
  - يوجد حوالي ١٠٠٠ منظمة غير حكومية في البلد

- الإيجابيات بالمقارنة مع النظم التقليدية لتدخل الإدارة
- المرونة
  - النفاذ
  - القرب من السكان
  - التجذر المحلي

#### نقاط الضعف

- ضعف المهنية
  - رؤية ضبابية للدور
  - ارتباط بالدولة و بالممولين
  - ضعف الهيكلة و التخصص
- برامج دعم المجتمع المدني

(المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

#### الأهداف

- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصور و تنفيذ السياسات لتحقيق استقلاليتها
- التكامل مع أنشطة الدولة

البرنامج الوطني للحكم الرشيد (المنفذ من طرف منظمة غير حكومية دولية)

- تعزيز القدرات (التجهيز و التكوين)
- صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية الوطنية
- هيكلية المجتمع المدني (منتدى المجتمع المدني، منتديات بلدية، شبكة ) UN/NGO/IRENE

#### برامج دعم المجتمع المدني

(المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

- § الإستراتيجية الوطنية لترقية و تعزيز قدرات المجتمع المدني
- تعزيز الحوار
- تعزيز القدرات (خطة تكوين)
- مراجعة الإطار القانوني
- § صياغة و مراجعة و تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر
- § مرحلة انتقالية و مسلسل انتخابي ديمقراطي

#### مبادرات نموذجية :

صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية (شباط/فبراير ٢٠٠٧)

#### الدعم :

المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### الأهداف :

- § تعبئة الموارد من أجل مكافحة الفقر
- § أداة لتعزيز قدرات المجتمع المدني من خلال تنفيذ المشاريع
- § إطار مؤسسي لتوزيع الموارد بصفة معقنة و شفافة
- § إطار للتشاور

## مبادرات نموذجية : مشروع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بدار النعيم (شباط/فبراير ٢٠٠٧)

مسلسل تعزيز قدرات المجتمع المدني (الدولة، صندوق الأمم المتحدة للتنمية و قطاع الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية)

الهدف:

تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية (تصور المشاريع والسلوك المهني) حسب مقاربة التكوين-العمل، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ .

مراحل تصور المشروع (تكوين حول تصور المشاريع، أبريل ٢٠٠٤):

- § شبكة UN/NGO/IRENE : ٨ رؤساء فرق (١ لكل هدف من أهداف الألفية)
- § صياغة المشروع
- § تقديم المشروع للسلطات و الشركاء في التنمية

مرحلة التنفيذ :

الانطلاقة فبراير ٢٠٠٧ إعلان عروض و اختيار المنظمات غير الحكومية متواصل

اختيار منطقة التدخل :

- § العزلة ونقص البنى التحتية
- § البطالة و الفقر الشديد
- § نزوح السكان من الريف و مدن الصفيح بالعاصمة
- § تدني البيئة

الأهداف العامة

- § تحقيق أهداف الألفية في الحي
- § تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية عبر تنفيذ المشاريع

الأهداف الخاصة

- § تحسين الظروف المعيشية للسكان و تعزيز قدراتهم لمحاربة الفقر
- § تدعيم المنظمات غير الحكومية و مشاركتها الفعلية في التنمية التشاركية و المندمجة
- § خلق شراكة محلية وطنية وشمولية لبلوغ أهداف الألفية في الدول الأقل تقدما

المكونات :

- § الأمن الاقتصادي
- § دعم قطاع الصحة
- § دعم قطاع التعليم
- § دعم الأنشطة النسوية و الشبابية
- § تدعيم الحكم المحلي

آليات التنفيذ التشاركية

- § البلدية /السكان : مستفيدة و وكيل تنفيذ مكونة الحكم المحلي
- § هيئات المجتمع المدني : وكلاء تنفيذ ميدانيين
- § الحكومة ( المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج)
- § سلطة وصاية و مسنولة عن التنفيذ و المتابعة
- § الشركاء : وكالات متعاونة تشرف على استخدام التمويل

الروابط بين صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية و مشروع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بدار النعيم

مشروع دار النعيم : أول مشروع نموذجي يعبر عن طريق الصندوق

التمويل

- § إجراءات المنافسة لاختيار المنظمات غير الحكومية
- § التعاقد مع الصندوق

الميزانية :

- § الميزانية المرصودة : \$ ٣٣٩,٠٠٠
- § الميزانية المحصول عليها : \$ ٢٤٣,٠٠٠
- الحكومة : \$ ١٠٠,٠٠٠
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي \$ ١٠٠,٠٠٠
- برنامج متطوعي الأمم المتحدة : \$ ٤٣,٠٠٠

العراقيل والفرص المتاحة

العراقيل

- § النزاعات
- § تسيير مساهمات الممولين
- § ضعف قدرات المنظمات غير الحكومية و ضعف الهيكلة

الفرص المتاحة و الآفاق المستقبلية :

- § مناخ سياسي جديد مؤسسي و قانوني
- § مثال للشراكة الشمولية
- § الاستفادة من تأطير صندوق دعم مهنية المنظمات غير الحكومية الوطنية
- § منهجية تساعد على تملك المشروع
- § مساهمة في تنفيذ الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- § تجربة مجدد في تعزيز القدرات من خلال العمل
- § التكامل مع الممولين
- § تعميم التجربة

## الملحق (١٢)

المجتمع المدني في ليبيا  
الدكتورة فطيمة وفا، أمانة التخطيط - ليبيا

### الأهداف الإنمائية للألفية ١

السنة	ليبيا	البلدان النامية	المؤشر	الأهداف الإنمائية للألفية
٢٠٠٢	صفر	١٩,٤	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد (تعاادل القوة الشرائية) في اليوم، لعام ٢٠٠٢ (نسبة مئوية)	الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع
٢٠٠٤/٢٠٠٣	>٩٦	٨٦	صافي معدل التسجيل في التعليم الابتدائي لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (نسبة مئوية)	الهدف ٢: تحقيق تعليم ابتدائي عالمي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٦	٤٦	حصة المرأة في أجور الوظائف غير الزراعية لعام ٢٠٠٤ (نسبة مئوية)	الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٢٠٠٤	٢٠	٨٧	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف (٢٠٠٤)	الهدف ٤: تخفيض معدلات وفيات الأطفال
ليبيا		البلدان النامية	المؤشر	الأهداف الإنمائية للألفية
	٩٤	٥٦	نسبة عمليات الولادة التي تتم بحضور موظفي صحة أكفاء، ٢٠٠٤ (نسبة مئوية)	الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات
	غير متوفر	٠,٣	انتشار الإيدز بين البالغين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٩، ٢٠٠٥	الهدف ٦: مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
	غير متوفر	١٥١	عدد حالات السل الجديدة بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة باستثناء الإيدز، ٢٠٠٥	
ليبيا		البلدان النامية	المؤشر	الأهداف الإنمائية للألفية
	غير متوفر	٣١	نسبة مساحات الأرض التي تغطيها الغابات، ٢٠٠٥ (نسبة مئوية)	الهدف ٧: تحقيق استدامة بيئية
	٣٣٤ (٢٠٠٣)، المنتجات النفطية فقط	٢١٨	استخدام الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي (كيلو غرام نפט لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج الإجمالي بتعاادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٠)	
	٣٥ (٢٠٠٦)	٢٧ (٢٠٠٤)	نسبة السكان الذين يملكون أجهزة اتصالات متنقلة (نسبة مئوية)	الهدف ٨: تطوير شراكة عالمية لتنمية التكنولوجيا

المهنية:

- جمعية المرأة الليبية للعلوم والتكنولوجيا
- الجمعية الليبية للتكنولوجيا الحيوية
- جمعية العلوم والثقافة
- الخ

دنيا الأعمال:

- غرفة التجارة والصناعة
- جمعية سيدات الأعمال الليبية
- جمعية المهندسين الليبية
- جمعية الجراحين الليبية
- الخ

#### الاتحاد العمالية:

- جمعية المرأة
- نقابة العمال
- نقابة الطلبة
- الخ

#### تمكين المرأة:

- وجود وحدة تعنى بشؤون المرأة في مجلس الشعب العام وهو أعلى هيئة تشريعية في البلاد.

#### المنجزات:

- في عام ٢٠٠٢ تم تعديل القانون الذي يعنى بالمجتمعات المدنية ليجعل عملية تشكيل المجتمعات المدنية أسهل وأقل معاناة.
- تحقيق دعم نوعي من جانب الدولة لمعظم الجمعيات المرخصة.
- ونتيجة لذلك تم تشكيل العديد من الجمعيات التي وصل عددها حالياً إلى ما يقرب من ١٤ جمعية.

#### المعيقات:

- نظراً للاعتماد لمدة طويلة على الدولة ومؤسساتها فإن المجتمع المدني لم يكن موجوداً تقريباً قبل عام ٢٠٠٠.
- ونتيجة لهذا فإن الوعي بأهمية احتياجات المجتمع المدني يجب أن ينمى.
- وعلاوة على ذلك فإن الحصول على تمويل غير حكومي هو من الصعوبة بمكان ويحتاج أيضاً إلى التطوير والزيادة.

#### طريق المستقبل:

- نتيجة لقرار الجماهيرية الليبية الاندماج في النظام العالمي وتحقيق مجتمع العدالة في الوقت نفسه، فإن ليبيا تشجع على تشكيل مجتمعات مدنية تحتاج إلى التعاون مع المؤسسات الرسمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## الملحق ( ١٣ )

الشراكة في السياسات العمومية بالمغرب  
كوثر مدغري علوي، رئيسة قسم مرصد المناصب العمومية  
وزارة تحديث القطاعات العامة، المملكة المغربية

### الفهرس

١. المرجعية
٢. استشارة ومشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية
٣. المبادرات المتخذة في إطار الشراكة
٤. المكتسبات
٥. الإطار المؤسسي للشراكة
٦. الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية
٧. مساهمة وزارة تحديث القطاعات العمومية في تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية

### ١- المرجعية

أ- المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي:

فلسفته :

يتوخى الاحتكام للقوانين وتكريس مقومات مبدأ تكافؤ الفرص وتوطيد قيم التضامن ودعم الشراكة والمقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام.

أهدافه:

- n ضمان انخراط البلاد في سياق الديمقراطية الحديثة عبر تعزيز الإطار المؤسسي الدستوري للعديد من الهيئات والمؤسسات
- n تدعيم الحقوق والحريات العامة
- n تعزيز التوافق السياسي وإرساء أسس التناوب على الحكم بين الفاعلين السياسيين
- n النهوض بالحقوق المدنية وبحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالميا وتفعيل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة
- n الانفتاح على روح العصر ومتطلبات التطور والتقدم
- n إرساء إطار نموذجي وتمييز للمصالحة المجتمعية
- n محاربة البطالة والفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

### ب- المفهوم الجديد للسلطة

فلسفته:

الخطاب الملكي في الدار البيضاء لسنة ١٩٩٩

أهدافه:

- n ضمان كرامة المواطن والامتثال للقوانين.
- n الشفافية في التعامل مع المواطن والمجتمع.
- n جعل الإدارة في خدمة المواطن.

### ٢ - استشارة ومشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية

الأهداف المتوخاة

- n ضمان الحصول غير المقيد للمعلومات.
- n التقليص من مركزية السلطة عبر ضمان مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير نوعية صنع القرار، والاستخدام الأمثل للموارد العامة.
- n ممارسة السلطة بشكل تشاركي وشفاف وخاضع للمساءلة ومبني على سيادة القانون.



## أنواع الشراكات المعتمدة

- n الشراكة الخاصة بالديمقراطية التمثيلية سواء على مستوى البرلمان بمجلسيه النواب والمستشارين، وكذلك المجالس الجهوية.
- n الشراكة الخاصة بالمجالس الاستشارية.
- n الشراكة الخاصة بالحوار الاجتماعي.
- n الشراكة الخاصة بالتعاقد بين الإدارات المركزية ومصالحها غير الممركزة في إطار تدبير الميزانية وصرف النفقات العمومية.
- n الشراكة بين المصالح غير الممركزة والفاعلين على المستوى المحلي.
- n الشراكة الخاصة بإحداث مجموعات ذات النفع العام.

### ٣ - المبادرات المتخذة في إطار الشراكة

- n دفع المؤسسة التشريعية للانخراط في استكشاف المعلومات عن مظاهر الرشاوى عبر لجان لتقصي الحقائق.
- n دفع الهيئات المهنية والقطاع الخاص للاحتكام لمواثيق الشرف والامتثال لمقتضياتها.
- n إدماج هيئات المجتمع المدني في مسلسل التفاوض حول اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة.
- n إدماج هيئات ومنظمات المجتمع المدني في إعداد السياسة الوطنية لتخليق الحياة العامة.
- n إحداث وكالة التنمية الاجتماعية ووزارة التنمية الاجتماعية.
- n تعديل الأنظمة الداخلية لعدد من المجالس الجماعية.
- n تفعيل المجلس الأعلى للتوظيف العمومية.
- n التنصيص ضمن مشروع إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة على تمثيلية مختلف الفعاليات المجتمعية داخل الجمع العام لهذه الهيئة .

### ٤ - المكتسبات

- n مدونة الأسرة التي تعتبر منظومة تشريعية متكاملة ومنسجمة تلتزم بأحكام الشرع ومقاصد الإسلام السمحة في خدمة تماسك الأسرة وتآزر المجتمع. حيث تجعل من الأسرة لبنة جوهرية في ديمقراطية المجتمع باعتبارها نواته الأساسية. ومن بين النقاط:
- n جعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين.
- n جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة.
- n مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج.
- n جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة....
- n إحداث قضاء أسري (محاكم الأسرة) متخصص، منصف، مؤهل، عصري وفعال.
- n دليل الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة.
- n إحداث صندوق التكافل العائلي .
- n قانون الجنسية.
- n الهيئة المركزية لدعم الشفافية ومحاربة الفساد و الرشوة.
- n منجزات في إطار الحوار الاجتماعي ( تدبير الموارد البشرية).
- n اعتماد نمط جديد لتدبير السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- n دعم اللامركزية المحلية.
- n خلق وكالات التدبير.
- n تفويض تسيير المرفق العام لبعض الفعاليات.
- n مدونة الجمارك .
- n مدونة الانتخابات.
- n قانون الصفقات العمومية.
- n قانون التصريح بالممتلكات.
- n الشراكة الخاصة بتدبير الشأن المحلي والتمثلة في تنصيص القانون ضمن الميثاق الجماعي لسنة ٢٠٠٢ على اختصاصات لتدبير الشراكة تهم :
- دعم ومساندة المنظمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي، وكذا تنمية الشراكة مع الجمعيات القروية وكل المنظمات والأشخاص المعنوية التي تعمل في الحقل الاقتصادي والاجتماعي.
- القيام بجميع أنواع التعاون والشراكة التي من شأنها إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة، وذلك مع الإدارة والأشخاص المعنويين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والخواص ومع كل جماعة أو منظمة أجنبية.
- n آليات الشراكة بين المصالح غير الممركزة والفاعلين على المستوى المحلي تطبيقا لمنشور السيد الوزير الأول حول هذا الموضوع، بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٣، الذي ينص على تطوير علاقات الشراكة مع الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص).

## ٥ - الإطار المؤسسي للمشاركة

n الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

n البرلمان.

n ديوان المظالم الذي يلعب دور الوسيط بين الإدارة والمواطن.

n المجلس الأعلى للتوظيف العمومية.

n وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

٦ - الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية  
مثال لإيجاز قطاعي يعتمد مبدأ الشراكة ويرى تحقيق تنمية بشرية مستدامة وعادلة قائمة على الإنصاف والمساواة بين الجنسين.  
أهداف الإستراتيجية :

n أن يشارك النساء والرجال بشكل منصف ومتساو في الإعداد والتوجيه والتأثير في السياسات والبرامج التنموية.

n أن يستفيد النساء والرجال، الفتيات والفتيان، على حد سواء بشكل منصف ومتساو من السياسات والبرامج التنموية.

## المستويات الخمس للإستراتيجية:

n الحقوق المدنية.

n التمثيلية واتخاذ القرار.

n الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

n السلوكيات الفردية والجماعية؟

n الوسائل والآليات لترسيخ قيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المؤسسات والسياسات.

## ٧ - مساهمة وزارة تحديث القطاعات العمومية في تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية

مشروع مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية

برنامج استراتيجي متوسط الأمد يرمي إلى:

n تشخيص لوضعية الإدارة العمومية من ناحية التمثيلية لكل من الرجل والمرأة.

n الوقوف على مدى تطبيق مبدأ المساواة في الإجراءات الإصلاحية للإدارة واقتراح الحلول المناسبة.

## محاور البرنامج الإستراتيجي :

n دعم القدرات المؤسسية للوزارة من أجل إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في بنائها وإجراءاتها.

n دعم قدرات القطاعات الوزارية من أجل التقليل من الفوارق بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية.

n الرفع من تمثيلية المرأة في الوظيفة العمومية وفي مناصب المسؤولية.

n تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والعائلية.

## الملحق ١٤

دروس مستفادة من برامج الاتصال الجهوي في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في المجال الاقتصادي:

شبكة NGED كوسيط اتصال

د. سكينة البورواوي، المديرية التنفيذية لمركز الكوثر

(كوثر) هي منظمة إقليمية أسست عام ١٩٩٣ ومقرها تونس.

الأبحاث والسياسات:

يعتبر تقرير (كوثر) الخاص بتطور المرأة العربية حول العولمة هو الأساس.

التوصيات:

- مواصلة تمكين البيئة التشريعية والمؤسسية.
- القضاء على ممارسات التمييز الاجتماعي المعوقة.
- تمكين المرأة

التحدي التالي:

- توصيات التقارير العادية في البرامج لكي تؤثر على عملية وضع السياسات.
- تأسيس الشبكات.

الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية (أنجد)

منبر إقليمي لتقوية حوار السياسات مع ٢٥٠ عضواً من ١٩ قطراً عربياً بحيث يعزز هذا ما يتم التوصل إليه من بحوث إقليمية مستنيرة، بما في ذلك تقارير مركز كوثر المتعلقة بالتنمية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وتوفير مساحة فريدة للحوار حول قضايا النوع الاجتماعي.

- ١- الاجتماع سنوياً: لتبادل استراتيجيات استقطاب الدعم والمناصرة وإجراء الحوارات مع صانعي القرار.
- ٢- إنتاج أبحاثها الخاصة المعمقة بشأن:
  - الروح الريادية في إقامة المشروعات التجارية
  - الفقر
  - اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي
- ٣- تنظيم الموائد المستديرة الوطنية لاستقطاب الدعم لمفاهيمها.
- ٤- التعاون مع مركز كوثر:
  - إعداد تقرير تنمية المرأة العربية
  - تطبيق المشروعات الإقليمية: مشروع "تحليل الأبحاث الاقتصادية للنوع الاجتماعي وتحليل السياسات" (GERPA) + مشروع المساواة بين الجنسين + الحد من الفقر + الحوكمة المحلية + العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الممارسة الفضلى:

- خلقت ديناميكية إقليمية
- أسهمت في تعزيز الأداء المؤسسي
- حافظت على روح الشبكات في التطبيق الإقليمي على المستوى الوطني وبالعكس.
- وحدت دور وسائل الإعلام في نقل القضايا المتعلقة بالاقتصاد.
- عملت على بناء رأس مال إقليمي من المؤسسات لمفاتها بشأن إجراء بحوث اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدروس المستفادة:

- ١- توفير البحوث ذات التوجه السياسي يحتاج إلى دعم فني لتقوية الوسائل التحليلية.
- ٢- إحداث التغيير في السياسات هو عملية تدريجية تحتاج إلى جهود منتظمة للتبليغ عن القضايا ذات الطابع الاقتصادي.
- ٣- الاتصال بمكونات المثلث (مراكز الأبحاث/العلماء، وسائل الاتصال، صانعي القرار) لتحويل الجهود إلى استراتيجيات كي يصبح بإمكانها التأثير على السياسات).

## الملحق (١٥)

التنمية المحلية بالمشاركة، تجربة برنامج شروق في مصر  
د. إبراهيم محرم، مدير مشروع وطني، المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

شروق: هو البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤  
الهدف العام: الارتقاء بنوعية حياة مواطني القرية من خلال مشاركتهم  
الأهداف الفرعية: تنمية بنية- اقتصادية- بشرية- مؤسسية.  
الأهداف المحددة: تضعها كل قرية - كميًا- في إطار خطة خمسية.

### أسلوب شروق

١. استنهاض القوى المحلية للمطالبة بالتغيير.
٢. الإقناع العقلي والموضوعية.
٣. المسؤولية الفردية والجماعية عن التنمية.
٤. العمل من خلال منظمات أهلية.
٥. التكامل العضوي والتساند الوظيفي للأنشطة مختلفة الموارد.
٦. المنهج العلمي في كافة مراحل العمل.
٧. الجهود الحكومية مكملة ومساندة وليست الأصل.
٨. حقوق الأجيال القادمة.
٩. الاتساق مع القيم المجتمعية السائدة.
١٠. التغيير تراكمي خلال زمن مقبول.

### منهج شروق

في كل قرية خمس مراحل:

١. التعرف: خريطة اقتصادية- اجتماعية.
٢. الاستنهاض: تدارس الخريطة، والتطلع للمستقبل.
٣. التخطيط: أولويات- خطط- تمويل- زمن- مسنوليات.
٤. التنفيذ: ترجمة الخطط لواقع- متابعة.
٥. التقويم: الآتي- الدوري- الطرق- التكاليف- العائد.

### آليات شروق

- |                 |  |
|-----------------|--|
| مندوبين:        | ذكور- إناث متطوعين في المربعات السكنية.                      |
| لجنة القرية:    | المجلس المحلي- المنظمات الأهلية- الحكومة- قيادات طبيعية.     |
| لجنة المركز:    | المجلس المحلي- برلمانيين- الحكومة- أربعة من كل لجنة قرية.    |
| لجنة المحافظة:  | المجلس المحلي- منظمات مدنية- الحكومة- أربعة من كل لجنة مركز. |
| اللجنة القومية: | الحكومة- منظمات مدنية- برلمانيين- أكاديميين- إعلام.          |

### استراتيجية التنفيذ

- |   |  |
|---|--|
| من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٧ ( أربع خطط خمسية )                             |  |
| دخول جميع القرى بالتتابع حتى ٢٠٠٢                               |  |
| استمرار التنفيذ في جميع القرى ١٥ عاماً                          |  |
| إجمالي التمويل المخطط: ٢٦٧ مليار جنيه مصري ( ٧٨,٥ مليار دولار ) |  |
| ٢٤ % مشاركة شعبية   |  |
| ٣٢ % الحكومة والمعونات الخارجية                                 |  |
| ٢٦ % قروض   |  |

عام ١٩٩٤ :-	٨٣ وحدة قروية
عام ١٩٩٧ :-	١٠٩٢ وحدة تضم ٤٤٠٤ قرية ( ١٠٠ % )
عام ٢٠٠٤ :-	

المجال	١٩٩٤	٢٠٠٤
بناء مؤسسي	٢٣ ألف متطوع	٤٥ ألف قيادة محلية
الأسر المستفيدة من مياه الشرب	%٧٣	%٨٢,١
الأسر المستفيدة من الصرف الصحي	%٣٧	%٧٨,٢
نسبة الطرق الرئيسية المرصوفة	%٢٧	%٦٣
الأسر المستفيدة بالكهرباء	%٨٣	%٩٨
نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي	%٨٣	%٩٤
نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي للإناث	%٦١	%٨٧
نسبة الأسر المستفيدة بالصحة	%٨٦	%٩٩
ولادات تحت إشراف طبي	%٤١	%٦٤

١١٦٤ وحدة تضم ٤٥٦٨ قرية ( ١٠٠ % )

التمويل المتاح

عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤

الحكومة: ١٦٧٦ مليون جنيه (٦٤,٨%)  
 معونة أجنبية: ٣٤ مليون جنيه (١,٣%)  
 قروض: ٢٧ مليون جنيه (٤,٩%)  
 مشاركة: ٧٤٩ مليون جنيه (٢٩,١%)  
 الإجمالي: ٢٥٨٦ مليون جنيه (١٠٠%)  
 المشروعات

٧٤% من الاستثمارات: بنية أساسية وبيئية.  
 ١٦,٥% من الاستثمارات: تنمية بشرية.  
 ٧,٤% من الاستثمارات: تنمية اقتصادية (٤٨ ألف مشروع صغير)  
 ٢,٥% من الاستثمارات: تنمية مؤسسية.  
 ٩٣,٨ ألف مشروع وعملية تنموية. ١٠٠%

من نتائج التطبيق حتى عام ٢٠٠٤  
 مشاكل ودروس مستفادة:

١. البدء قبل تدريب العاملين.
٢. البدء قبل التعديلات القانونية.
٣. النظرة القطاعية والمنافسة.
٤. التركيز على التنفيذ العيني بدلاً من بناء القدرات.
٥. افتقاد التنسيق والتكامل.
٦. افتقاد العدالة الضريبية.
٧. القفز فوق المخططات الزمنية.
٨. التركيز على البنية الأساسية دون الباقي.
٩. الأساليب الحكومية البيروقراطية.
١٠. إيقاف المتابعة والتدريب لبعض الوقت.
١١. عدم تحفيز العاملين.
١٢. التعجل السياسي للنتائج.

شروق بعد ٢٠٠٥

دمج في الخطة المحلية الموحدة ذات أسلوب ومنهج شروق ولكن دون آلياته.

## الملحق (١٦)

تجربة منظمة بندر جديد في جيبوتي  
أمال سعيد سالم، نائب رئيس منظمة بندر جديد

الصفات الأساسية للجمعيات الخيرية في جيبوتي:

تأسست معظم الجمعيات في جيبوتي في الثمانينات لأهداف رياضية، اجتماعية و ثقافية. وأعدت عدة جمعيات إلى الأذهان التضامن التقليدي القديم المعتمد على المساعدات. توقفت هذه المبادرة الشعبية في بداية التسعينات للصعوبات المالية، لنقص في الكوادر البشرية ولحاجات الشباب المتنامية و كانت الجمعيات تعتمد أساسا على الشباب.

تدهور هذا الوضع نتيجة للحرب الأهلية (٩١-٩٤)، الجفاف، الفيضانات وزحف اللاجئين من الدول المجاورة.

عرفت جيبوتي في الأعوام الأخيرة انتشار جمعيات الحارات والتي ركزت جهودها على المجالات التالية: الصحة، توزيع المساعدات الإنسانية، تنظيف الحارات، تنمية المراعي، دراسات لدعم التلاميذ، محو الأمية، البيئة، ومكافحة الإيدز.

حوالي ٢١٧ هي جملة الجمعيات والمنظمات العاملة في جيبوتي التي قام بإحصائهم مكتب وحدة التنسيق لمحاربة الفقر التابع لوزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط المكلف بالخصوصية.

معظم الجمعيات لها أهداف ذو طموح غير محددة وتتعدى حجم طاقتها وإمكانيتها المالية. ترتبط هذه الثغرات بمشكلة التنظيم، بتحديد الأهداف و الإستراتيجية المناسبة وبتنفيذ اللاعقلاني لإعمالهن. وتواجه الجمعيات الحد من نشاط الأعضاء، العمل التطوعي والموارد ما يهدد استمرارية وجودها.

### ٣. منظمة بندر جديد

البداية  
تأسست بندر جديد في نوفمبر ١٩٩٢، وتحمل اسم إحدى الأزقة القديمة في العاصمة جيبوتي. وتهدف للمساهمة في التنمية الوطنية و تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية على الفئة الفقيرة من شعب جيبوتي أصبحت رغبة ملحة من قبل المجتمع المدني الجيبوتي.

المهمة  
تبنيت المنظمة على عاتقها مهمة مكافحة الفقر ودعم التنمية المستدامة. ترجمت هذه المهمة على الواقع من خلال المساعدة المستمرة للعائلات المحرومة بالمواد الغذائية والملبسة المعطاة من قبل شركاء المنظمة المحليين والأجانب، و التعليم والصحة بفتح حضانة أطفال و عيادة طبية و الأنشطة المنتجة للدخل الفردي أو الجماعي.

نشاط المنظمة  
منذ تأسيسها ركزت بندر جديد كل طاقتها للدعم العيني لصالح الفقراء من خلال حملات إغاثة من المواد الغذائية والملابس. وشعرت بندر جديد في الأخير ضرورة اتساع نشاطها في وضع برامج يشمل التعليم، الأنشطة المنتجة للدخل الفردي أو الجماعي، تسيير مشاريع صغيرة في الريف مثل مشروع " جله جبله " في شمال البلاد حيث بنت حاجزا لماء المطر ساعد المواطنين تجنب العطش خلال أيام الصيف الحار.

ساعدت المنظمة أن تحدد جيدا أهدافها متزامنا مع تعزيز قدراتها و تعبئه مواردها الضرورية لتنفيذ مهمتها. ومن خلال تجربتها على الواقع استطاعت بندر جديد أن تتحول من مرحلة جمعية إلى منظمة مع العديد من الإمكانيات في حوزتها وتتمتع بندر جديد بمصداقية و نزاهة من قبل الحكومة، الممولين، المنظمات الدولية ومن أعضائها. وذلك يعود في الدرجة الأساسية إلى شفافية الإدارة والحسابات والانتخابات الديمقراطية في كل عامين لانتخاب رئيس المنظمة.

الممولون.

- حكومة اليابان لبناء المقر، روضة الأطفال، المستوصف، صفوف للدراسة وقاعة المؤتمرات
- حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لبناء المستودع ومعدات ومساحة لأطفال الروضة
- حكومة كندا و بالشراكة مع " اكسفام كندا " لأثاث قاعة المحاضرات، آلات الصوت وتكييف القاعة، معدات ورشة التطريز ومرتب موظف لتنسيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- منظمة المؤتمر الإسلامي لبناء السور وشراء عدة معدات
- الحكومة السويسرية لدعمها في ترميم المساكن التي تضررت من فيضانات ١٩٩٤ وذلك بالاشتراك مع الكنيسة البروتستنتية في جيبوتي.

#### الشركاء الآخرون

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: شريك في مكافحة الفقر
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة: شريك في تنمية الطفولة الصغيرة
- برنامج الأمم المتحدة للتغذية: شريك في إطار المساعدات الغذائية
- منظمة الأمم المتحدة و الإيدز: اليوم العالمي للإيدز في ١٩٩٩
- جمعية الأطباء في أسيا: شريك في بناء مقر بندر جديد و عدة نشاطات أخرى

حازت بندر جديد في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ على منصب عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، كما أنها عضو في عدة شبكات إقليمية ودولية:

- الشبكة العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية
- المجلس الدولي للنشاط الاجتماعي
- نوات الجمعيات غير حكومية ذات علاقات استشارية مع الأمم المتحدة
- منظمة المبادرة الإستراتيجية للمرأة في منطقة القرن الإفريقي

#### الصعوبات

صعوبات مالية

٨٥% من دخل المنظمة مصدره اشتراكات الأعضاء. ولكن لا يساعد الوضع الاقتصادي الحالي وتأخير الرواتب دفع الاشتراكات بنظام مما سيؤدي عمل المنظمة التي تواجه طلب متزايد من قبل المواطنين المحتاجين.

#### الموارد البشرية

منذ عشرة أعوام استطاعت المنظمة أن تعمل بفضل عدد من الأشخاص المتطوعين الذين استطاعوا أن يسخروا أوقاتهم وطاقاتهم لتعبية الموارد, تسهيل وتنظيم الأنشطة على مستوى المقر و الميدان. هؤلاء المتطوعين, الذين يقسمون وقتهم بين عملهم والمنظمة, وجدوا أنفسهم لا يستطيعون تلبية مطالب المحتاجين المتزايدة و المستمرة لضيق الوقت.

#### الفرص

الفرص التي تتاح حاليا لبندر جديد عديدة منها على المستوى الحكومي, الاجتماعي, الاقتصادي و بما يخص تعزيز القدرات.

#### على المستوى الحكومي

الدعم الحكومي للمجتمع المدني ساهم بانتشار الجمعيات و المنظمات المحلية ، كما تشجع أيضا الدولة سياسة اللامركزية المرتكزة على تقوية الدولة مع المجتمع المدني لإعطاء شرعية وجود آلية للتشاور بين أطراف شركاء التنمية ( السلطة المركزية, الخدمات اللامركزية للدولة, الهيئات السياسية المحلية والفصائل الأخرى ذات مصالح مشتركة).

#### على المستوى الاجتماعي

توجد حاليا قروض صغيرة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية و الوكالة الجيبوتية للأشغال والمصلحة العامة لتخفيف الضغط على المواطن الفقير من إجراءات إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي.

#### على المستوى الاقتصادي.

يشكل الوضع الاقتصادي الحالي الصعب طريقة للمنظمات الغير حكومية لإدارة مشاريع إنتاج الدخل و أيضا تنظيم الجماعات الشعبية لحسن استغلال الدائم للموارد الطبيعية. مثال على ذلك مشروع جبله لجبله لتخزين مياه الأمطار بمساعدة بندر جديد.

#### تعزيز القدرات

قد عبرت عدة جهات مختصة من الهيئات الدولية المانحة على رغبتهم في تمويل هذا المشروع لصالح المجتمع المدني وان أعضاء منظمة بندر جديد مستعدين للقيام بهذا الدور.

- ١- العمل طبقا لتوجهات العامة للبلد مثل مكافحة الفقر، الصحة، التعليم، البيئة، دور المرأة والماء.
- ٢- مراعاة الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادقة من قبل جمهورية جيبوتي وباهتمام الممولين في جيبوتي و الأهداف الثابتة للمنظمة.
- ٣- تعزيز من القدرات البشرية خاصة في مجال السياسة الإنمائية، الإدارة، التعليم والإعلام والحشد المالي.

#### أولويات خطة العمل

##### مراجعة لائحة المنظمة

بصفة عامة ستظل بندر جديد منظمة خيرية بموجب القوانين وواجبات البلد. ستشمل التغييرات الوسائل التي تضمن لبندر جديد العمل الذي يليق بها وهي: تعبئة الموارد، تعزيز القدرات البشرية و التوجهات الجديدة.

##### تعبئة الموارد المالية

يجب أن تعتمد تعبئة الموارد التي هي أساس النجاح لتنفيذ المشاريع وحفظ وتنمية المنظمة على النحو التالي:

- § زيادة عدد الأعضاء
- § إنتاج مشاريع صالحة للتنمية المستدامة
- § تشجيع الأعضاء بتقديم مشاريع في إطار أهداف المنظمة
- § تنظيم برامج تعليمية للمنظمات المحلية
- § إدراج المنظمة في البرامج التي تنفذ في البلاد مثل: الصندوق الاجتماعي للتنمية، برنامج مكافحة الإيدز، برنامج الإنذار المبكر، إدارة الكوارث، الأمن الغذاء، القروض الصغيرة، المؤسسات الصغيرة والبيئة.
- إنتاج الوثائق مثل كتب روضة الأطفال، مجلة تنشر كل ثلاثة أشهر والتقرير السنوي.

#### الموارد البشرية

- ترغيب الأعضاء بالاشتراك بفعاليات المنظمة
- تعزيز نظام كفاءة الفقراء
- إنشاء خلية للشباب دون العشرين لإدماجهم في نشاطات المنظمة
- تشجيع الأعضاء الأكثر أنتاجا بحوافز مادية إذا أمكن
- تنمية أنشطة المرأة في المنظمة
- تعيين مسئولين على المشاريع الممولة من قبل هيئات خارجية
- تعزيزا لعلاقات مع الجمعيات الأخرى والشبكات العالمية
- المشاركة في جميع الفعاليات التي تعزز قدرات المنظمة
- تدريب الأعضاء حسب اهتماماتهم (دورة المشاريع، الإدارة، الإعلام الخ)
- استعمال شبكات المنظمات لتعزيز القدرات البشرية للمنظمة
- تعزيز "التوأمة" مع المنظمات العالمية

#### تقليص الفقر

لا يقتصر تقليص الفقر في جيبوتي على توزيع المواد الغذائية للفقراء والمحتاجين فقط ولاكن يجب أن يوخز في الحساب العوامل التالية:

- البشرية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، الصحة.....الخ.
- الطبيعية: الحصول على الماء النقي
- التقنية: إنتاج معرفة تقنية الخ.
- البنية التحتية: الطرق، الاتصالات، السكن.....الخ.
- المالية: تمويل مشروع صغير.
- البيئية: إدارة الكوارث
- السياسية والاقتصادية: الحكومة الرشيدة

يظهر هذا الأخذ في الحساب أن نظريات مكافحة الفقر متعددة و الحلول تتمشى مع طبيعة البلد. توجد حاليا في جيبوتي عدة برامج تستهدف هذه العوامل فعلى المنظمة أن تجد الوسيلة لتساهم في هذه الأعمال.

حسب الاستطاعة ومن الآن من الممكن على بندر جديد أن تساهم في تنمية المشاريع مثل:



- تعزيز قدرات المجتمع المدني
- تخزين الماء لمكافحة العطش في الريف
- تنمية تنويع المشاريع من خلال القروض الصغيرة للأشخاص ذو المشاريع الصغيرة المقنعة

تحولت منظمة بندر جديد التي من دورها الخيري في توزيع غذاء, ملابس, تربية, صحة... الخ، إلى دور أكثر فعالية مثل الإسهام في ورش وطنية ودولية تستهدف التنمية المستدامة. حيث ساهمت في توفير مساعدة مالية من قبل أوكسفام / كندا ، لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية . شارك في الورشات أكثر من ٢٢ جمعية و ١٤٩ مشاركاً (نساء ورجال ) في مجالات:

- القيادة
- الوضع الاجتماعي والاقتصادي ودور الجمعيات في التنمية
- دور الجمعيات في مكافحة الأمية
- موضوع الجندر
- تطوير التكنولوجيا الجديدة عبر الانترنت
- تخطيط وتسيير المشاريع

## الملحق (١٧)

بناء القدرات في المشاركة المدنية  
نجانة كارابورني، مستشار أول / دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- n تعريف المشاركة المدنية
- n تعريف بناء القدرات
- n قضايا واحتياجات بناء القدرات
- n مساهمة دائرة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة: رزم التدريب ذات الصلة بالمشاركة المدنية في السياسات العامة

- n تعريف المشاركة المدنية
- n أعمال فردية وجماعية صممت لتحديد المسائل التي تهم العامة ومعالجتها
- n يمكن أن تأخذ المشاركة المدنية أشكالاً عدة: تتراوح بين المشاركة الفردية التطوعية ومشاركة المنظمات إلى المشاركة الانتخابية
- n وقد تشمل جهوداً في:
  - مناقشة مسألة ما مباشرة
  - التشارك مع الآخرين في المجتمع لحل مشكلة
  - التفاعل مع مؤسسات الديمقراطية التمثيلية

المصدر: <http://www.actionforchange.org/dialogues/civic-engagement.html>

- n المشاركة المدنية - الاشتراك المدني: ثلاث مستويات
- n المعلومات: علاقة باتجاه واحد تقوم الحكومة من خلالها بنشر المعلومات إلى المواطنين والعملاء
- n الاستشارة: علاقة ذات اتجاهين تسعى الحكومة من خلالها إلى الحصول على وجهات نظر المواطنين واستلامها، ووجهات نظر العملاء أو المجتمعات في ما يتعلق بالسياسات أو البرامج أو الخدمات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر، أو ربما تلك التي يكون لهم فيها تواصل فاعل
- n المشاركة الفاعلة: تعترف هذه المشاركة وتقر بالدور الذي يلعبه المواطنون والعملاء في اقتراح و/أو صياغة حوار بشأن السياسة والبرنامج وخيارات الخدمة

يعتبر كل مستوى من مستويات المشاركة الثلاث مناسباً ضمن ظروف خاصة لتحقيق نتائج خاصة

- n المشاركة المدنية - المراحل السبعة
- n المرحلة الأولى: التصميم والتخطيط لعملية المشاركة
- n ١. لتوضيح وتحديد أغراض المشاركة
- n ٢. لتحديد المسائل التي سيتم مناقشتها
- n ٣. لتحديد مستويات المشاركة المرغوب فيها
- n ٤. لتحديد الأطراف المعنية المشاركة
- n المرحلة الثانية: تعبئة الأطراف المعنية وتوصيف المسائل
- n المرحلة الثالثة: ترتيب المسائل حسب الأولوية والتوصل إلى التزام من الجهات المعنية
- n المرحلة الرابعة: صياغة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع العامة
- n المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع العامة
- n المرحلة السادسة: عملية المراقبة والتقييم
- n المرحلة السابعة: بناء القدرات
- n تعريف بناء القدرات
- n هي الجهود الرامية إلى تطوير المهارات البشرية أو البنى التحتية المجتمعية في مجتمع أو مؤسسة
- n تتأتى الحاجة لبناء القدرات لخفض مستوى الخطر
- n يشمل بناء القدرات على، نحو أوسع، تطوير المصادر المؤسسية والمالية والسياسية وغيرها من المصادر كالتقنية بمستوياتها المختلفة إضافة إلى أقسام المجتمع

- الوضع الراهن المسائل التي ينبغي معالجتها
- n تزايد نسبة الفقر وعلى وجه الخصوص في المناطق الحرجة: المناطق شبه الحضرية والمناطق القروية والمناطق الأقل تجهيزاً (اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء)
- n احتياجات السكان الملحة والمتزايدة على الخدمات الاجتماعية والعامة وبخاصة الفقراء والأقل حظاً والمرأة وكبار السن
- n الهجرة من المناطق القروية والانفجار الحضري وقلّة الأمن
- n الانحطاط البيئي المتنامي والتنمية والإدارة السليمة للموارد البشرية والطبيعية (نتيجة الضغوط الكبيرة)
- n النمو الاقتصادي البطيء وارتفاع معدل البطالة والتضخم
- n نقص تمويل البنى التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والبيئة والاستثمار الاقتصادي
- n اختلال التوازن والتفاوت بين
- عاصمة المدينة وباقي مناطق القطر
  - منطقة أو منطقتين متطورتين والمناطق الأخرى
  - مناطق مدنية والضواحي والمناطق القروية
- n اختلال التوازن فيما يتعلق
- توزيع السكان والبيئة والتحضر
  - النمو الاقتصادي ، المعدات والبنية التحتية
  - التسهيلات / ظروف الحياة وخلق فرص العمل والنوع الاجتماعي والدخل وفرص الاستثمار والخدمات الاجتماعية

بناء القدرات في المشاركة المدنية – قضايا

#### المؤسسات الحكومية

- § التوجيه والإرشاد والقيادة
- § تمكّن البيئة من المشاركة
- § الدعم الوطني والمحلي
- § الشراكة
- § الشفافية
- § المساءلة
- § القدرة

#### المنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني / المجتمع المدني

- § الناس / تمثيل المواطنين
- § البعد الاجتماعي والمشاركة
- § المساءلة
- § قدرات التنفيذ
- § المشاركة في التقييم والمراقبة
- § المشاركة في وضع الميزانية
- § المشاركة في التدقيق
- § الاستقلال والحرية

#### الأوساط الأكاديمية

- § دعم الأبحاث
- § التحقق من صحة الطرق والنتائج
- § الشراكة

#### القطاع الخاص

- § دعم النمو الاستراتيجي
- § الاستثمار
- § الشراكة

بناء القدرات في المشاركة المدنية – المسائل

## المشاركة الثنائية والمشاركة متعددة الأطراف

n الدعم الفني والشراكة

n مصدر التمويل

## الأمانة العامة للأمم المتحدة والمفوضيات الإقليمية

n البعد متعدد القطاعات

n السياسة والصلاحيات

n الدعم الجوهرى والتشغيلي والإداري

## وكالات الأمم المتحدة

n الدعم الفني المتخصص

n القدرات الإجرائية والتنفيذية

n التمثيل والصلات على مستوى القطر والتمويل

- مساهمة دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بناء القدرات المتعلقة بالمشاركة المدنية – رزم تدريبية
- n دليل عملي لإرشاد الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى والشركاء
- n من الممكن أن تتكيف بسهولة مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد أو إقليم (كالحقائق السياسية والتقنية والمالية) وتتكيف كذلك مع نقاط التركيز المختلفة حول التشارك في الحوكمة
- n تقدم منهاجاً متناغماً وإطار عمل منطقي لإشراك المجتمع من خلال المعلوماتية والاستشارات وعمليات العصف الذهني والعمل لأغراض التسميد البيئي والشراكة التي تعتمد على النتائج بين كافة الأطراف المعنية (الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع الدولي والأمم المتحدة)
- n منهج و عملية واضحين يقومان على مبدأ ”خطوة بخطوة“ بشأن كيفية البناء والتقوية:
- المجتمع المدني/ الحوار الحكومي
  - إقامة العلاقات
  - شراكة النتائج الموجهة نحو سياسات دعم الفقراء والسياسات الاقتصادية الاجتماعية والأهداف الإنمائية الألفية

استناداً إلى: - التقنيات والطرق المبتكرة والعمليات المطورة

- أفضل التمارين المجربة – الأنشطة المنفذة

- المدخلات المخصصة – المخرجات والنتائج المحصلة

- الوسائل المزودة – الدروس المستفادة

صممت الحقيبة التجريبية في المشاركة للتطرق إلى:

أربعة توجهات رئيسية/ التحديات

n العولمة/الأقلمة

n تقنيات المعلومات والاتصال (ICT)

n التنمية البشرية المستدامة/ الأهداف الإنمائية الألفية ( السكان / المدنية/ البيئة / الفقر / الأمن/

السلام)

n التحول إلى الديمقراطية والديمقراطية ( المشاركة / التحول إلى اللامركزية/ الشراكات والمشاركة في

الحوكمة على كافة المستويات)

## السياق

n البيئة الدولية

n البيئة الإقليمية

n السياق الوطني

واقع البلد

## إطار العمل المؤسسي للمشاركة

أربعة مرتكزات

المواطنون/ منظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية/ المنظمات المجتمعية/المجتمع الأكاديمي/ القطاع الخاص

n البرلمان

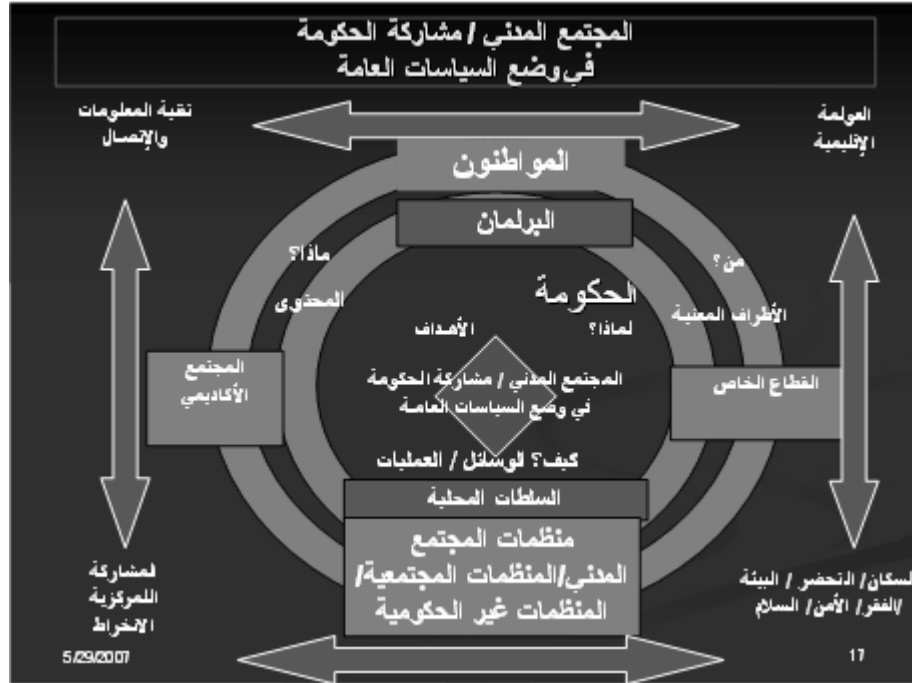
n الحكومة (بمستواها المركزي والإقليمي والمحلي)

n السلطات المحلية

## أربعة أسئلة جوهرية تتعلق بالمشاركة

- n لماذا؟ الأهداف
- n من؟ الأطراف المعنية
- n ماذا؟ المحتوى / النتائج / المنتج
- n كيف؟ الوسائل/ العمليات المستخدمة في المشاركة

المجتمع المدني / مشاركة الحكومة في وضع السياسات العامة



بناء القدرات في المشاركة المدنية

- لماذا؟ الأهداف
- ماذا؟ المحتوى
- من؟ الأطراف المعنية
- كيف؟ الوسائل / العمليات

لماذا؟ (الأهداف)

- n توقعات جديدة للمواطنين
- o الغذاء/ السلام/ الأمن / الصحة / حقوق الإنسان
- o العدالة
- o الإنصاف / مشاركة الجميع
- o ظروف ومستوى حياة أفضل
- o خدمات محسنة ومتاحة للجميع
- o بيئة مزدهرة للاستثمار والتوظيف والمشاركة والتنمية

n أهداف التنمية الوطنية: أهداف البلد المجمع عليها فيما والمتعلقة بغايات واقعية ويمكن تحقيقها

- o خفض معدل الفقر
- o نمو اقتصادي مستدام
- o تنمية وحماية البيئة

- n الأهداف الإنمائية الألفية / العولمة / الإقليمية  
n الحوكمة المشاركة والمشاركة المدنية  
n بناء القدرات في المشاركة المدنية: لماذا؟  
n ما الغرض من وراء تعزيز المشاركة المدنية؟ ما هي الأهداف ؟  
n ما هي المسائل التي سيتطرق إليها؟  
n ما نوع العملية التي سيتم تطويرها؟  
n هل نحن بحاجة لتطوير المهارات؟ وفي أي مجالات؟  
n كيف يتم توصيل التدريب (المنهجية: المشاركة والتفاعل، البالغين/تعلم تجريبي... الخ)؟ ولمن يوجه؟  
n ما هي عملية التخطيط؟ (ما هي الخطوات كالتقويمات المتطلبية والفحوص وتعديلها قبل المباشرة بالتدريب)  
n هل يعد التقويم ضرورياً؟ وهل تعتبر التغذية الراجعة هامة؟ ولماذا؟  
n ماذا سيكون الأثر المباشر والتأثير طويل الأمد؟  
n ماذا ستحقق المشاركة المدنية وماذا تنتج؟  
n ما هي العوامل الخارجية؟

- بناء القدرات في المشاركة المدنية: لمن توجه؟  
n القادة السياسيون  
n المسئولون الحكوميون  
n موظفو الدولة  
n البرلمانيون  
n السلطات المحلية  
n قادة المجتمعات (كالقادة التقليديون والقادة الدينيون... الخ)  
n الأوساط الأكاديمية ومعاهد التدريب والأبحاث  
n المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع الدولي  
n القطاع الخاص  
n كافة المواطنين وخصوصاً الفقراء والمرأة والأقل حظاً

- تشتمل الأطراف المعنية على كل من:  
- الذين يتأثرون أو من بوسعهم التأثير بشكل فاعل بمسألة ذات أولوية  
- الذين يملكون المعلومات والمصادر والتقويمات والمتابعة  
- الذين يتحكمون بأدوات التنفيذ

بناء القدرات في المشاركة المدنية: كيف؟ (الوسائل والعمليات)  
العمليات الواضحة: اتباع منهج "خطوة بخطوة"  
مرحلة وضع الخطط

1. لتحديد مراحل المشاركة المرغوبة
2. لإيضاح أهداف المشاركة
3. لتحديد الأطراف المعنية المشاركة
4. لتحديد المسائل التي سيتطرق إليها

ستساعد مشاركة الأطراف المعنية في مرحلة التخطيط على خلق إحساس بتبني القضية وتمكن العملاء والمواطنين والمجتمعات والحكومة من العمل معاً لتحديد الطريقة الأنسب للمشاركة

العمليات الواضحة: اتباع منهج "خطوة بخطوة"  
مرحلة وضع الخطط

5. لوضع إجراءات وعمليات واضحة تستند إلى سياقات الدولة الخاصة والأهداف ودراسات التقويم المتطلبية
6. لاختيار وتبني الطرق والتقنيات لكل مرحلة من مراحل المشاركة
7. لإعداد ترتيبات عملية لبناء القدرات وبرامج التدريب والأنشطة المعدة للجميع وبتنظيم الجميع

## العمليات الواضحة: اتباع منهج "خطوة بخطوة"

### مرحلة التنفيذ

١. لتأمين السبل والميزانية
٢. لتنفيذ الأنشطة التدريبية
٣. للتكيف مع الظروف المتغيرة
٤. للمشاركة في الأنشطة المشتركة
٥. لتجديد الاهتمامات والالتزامات والعلاقات
٦. لتعزيز عملية التشبيك (تقوية العلاقات)
٧. لبناء وتقوية شراكات الأطراف المعنية المتعددة

## العمليات الواضحة: اتباع منهج "خطوة بخطوة"

### مرحلة التقييم والمتابعة

١. تقييم العمل المنجز وتقييم النتائج
٢. صياغة الدروس المستفادة
٣. كتابة التقارير وطلب التغذية الراجعة وطرح اقتراحات تطوير العملية
٤. تعزيز متابعة الأطراف المعنية المتعددة وأنشطة الشراكة والمشاريع والبرامج
٥. التشارك في تجارب إيجابية وسلبية

### شروط النجاح

- n منهجية الجودة: تعتمد على الطلب وليس على العرض
- n التعبئة الاجتماعية - الفهم العام - الإجماع على المسائل والغايات والمقاربات والعمليات والتقنيات والنتائج / المحصلة
- n النهج الشامل في بناء القدرات مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والبناء المؤسسي والاستدامة لكافة الأطراف المعنية
- n التخطيط الاستراتيجي والاستخدام السليم لتقنية المعلومات والاتصال
- n البيئة المناسبة في كافة المستويات:

### مأسسة المشاركة المدنية

- n النتائج الموجهة لإقامة العلاقات والاستفادة منها: النصر والفوز للجميع
- n التمويل والشراكة

### التوصيات التعاون الفني/التعاون العربي ودول الجنوب - الجنوب

من أجل تعزيز:

- n تبادل الخبرات المبتكرة / أفضل التمارين المتعلقة بالبناء المؤسسي / تنمية الموارد البشرية / التخطيط / التنفيذ / التقييم / إجراء التدقيق من أجل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية والأهداف الإنمائية الألفية
- n التعلم / التدريب على المنهجيات المبتكرة والتقنيات والطرق والعمليات لتصميم وتنفيذ والإشراف على الإستراتيجيات الشاملة للمشاركة المدنية في وضع السياسات العامة لخفض معدل الفقر ولنمو اقتصادي مستدام و تنمية بشرية مستدامة
- n تطوير المواد التعليمية والتشبيك
- n تصميم / تنفيذ المشاريع الريادية المشتركة / برامج من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة في كافة المراحل المعدة للجميع والمنظمة من قبل الجميع

إعلان عمان

بخصوص فرص المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي وتحدياتها

أولاً: خلفية عامة

- ١) تسعى الكثير من الدول وبشكل متزايد لحشد مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عمليات وضع سياسات الدولة. ويجمع العديد من واضعي السياسات على أن مشاركة المجتمعات والمواطنين في العملية السياسية وكذلك الإجراءات المؤسسية لتأمين الحوار مع المجتمعات هي المفتاح لوضع السياسات التشاركية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها بما في ذلك أهداف التنمية الألفية.
- ٢) ويشير ملخص أهداف التنمية الألفية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥ إلى التقدم الملموس الذي يشهده العالم العربي في العديد من مجالات أهداف التنمية الألفية، إلا أنه يبرز العديد من جوانب العجز من بينها التباين في الدخول وكذلك بعض مستويات الحرمان. وإضافة إلى ذلك، فقد سجل العالم العربي أدنى معدلات نمو للنتائج المحلي الإجمالي للفرد في التسعينيات من القرن الماضي وفي مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد جاء في ملخص التقرير: "يواجه العالم العربي مجموعة من التحديات في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع عدالة اجتماعية وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية الألفية، ومن بين هذه التحديات البطالة والفجوة بين الجنسين والأمية والفوارق الإقليمية والحروب والصراعات. وتشمل المتطلبات الأخرى التي تضمن نجاح جميع الأهداف سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الجيدة".
- ٣) ولمواجهة هذه التحديات، يركز العالم العربي وبشكل متزايد على هدفين متداخلين: (أ) درجة أكبر من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية الاقتصادية و(ب) درجة أكبر من التركيز على النمو الاقتصادي المستدام مع عدالة اجتماعية وتحسين نوعية الحياة. وحيث أن هذه المبادرات حديثة العهد، فقد أصبحت التدخلات لبناء القدرات والمرتبطة بعمليات ومحتوى مشاركة المواطنين أمراً أساسياً لا غنى عنه.
- ٤) ولهذه الأسباب، نظمت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة "ورشة عمل بخصوص فرص المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي وتحدياتها (عمان، الأردن، ١٣-١٥ مارس ٢٠٠٧)". وقد نظمت ورشة العمل بمشاركة كل من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، الذي ترأسه جلالة الملكة رانيا العبد الله، وبدعم من الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن. وورشة العمل هي جزء من برنامج دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لبناء القدرات في العالم العربي لدعم المشاركة المدنية في الحوكمة بشكل عام من خلال المناظرات والعصف الذهني مع الجهات المعنية الرئيسية التي تضم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل إمكانية صياغة مبادرات بناء القدرات على المشاركة المدنية وكيفية تطوير خطة عمل على مستوى الدولة لإعداد وإطلاق الموثيق الاجتماعية في كل من الدول المشاركة.
- ٥) وقد حضر ورشة عمل بناء القدرات في العالم العربي وزراء وبرلمانيين ومسؤولين رفيعي المستوى وخبراء من الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام العربية وكذلك المنظمات الدولية. وقد وفرت ورشة العمل للمشاركين منتدى لعقد مناقشات حول ممارسات ومنهجيات المشاركة المدنية في وضع السياسات وتنفيذها ومراقبتها لتناول القضايا التي تهم الناس وتحقيق أهداف التنمية الوطنية غايات التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك أهداف التنمية الألفية.

ثانياً: أبرز التحديات والتوصيات

التحديات

- ضعف القدرات المالية والفنية والبشرية والإدارية والمؤسسية
- ضعف ثقافة التطوع
- ندرة آليات الحصول على التمويل
- ضعف أو عدم وضوح الأطر التشريعية لعمل مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف دور الإعلام في التوعية حول آلية المشاركة الفاعلة وأشكالها
- تعدد المرجعيات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني
- ضعف الثقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من جهة وبين هذه المؤسسات والحكومة من جهة أخرى.
- غياب التجديد في بعض قيادات مؤسسات المجتمع المدني، وقلة إشراك الشباب فيها



## التوصيات

- تطوير الإطار التشريعي بما يسهل ويساعد على تسجيل المؤسسات وتنظيم عملها لخدمة أهدافها بما يرسخ المشاركة المجتمعية
- تفعيل الأطر المناسبة لرفع القدرات الفنية والمالية لمؤسسات المجتمع المدني
- مبادرة المجتمع المدني لطرح القضايا ذات الأولوية ودعوة الحكومة والقطاع الخاص لمناقشتها.
- إيجاد آليات التشبيك والتنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والقطري والمستوى الإقليمي.
- الدعوة لتبادل الخبرات على المستوى العربي.
- اعتماد معايير الشفافية المالية والإدارية.

## ثالثاً: الالتزامات

نحن المشاركون في ورشة العمل، ولدى انتهائنا من إجراء مناقشات فعالة ومتعمقة بشأن:

## اعتبارات بشأن حوكمة جيدة تتضمن المشاركة المدنية

- 1) ندرك الأهمية المتزايدة لمشاركة الناس ومدى فاعلية ذلك في صياغة السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ومراقبتها في سبيل تحقيق أهداف التنمية لبلدانهم وأهداف التنمية الألفية في العالم العربي.
- 2) نؤكد على قرار مجلس الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم E/RES/2005/55 الذي عزز "الحاجة إلى تعميق العمليات التشاركية للحكومة لضمان مشاركة المواطنين في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف المشمولة في إعلان الألفية الثالثة".
- 3) نؤكد مجدداً على الدور المركزي لبناء القدرات على الحوكمة في السعي نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية والوصول إلى غايات التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف والغايات المشمولة في إعلان الألفية الثالثة.
- 4) ندرك الأدوار الأساسية التي تلعبها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والمؤسسات الإعلامية لضمان صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج العامة بطريقة شفافة وفعالة لمصلحة الشعوب.
- 5) نركز على أن الحوار والتشارك حول السياسات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أمران ضروريان لحكومة فعالة وشفافة ومسئولة وعادلة على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية.
- 6) ندرك الحاجة إلى مزيد من الدراسة حول الأساليب التي تم تبنيها والتحديات التي واجهتها الحكومات التي عززت مشاركة المواطنين في عمليات الحوكمة العامة.
- 7) نؤكد على فائدة المنهجيات والأساليب المختلفة لدعم الحكومة والجهات المعنية الأخرى في سبيل تطبيق أسلوب المشاركة المدنية في عمليات وضع السياسات والبرامج.
- 8) ننظر بتقدير بالغ إلى الإعداد والتطبيق الناجحين للمواثيق الاجتماعية الخاصة بالشعوب في دول جنوب آسيا.
- 9) نعبر عن تقديرنا لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في غرب آسيا والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لمبادراتهم في سبيل تشجيع تطوير وتطبيق ومناصرة أسلوب الحوكمة التشاركية في السياق الخاص بالدول العربية.

## مبادرات الحكومات والهيئات المحلية

- 1) نطالب الحكومات والهيئات المحلية المشاركة بممارسة سلطتها القوية في صياغة استراتيجيات لتشجيع الحوارات والمشاركات بخصوص السياسات مع المنظمات المدنية وكذلك في اتخاذ إجراءات حقيقية لتشجيع وتعزيز المشاركة الكاملة للمواطنين والمنظمات المدنية في العالم العربي في عملية وضعهم للسياسات.
- 2) نشجع الحكومات المركزية والمحلية على التأكيد مجدداً على الحوكمة التشاركية ومشاركة المواطنين وتعميق ذلك خاصة من خلال الآليات التشريعية والمؤسسية، كما نشجع على دعم مبادرات بناء القدرات في هذا الشأن.
- 3) نطالب منظمات القطاع العام على كافة المستويات باتخاذ الخطوات لتعزيز مشاركة المواطنين والمنظمات المدنية في التخطيط ووضع البرامج والموازنات والتخطيط والمراقبة والتقييم وكذلك في التغذية الراجعة ومتابعة تقديم الخدمات العامة والاهتمام بإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية على مختلف المستويات،
- 4) نطالب الحكومات المشاركة والهيئات المحلية بضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية لدعم تعزيز المشاركة المدنية في صياغة السياسات العامة ومتابعتها وتقديم الخدمات.
- 5) نشجع الحكومات المشاركة والهيئات المحلية على تأسيس وصيانة شبكات تواصل مع المجتمعات الدولية لدعم بعضها

- البعض في سبيل تعزيز المشاركة المدنية في عمليات وضع السياسات العامة وتقديم الخدمات.
- ٦) نشجع المنظمات المشاركة من القطاع العام على تحديد احتياجاتها الخاصة للبناء المؤسسي للقدرات لأجل ترسيخ وإدارة آليات فعالة للمشاركة المدنية في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات العامة.
- ٧) نلتزم دعم أي دولة أو مجموعة من الدول للتطوع باستضافة تأسيس وصيانة شبكة مشاركة المواطنين أو من يمثلهم في العالم العربي لمواصلة تبادل وجهات النظر والمعلومات وبناء القدرات واتخاذ الخطوات حول القضايا المتعلقة بالمشاركة الفعلية في السياسات والبرامج والمشاريع الابتكارية.

#### مبادرات منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى

- ١) نشجع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في العالم العربي لتأخذ زمام المبادرة في مناصرة المشاركة المدنية في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات والتعهد ببرامج ومشاريع بناء القدرات وتقديم التغذية الراجعة وأنشطة المتابعة وترسيخ وتشجيع الحوار والمشاركة حول وضع السياسات مع الحكومة والهيئات المحلية والبرلمانيين.
- ٢) تشجيع منظمات المجتمع المدني على الحوار والمشاركة مع القطاع الخاص لتعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحسين مشاركة القطاع الخاص في جهود منظمات المجتمع المدني من أجل التنمية.
- ٣) نطالب منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى المشاركة بنشر إعلان عمان بين أنصارهم لمناصرة الاستخدام والتطبيق الفعال لأسلوب "المشاركة المدنية".
- ٤) نشجع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في العالم العربي للمشاركة في عملية تأسيس شبكة مشاركة المواطنين في العالم العربي وكذلك في الأنشطة التي تستخدم الآليات الموضوعية الخاصة بشبكة مشاركة المواطنين في العالم العربي.

#### مبادرات المنظمات الدولية

- ١) نشجع دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة لضمان أن تستمر عناصر التعاون المعيارية والتحليلية والفنية التابعة لبرنامجهم الخاص بالإدارة العامة في إعطاء الأولوية للحكومة التشاركية ومشاركة المواطنين في تطوير السياسات وتقديم الخدمات والمحاسبة العامة.
- ٢) نطالب دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى ذات الشأن بالاستمرار في دراستهم للحكومة التشاركية من خلال إصدار نتائج الأبحاث والتحليلات والدراسات حول مشاركة المواطنين في تطوير السياسات وتقديم الخدمات ومتابعتها على المستويات الوطنية والمحلية وتعزيز آليات المحاسبة العامة.
- ٣) نطالب دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الشأن بتعزيز شراكتهم مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وخاصة مجموعات المجتمع المدني لتنفيذ سياسات وبرامج الحكومة التشاركية.
- ٤) نطالب دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المشاركة بتقديم الدعم الفني والمالي للدول العربية التي تحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية لصياغة وتنفيذ ومراقبة استراتيجيات وسياسات وبرامج تشجيع "المشاركة المدنية" في عمليات وضع السياسات العامة وتقديم الخدمات.
- ٥) نطالب دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني لتأسيس وتشغيل شبكة مشاركة المواطنين في العالم العربي.

#### مبادرات الحكومة المضيفة

- ١) نطالب نحن المشاركون في ورشة العمل العربية " فرص المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي وتحدياتها" الحكومة المضيفة بأن تطلع الأمين العام للأمم المتحدة، نيابة عن الدول المشاركة، على إعلان عمان بخصوص فرص المشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي وتحدياتها.